جمهورية العراق
ديوان الوقف السُّنّي
كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة
الدِّراسات العليا / قسم اللُّغة العربيّة

العِلةُ النَحْوِيَّةُ في حَاشِيَةِ ابن حَمْدُونٍ (ت : ١٣١٦هـ)

(الفَتحِ الوَدُودِيّ على المَكُّودِيّ)

رسالة قدَّمها

الطّالب
عبد القادر عبود غوّار الدليمي

إلى مجلس كلّية الإمام الأعظم(رحمه الله) الجامعة
وهي من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها
تخصص : النحو

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور
صالح خلف صالح الأصيفر

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ
وَ آتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
سَبَبًا ۞

صدق الله العظيم

سورة الكهف
الآية ((٨٤))

الإهداء

إلى :-

روح والدي الزكية الطاهرة (رحمه الله) .

نور عيني أمي ، أمي ، أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية .

أخي الكبير الدكتور رياض أطال الله وبارك في عمره ، وألبسه لباس الصحة والعافية .

مَن لم تبخلْ بجهدٍ ، أو وقتٍ زوجـــي المخلصة .

بذرة الفؤاد وأمل الغد أبنائي الأحبة (إيلان ـ أيمن ـ رؤيا) .

أشقّائي وشقيقاتي مصدر فخري وأولادهم .

ومَن ربطني بهم علاقة النسب ... وعطر الصداقة ... وورد المحبة زملائي الكرام .

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة ، راجيا منه تعالى أنْ تكون نافذة علم وبطاقة معرفة ، وأنْ ينفعَنا وينفعَ بنا ... .

إلى

فقيدي شقيقي (أيمن)

رحم الله ابتسامتك التي

لم تختفِ عن ذاكرتي

اللهم اجعله مبتسما في

جنتك ... آمين .

شُكْرٌ وعِرفَانٌ

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد ﷺ حبيبِ ربّ العالمين .

قال تعالى :﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾سورة لقمان: ١٢ .

وقال ﷺ ((مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله))

سنن الترمذي رقم الحديث (١٩٥٤).

ــ الاستاذ المساعد الدكتور صالح خلف صالح حفظك الله وأطال في عمرك لتفضلك الكريم بالإشراف على رسالتي ، وتكرّمك بتوجيهي ونصحي حتى إتمام الرسالة . شكراً ...

ــ أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين استقطعوا من وقتهم لتقويم عملي في هذه الرسالة . شكراً ...

إقرار المُشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ :-

((العلّة النّحويّة في حاشية ابن حمدون (ت : ١٣١٦هـ) الفتح الودوديّ على المكُّوديّ)) المقدّمة من طالب الماجستير (**عبد القادر عبود غوّار الدليميّ**)في كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة - قسم اللغة العربية ، قد تمّ بإشرافي ، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، فرع (اللغة) تخصص (النحو) .

التوقيع :

المشرف

الاسم : أ.م.د صالح خلف صالح الأصيفر

التاريخ :٢٩ / ٦ / ٢٠٢٢م .

بناءً على الشروط المتوافرة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة :

التوقيع :

الاسم : أ.م.د مكي وليد عبد الكريم

معاون العميد للشؤون العلمية والدّراسات العليا

التاريخ : / / ٢٠٢٢م .

إقرار اللَّجنة

نحن أعضاء لَجنة المناقشة ، اطّلعنا على رسالة الماجستير للطالب (عبد القادر عبود غوار) الموسومة : بـ ((العلّة النحويّة في حاشية ابن حمدون (ت: ١٣١٦هـ) " الفتح الودوديّ على المكُوديّ ")) ، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، وقد ناقشنا الطالب بتاريخ : ٣/ ٨ / ٢٠٢٢م ، في محتوياتها ، وما يتعلّق بها ، ودفاعه عن رسالته ، نقرُّ أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها) فرع (اللغة) تخصص (النحو) ، وبتقدير (مستوفٍ) ، وبدرجة (امتياز) .

التوقيع :
الاسم : محمد ضياء الدين خليل
التاريخ : ٤/ ٩/ ٢٠٢٢م
رئيسا

التوقيع :
الاسم : أيمن سعود متعب
التاريخ : ٤/ ٩ / ٢٠٢٢م
عضوا

التوقيع :
الاسم : سلوان علي حسين
التاريخ : ٤/ ٩/ ٢٠٢٢م
عضوا

التوقيع :
الاسم : صالح خلف صالح الأصيفر
التاريخ : ٥ / ٩/ ٢٠٢٢م
مشرفا وعضوا

أوصى مجلس كلية الإمام الأعظم / الجامعة بالمصادقة على قرار اللجنة .

التوقيع :

أ . د مشعان محيي علوان الخزرجي

عميد كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) / الجامعة

/ / ٢٠٢٢م

المحتويات

المحتويات

المقدّمة

١ ـ ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمِّة :

الحمدُ للهِ على نعمِه التي لا تُعدُّ ولا تُحصى ، حمدًا يليقُ بجلالِ وجهه ، وعظيم سلطانه ، وسعة جوده إلى يوم الدّين ، يا ربِّ أنت حسبي وعمادي ، وإليك الملاذ في الامورِ كلّها ، راجيًا الخيرَ منك ، وعليك الاتكالُ لا على سواك ، لك الشكرُ والفضلُ من قبلُ ومن بعدُ ، والصّلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ عبدِك ورسولِك معلّمِ الأولينَ والآخرينَ ، الدّاعي إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمـا بـعد :

فمن دواعي فخرنا أنّنا ننتسب إلى أُمّةٍ نزل القرآنُ الكريم بلغتها ، ومِن دواعي الفخر والاعتزاز أيضًا أن أكون باحثًا في اللغة العربية التي خصّها الله جلّ في عُلاه من بين اللغات بالقرآن الكريم ، كتابـها الأوحـد ، وحـارسها السرمـدي الأمـين ، وإنَّ صَوْنَ اللغـةِ ، وحفظها حقٌ على أهلـها ، ودراسـة قواعـدها ومعرفـة أحكامـها وعللها ، والنحو يُعَدُّ من أقدم علوم العربية ، نشأ علم النحو في بيئةٍ تتجاذبها دوافع دينية ، وأُخرى حضارية ، مع زيادة مباحث النحو وأبوابه ، فمن ناحية يبحث عن سلامة التعبير ومعالجـة اللحـن ، ومـن ناحيـة أخرى يبحث عن العـلل والاسباب التي بإمكانـها تفسـير وتوضيـح الظواهـر اللغويـة ، فصـار من الواجـب على علمـاء العربـية حفـظ هـذه اللغة ، فبدؤوا يضعون القواعد ، وبيّنوا المرفوع من المنصوب وغيرها ، ثم تولدت في نفوسهم تساؤلات عنه ، لِمَ رفع هذا ، ولِمَ نصب ذاك ؟ وقاموا يبحثون عن إجابات لها ، حتى اهتدوا إلى بعض أسرار اللغة وعللها ، لذلك نشأ التعليل النحوي مصاحبا لنشأة النحو الأولى .

السبب في اختياري للموضوع ، تلهفي لدراسة موضوعا يتناول أصول النحو وأدلته ، ففي المدة التي كنت أبحث فيها عن عنوان لرسالتي ، هيّأ الله لي أن أدرس التعليل النحوي ، فتوكلت على الله ليكون عنوان رسالتي ((**العلّة النحويّة في حاشية ابن حمدون "الفتح الودودي على المكُّودي" ت:١٣١٦هـ**)) ، وبعد التأكد من عدم دراسة هذا الموضوع على قدرِ ما تيسر لي من معلومات في الجامعات العراقية ، والجامعات العربية عن طرق شبكة التواصل الاجتماعي عقدت النية على دراسة هذا الموضوع ، فوجدت في دراستي للحاشية أنّ ابن حمدون توسّع في تعليله لموضوعات على حساب موضوعات أخرى ، فحاولت بقدر المستطاع ترتيب موضوعات الخطة على نظام متقاربٍ في الكم بين كل فصل ومبحث ؛ على وفق المنهج العلمي الذي تكتب فيه الرسائل الجامعية ، فكانت ترتيب فصول خطتي حسب ما تيسر لي من عللٍ في حاشية ابن حمدون .

وجاءت أهمية هذه الدراسة في أنّ حاشية ابن حمدون أنّها جهدٌ لغويٌ مغربيٌ حوى ثروة علمية لا غنى عنها للدارس في عصرنا مِمَنْ يختص في النحو ؛ لاشتمالها على آراء نحوية لِمَن سبق ابن حمدون من النحويين القدامى والمتأخرين ومعاصريه .

تهدف الدراسة إلى بيان المنهج المعتمد عند ابن حمدون في عرضه للعلة النحوية في حاشيته ، وبيان مصادر التعليل عنده ، والكشف عن مصطلحات العلل المستعملة في توجيهاته النحوية ، فكان منهج دراستي للموضوع منهجًا وصفيًا تحليليًا انتقائيًا لِمَا ورد من علل نحوية في الحاشية ، وذلك بذكر العلة التي أوردها ابن حمدون ، ومن ثم التعليق عليها ؛ لأجل التيسير والإيضاح ، ثم ذكر آراء النحويين وتعليلاتهم مِمن سبق ابن حمدون ومَن عاصره ، ثم مَنْ جاء بعده من النحويين ، مع ذكر العلل المتشابهة والمختلفة بين النحويين ، وبيان الآراء التي اعتمدها وتبنّاها ابن حمدون في تعليله ، والأرجح في القبول بتحليل آرائهم وتفسيرها على ضوء أقوال النحويين ، مع الإشارة إلى ميل الباحث ، وترجيحه لآراء النحويين في بعض التعليلات .

وقد استمدّت هذه الرسالة مادتها العلمية من مصادر متنوعة في مقدمتها القرآن الكريم ، وكتب التفسير والقراءات ، وكتب النحو وأصوله ، واللغة ، والخلاف النحوي ، ومعاني القرآن وإعرابه ، وكتب التراجم ، فضلا عن الدراسات التي كان لها الفضل السابق ، والقدم الأولى في ميدان التعليل النحوي . أمّا الدراسات السابقة التي تناولت حاشية ابن حمدون (الفتح الودودي على المكّودي) لم أجدْ سوى مقال في مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية ، المجلد ٩ / العدد ١ (٢٠٢١م) الصحيفة ٧ ـ ٢٠ ، بعنوان (**الألغاز النحويّة في شرح ألفية ابن مالك حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكّودي نموذجا**) للبدالي المترجي ، جامعة مولاي السلطان ـ المغرب .

وشرعتُ أكتبُ الرسالة متوكلا على الله (جلّ جلاله) ، ثم مستنيراً بتوجيهات مشرفي (أ. م. د. صالح خلف صالح) الذي أسدى لي من وقته النفيس ما يجعلني مَدينا له ، والذي نفعني بإرشاداته ؛ لإثراء الرسالة ، وسدِّ ثغراتها ، فجزاه الله خيرًا ، ونفعنا بعلمه.

وقد اقتضت طبيعة خطة الرسالة أن تكون في : **مقدمة** ، وأربعة فصول تتلوها **خاتمة** ، ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

♦ **الفصل الأول :** جاء على ثلاثة مباحثَ :

المبحث الأول : سيرة ابن حمدون : (اسمه ، نسبه ، شهرته ، كنيته) ، ولادته ونشأته وأسرته ، وأخلاقه ، وثقافته ومكانته العلمية ، ومذهبه النحوي ، وشيوخه وتلامذته ، ووفاته ، ومؤلفاته .

والمبحث الثاني : وصف عام لحاشية ابن حمدون (الفتح الودودي على المكُّودي).

والمبحث الثالث : ذكرتُ فيه مفهوم العلة لغة واصطلاحا ، ونشأتها وتطوّرها وأنواعها ، ومنهج ابن حمدون في العلّة النحوية .

♦ **أمّا الفصل الثاني :** فقد ذكرت فيه العلة النحوية في الاسم المعرب والمبني ، وقسمته على مبحثين :

المبحث الأول : ذكرتُ فيه العلة النحوية في الاسم المعرب ، وبدأته بتعريف الإعراب لغة واصطلاحا ، ثم جاء على ثلاثة مطالب : **المطلب الأول** : ذكرت فيه العلة النحوية في المرفوعات ، **والمطلب الثاني** : العلة النحوية في المنصوبات ، **والمطلب الثالث** : العلة النحوية في المجرورات .

والمبحث الثاني : جعلته للعلة النحوية في الاسم المبنيّ ، وبدأته بتعريف البناء لغة واصطلاحا .

♦ **وأمّا الفصل الثالث :** فضمّنته العلة النحوية في الفعل المعرب والمبنيّ ، وقسمته على مبحثين :

المبحث الأول : ذكرتُ فيه العلة النحوية في الفعل المُعرب ، وضمنته مطلبين :

المطلب الأول : الفعل المضارع ، **والمطلب الثاني** : الافعال الخمسة .

والمبحث الثاني : جاء في العلة النحوية في الفعل المَبنيّ ، وضمنته مطلبين :

المطلب الاول : الفعل الماضي ، **والمطلب الثاني** : الفعل المضارع .

♦ **والفصل الرابع :** ذكرت فيه العلة النحوية في الحروف : وجاء على مبحثين :

المبحث الأول : ذكرت فيه العلة النحوية في الحروف المشبهة بالفعل .

والمبحث الثاني : جعلته في العلة النحوية في حروف الجر .

♦ **أمّا الخاتمة :** فقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

وأخيرًا بذلت في الرسالة جهدًا مضنياً ؛ للارتقاء بها إلى المستوى المقبول ، فلستُ أحسب أنّها لا يعتورها النقصان والأوهام ، فلله الكمال وحده سبحانه ، ورمْتُ في عملي هذا الصواب ما استطعت ، فإن أصبت فهذا تفضّلٌ وتكرّمٌ من الله عليَّ بتوفيقه وتسديده ، وهو رجائي ومبتغاي ، وإنْ جانبت الصواب ، فيشفع لي أنِّي بشر لقوله سبحانه : ﴿ **وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾[1] ، راجياً الله سبحانه وتعالى أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأتضرّع إليه سبحانه ألّا يؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وأُصلي وأسلم على نبيّنا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

---

(1) النساء : من الآية : ٢٨ .

الفصــل الأول

٦ ـ ٤٤

سيرة ابن حمدون ، وحاشيته (الفتح الودودي على المكُّودي) ، ومفهوم العلة ونشأتها وتطوّرها وأنواعها ، ومنهج ابن حمدون في العلّة

الفصل الأول

المبحث الأول

سِيرة ابن حمدون

أولا : السيرة :

ينبغي لي الاشارة إلى أمر مهم ؛ لكي يكون القارئ على بينةٍ مما سأذكره عن سيرة ابن حمدون ، لأنّه لم يكن له حظٌ وافرٌ عند المختصين بتراجم العلماء ، فالمصادر التي ترجمت له جاءت مقتضبة وضئيلة في ذكر معظم سيرته ، فلا يستطيع الباحث من رسم صورة كاملة واضحة المعالم تبين سيرته ، فلا يعرف عن نشأته وحياته الشيء الكثير .

١ـ اسمه ونسبه :

ذكر ابن حمدون نسبه كاملًا ، وأضاف (ابن النجار) إليه قائلا : ((وبعدُ ، فيقول أفقر العبيد إلى مولاه ، وأوجلهم إليه من عظيم كَسْبِهِ ، وخطاياه ، أحمد بن محمد بن حمدون السُّلميّ المِرداسيّ النّجار المعروف بابن الحاجّ الفاسي الدّار))[١] ، ونسبة (السّلميّ المرداسيّ) جاءت ؛ لاتصال نسب عائلته بالصّحابي : العباس بن مِرداس السُّلميّ[٢] (رضي الله عنه) ، وجاءت نسبة (السُّلميّ) لبني سليم ، وهي قبائل قيسية عدنانية معروفة مشهورة [٣]، وبعضهم هاجر إلى فاس ، ولهذا نسب إليها [٤] ،

---

[١] حاشية ابن حمدون (المقدمة) : ١ / ٣ ، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادي : ٤ / ١٠٧ ، واتحاف المطالع بوفيات القرن الثالث عشر والرابع ، لعبد السلام بن سودة : ١ / ٣٤١ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر كحالة : ٢ / ٩٥ ، وحاشية ابن حمدون من أول الكتاب حتى نهاية باب إنّ وأخواتها ، (أطروحة دكتوراه) تحقيق : افتخار خليل إبراهيم السامرائي : ١٥ .

[٢] ينظر : زهر الآس في بيوتات أهل فاس ، لعبد الكبير الكتاني : ١ / ٣٢٠ .

[٣] ينظر : جمهرة أنساب العرب ، لعلي بن حزم الأندلسي : ٤٦٨ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، للقلقشندي : ١٦٠ ، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر كحالة : ٢ / ٥٤٣ .

[٤] ينظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٤ / ٢٣٠ .

وهي من المدن المغربية التي تقع بين الساحل المغربي المطل على المحيط الأطلسي ، ووسطه[١].

أ ـ شهرتـــــــــه :

عُرِفَ واشتهر بـ (ابن الحاجّ)[٢] ، وقد ترجع شهرته هذه إلى أحد أجداده ؛ لكثرة تكرار الاسم عند ترجمة جدّه ، وأبيه ، وعمّه [٣] ، وذكر بعضهم أنّ هناك أسرًا علمية كثيرة تُعرف بـ (بني الحاجّ ، أو ابن حمدون) ، وهناك كثير مَنْ اشتهر بـ (ابن حمدون)[٤] ، فمَن شاركه بهذه الكنية : (ابن حمدون) الجدّ (ت: ١٢٣٢هـ)[٥] ، وابن حمدون محمد بن الحسن بن حمدون (ت : ٥٦٢هـ) صاحب (التذكرة الحمدونية)[٦] ، وابن حمدون محمد بن عبد السلام بن حمدون البَنانيّ (١١٩٤هـ) صاحب (تفسير البسملة والحمدلة) ، و (شرح الصّلاة المشيشيّة)[٧] .

---

[١] ينظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي : ٤ / ٢٣٠ .

[٢] ينظر : زهر الآس : ١ / ٣٢٠ ، وشجرة النور الزكية : ١ / ٥٤٣ ، وإيضاح المكنون : ٤ / ١٠٧ ، وموسوعة أعلام المغرب ،لعبد الكبير الفاسي : ٨ / ٢٨١٦ ، ومعجم المؤلفين : ٢ /٩٥، وحاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل السامرائي :١٥.

[٣] ينظر : سلوة الأنفاس ، لمحمد كتاني : ٣ / ٤ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف سركيس : ١ / ٧٠ ، والإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام ، للسملاني : ٢ / ٣٠٦ ـ ٣٠٨ .

[٤] ينظر : ذكريات مشاهير رجال المغرب ، لعبد الله كنون : ١ / ٤٤٢ .

[٥] ينظر : وسلوة الأنفاس : ٣ / ٤ ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصا ، للناصري : ٤ /١٥١.

[٦] ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان : ٤ / ٣٨٠ ، والوافي بالوفيات ، للصفدي : ١ / ٥١٦ .

[٧] ينظر : معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة ، للسبكي : ١ / ١١٦ .

ب ـ كُنيتـــــــه :

يُكنّى ابن حمدون بـ (أبي العبّاس)[1] هذا ما ذكرته كتب التراجم ، ولا نعلم السبب على وجه القطع بهذه الكُنية ؛ لأنّه لم يكن له ابن بهذا الاسم حتى توفي ، وأبناؤه هم : سيدي بو بكر ، وسيدي محمد ، وسيدي الطّائع ، وسيدي عبدُ الواحد [2] .

٢ـ ولادته ونشأته وأسرته :

ولد سنة (١٢٣٥هـ)[3] في مدينة فاس في المغرب ، لأسرة معروفة بالعلم والدين والأخلاق ، وأبوه عبد الله محمد بن حمدون بن الحاج ، وعمّه محمد سيدي الطالب ، وعمّه محمد المهدي العلاّمة الفقيه (ت: ١٢٩٠هـ) كانوا من أكابر علماء مدينة فاس[4]، ومن العلماء الابرار جدّهم العالم الجليل الفقيه ابو عبد الله السيّد أبو الفيض حمدون بن الحاجّ (ت: ١٢٣٢هـ)[5] .

٣ـ أخلاقــــــــه :

ابن حمدون ذو خلقٍ حَسنٍ ، ومظهر مُستحسَن ، وصاحب مروءة واستبصار ، وتديّنٍ عالٍ ، ومكانة في المجتمع[6] ، ومما يدل على رقيِّ أخلاقه وسموّها التواضع مع شيوخه والعلماء في عصره ، وقوله : (سِيدِي) كلمّا ذكر أحدهم نحو : قوله : ((أجاب عند الحافظ سِيدِي الطّيّب بن كيران))[7] ، و قوله : ((وارتضاه الوليّ الصّالح سِيدِي

---

[1] ينظر : معجم المؤلفين : ٢ / ٩٥ ، وتاريخ النحو في المشرق والمغرب : ٥١٦ .

[2] ينظر : زهر الآس : ١ / ٣٢٥ ، وحاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل السامرائي : ١٦ .

[3] ينظر : الأعلام بمَن حلّ مراكش : ٢ / ٤٣٥ . اتحاف المطالع : ١ / ٣٤١ .

[4] ينظر : شجرة النور الزكية : ١ / ٥٧٧ .

[5] ينظر : الإعلام بمن حلّ مراكش :٢ / ٤٣٥ ، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب:٥١٦ .

[6] ينظر : الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام :٢ / ٤٣٥ .

[7] حاشية ابن حمدون : بإشراف دار البحوث والدراسات : ١ / ٢٥ .

عبد القادر الفاسيّ))[١] ، وابن حمدون جمع بين العلم والدين ، فجعل القضاة يرشحونه للفصل والبتّ في القضايا بين الخصوم ، ولا عجب ؛ لأنّه إنماز بالعلم الوافر ومعرفته بالقضايا الكبيرة ، فضلا عن مكانته الاجتماعية الرفيعة بين الناس[٢].

٤ ـ ثقافته ومكانته العلمية :

تبوّأ ابن حمدون مكانة علمية مرموقة بين علماء المغرب في عصره ؛ لنبوغه وسعة ثقافته ، وفيْض علمه وغزارته ، فترسّخت هذه المكانة في استحضاره اللافت والاطلاع الغريب في أكثر الفنون ، فكان فقيها بارزًا مُجَلّا ، وأديبًا حافظًا ، ومُحَرِّرًا كَيْسًا ، ومؤرخًا ضابطًا[٣] ، وله الفضل الكبير في الفصول والفروع ، وله معرفة وعلم حاذق في النحو ، والتصريف ، والمنطق ، والبيان ، والسير ، والأنساب ، والطب ، وبارع في الفتاوى ـ علم النوازل ـ والقضايا والتوثيق ، واستطاعته الكبيرة في التصريف بالقول أنّى يشاء[٤] .

وأصبح ابن حمدون مرجعًا في حلّ المعقّد والمُشكل ، ورفع المظنون ، وأثنى عليه علماء عصره ، وكل مَن ترجم له ثناءً أظهر مكانته العلمية[٥]، ومِمَن أثنى عليه عبد الكريم الكتّاني بقوله : ((هو الشيخ الفقيه العلّامة الفهّامة النقّاعة المشارك الدرّاكة المُتقِن البلاغة))[٦] ، وقال ابن سودة عنه : ((الشيخ العلامة المشارك الحجة الأفضل النسّابة المؤرخ الأشهر))[٧] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٨ .

[٢] ينظر : زهر الآس : ١ / ٣٢٥ .

[٣] ينظر : الإعلام بمن حلّ مراكش : ٢ / ٤٣٥ . وحاشية ابن حمدون ،لافتخار السامرائي : ٢١ .

[٤] ينظر : زهر الآس : ١ / ٣٢٤ ، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ٥١٦ .

[٥] ينظر : زهر الآس : ١ / ٣٢٤ .

[٦] المصدر نفسه : ١ / ٣٢٤ .

[٧] اتحاف المطالع : ١ / ٣٤١ ، وينظر : موسوعة أعلام المغرب : ٨ / ٢٨١٦ .

ومِمّا يدل على اتساع ثقافته وثرائها ما جاء في حاشيته من علوم متنوعة من علوم اللغة والبلاغة ، وإلمامه الكبير بالتراث النحوي ، وذلك واضحٌ فيما ورد من خلافات وآراء وتعليلات وغيرها في حاشيته .

٥ـ مذهبه النحوي :

يمكن التعرف على مذهب ابن حمدون النحوي المُحَشِّي لشرح المكّودي على ألفية ابن مالك في النحو ، وذلك عن طريق استعماله للمصطلحات النحوية في حاشيته ، أو ترجيحاته النحوية ، أو بموافقاته لأعلام هذا المذهب أو ذاك ؛ ومن الضروري أن يكون لكل نحوي مذهبٌ يسير عليه إمّا بصري ، أو كوفي ، ومنهم مَن يتخذ مذهبًا وسطًا ، وتبّين لنا أنّ ابن حمدون يميل إلى مذهب البصريين ، وهذا ما وجدته في القراءة والمتابعة في حاشيته ، ففي مسائل الخلاف ما بين البصريين والكوفيين قد وافق البصريين وردَّ فيها على الكوفيين ، وهذا لا يعني أنّ ابن حمدون لم يستعمل المصطلح الكوفي ، بل وجدته استعمل المصطلحين البصري والكوفي .

ومن **ترجيحاته** وموافقاته النحوية لمذهب البصريين بأنّ الاسم من السُّموِّ ، وهو: (العلو والارتفاع) قوله : ((وما قاله البصريون أرجح لفظا ومتعيّن معنىً))[١] .

ومن **موافقاته** النحويّة للبصريين ، ذهب مذهبهم أنّ (كان) تجدّد الرفع بالمبتدأ ، وردّه لما ذهب إليه الكوفيون : أنها لا تعمل ، وذلك بقوله : ((ويُؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أنّ الرفع جديد ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنّه باقٍ

---

[١] حاشية ابن حمدون ، الناشر : دار الفكر : ١ / ٧ .

على رفعه بالذي كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ ، ورُدَّ باتصال الضمير به في نحو : (كُنْتُهُ) ، ولا يتصل الضمير إلّا بالعامل))[١].

ومن **موافقاته لمصطلح** البصريين استعماله : (النفي) ، وهو مصطلح بصري ، ولم يستعمل المصطلح الكوفي وهو (الجحد)[٢] نحو : ((فيشمل النفي بالحرف ... ، والنفي بالاسم ...، والنفي بالفعل ...، أنّ جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال ...))[٣] ، وقيل إنّ الصحيح أنّ مصطلح (الجحد) هو من ابتكار الخليل[٤] ، وأيضا في استعماله لمصطلح (ضمير الشأن) ، ولم يستعمل (الضمير المجهول) ، وهو مصطلح كوفي[٥]، وذلك بقوله : ((قوله : وإنّها تامّة ويكون اسمها على أنّها شأنية ناقصة ضمير الشأن))[٦]. ومن **استعماله للمصطلحين البصريّ والكوفيّ** ، استعماله مصطلح (الجر)[٧]، وهو بصريّ بقوله : ((لأنّ ضمير الجرّ لا يكون منفصلًا))[٨]، ومصطلح (الخفض)[٩]، وهو كوفيّ بقوله : ((وأمّا خفضُ الرحيم على التبعية))[١٠].

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٤٣ .

[٢] ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، لمهدي المخزومي : ٣٠٩ ، والمدارس النحوية ، لخديجة الحديثي : ١٩٧.

[٣] ينظر : حاشية ابن حمدون : ١ / ١٤٤ .

[٤] ينظر : كتاب حل الشاطبية ، للعيني الحنفي ، تحقيق : حقي إسماعيل السامرائي : ٧٢ .

[٥] ينظر: المدارس النحوية ، لشوقي ضيف: ١٦٦ ، والمصطلح النحوي ، لعوض القوزي : ١٨٠.

[٦] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٨ .

[٧] ينظر : المدارس النحوية ، لشوقي ضيف : ١٦٧ .

[٨] حاشية ابن حمدون : ١ / ٧٣ .

[٩] ينظر : المدارس النحوية ، لشوقي ضيف : ١٦٧ .

[١٠] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦ .

وعَقِبَ ما ذكرت من موافقات ابن حمدون النحوية لمذهب البصريين ، واستعماله لمصطلحاتهم ، يمكن القول بأنّه كان يميل إلى مذهب البصريين إلّا في بعض المسائل التي أيّد بها الكوفيين ، وسيتضح هذا من كلامنا في العلل ، إن شاء الله .

٦ ـ شيوخه وتلاميذه :

أ ـ شيوخـــه :

أخذ ابن حمدون علمه من أكابر علماء المغرب ، وشيوخها ، واكتسب منهم العلوم والثقافة حتى صار من شيوخ عصره وعلمائه ، وشيوخه هم :

ـ علي قَصّارة[١]:

هو : علي بن إدريس بن علي قَصّارة الحِمْيريّ ، وهو عالم مساهم بالنحو ، والصرف ، واللغة ، والمنطق ، والتاريخ ، وكانت ولادته ودراسته في مدينة فاس ، وألّف عدّة كتب منها : حاشية على التوضيح ، وتوفي سنة (١٢٥٩هـ) .

ـ محمد الحَرّاق[٢]:

هو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الواحد الحرّاق الحَسَني العَلَمِيّ الموسويّ ، فقيه من أعلام الفكر الصوفي ، وأحد أعمدة المدرسة الشاذلية في المغرب ، عالم في التفسير ، والحديث ، وله ديوان شعر (ديوان العلمي) ومنظومات وغيرها ، وتوفي سنة (١٢٦١هـ) .

---

[١] ينظر : تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين ، لعبد الكبير الفاسي : ٧ / ٢٥٧٦، وحاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل السامرائي : ٣٢ .

[٢] ينظر : سلوة الأنفاس : ٣٨٥ ، وشجرة النور الزكية : ١ / ٥٤٠ ، ومعجم المؤلفين : ١١ / ٢٠٦.

ـ عمّه محمد الطالب[1] :

هو : أبوعبد الله محمد الطّالب بن حمدون الحاج السّلميّ المِرداسيّ الفاسي ، عالم فقيه ، ومؤرخٌ ، شارك في عدة من العلوم ، ونُعِت بأنّه محقق فهّامة ، ونسّابة ، حتى وُلّيَ قضاء مراكش ، ومن مؤلفاته : الأزهار الطيبة النشر في مبادئ العلوم العشر ، ورياض الورد ، وتوفي سنة (١٢٧٣هـ) .

ـ والدُهُ محمد بن حمدون[2] :

هو : أبو عبد الله محمد بنّ حمدون بن الحاجّ السّلميّ المِرْداسيّ الفاسي ، من أكابر علماء الفقه والنحو ، ومحدّث ، ومساهم في كثير من العلوم ، وناظم لشعره من غير تكلّف ومشقة ، وعمل مدرسا في بلدته ، وله كتب ومؤلفات ، منها : شرح أبيات ميمية والده ، وتتميم شرح خريدة والده في المنطق ، ونظم أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وله حواشٍ عليه ، ونظم في المدائح النبوية ، وتوفي سنة (١٢٧٤هـ) .

ـ محمد الفِلاليّ[3] :

هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفِلالي الحجرتيّ الفاسي ، عالم بالفقه ، وكان شيخًا ومرجعًا في عصره ، وله مشاركة في كثير من العلوم والمعرفة ، اشتهر بالتدين ، والورع ، والصّلاح ، وتوفي سنة (١٢٧٥هـ) .

---

[1] ينظر : سلوة الأنفاس : ١٦٩ ، وفهرس الفهارس ، للإدريسي : ١ / ٣٧٢ ، ودليل مؤرخ المغرب ، لابن سودة : ٤٧ .

[2] ينظر : سلوة الأنفاس : ١٦٥ ـ ١٦٨ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة : ١ / ٧٠ ، وشجرة النور الزكية : ١ / ٥٧٣ ، وإتحاف المطالع : ١ / ٢١٣ .

[3] ينظر : معجم الشيوخ ، للسبكي : ١ / ١٣٣ ، وفتح الملك العلّام ، لأبي عبد الله الحجوجي : ١٢٠.

بـ - تلامـذتـــــه :

لما اكتمل البناء العلمي والمعرفي لابن حمدون ، وذلك بأخذه عن كبار علماء عصره ، تألّق نجمه وذاع صيته بين الدّارسين ، فأصبح مؤهلاً للتدريس ، أقبَل عليه طلبة العلم يغترفون من ينابع علمه ، وهم :

ـ محمد بن قاسم القادريّ[1]:

هو : أبو عبدالله مَحـْمَد (بفتح الميم الأولى) بن قاسم بن محمد بن عبد الحفيظ بن هاشم القادريّ الحَسنيّ الفاسيّ ، ويرجع نسبه إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (قدّس الله سره) ، وكان شيخًا ، عالمًا ، محققًا ، مدققًا بالأصول والعربية ، وألّف عدة مؤلفات منها : الحاشية الكبرى على شرح الطيّب بن كَيران على توحيد المرشد المعين في جزاين ، وغيرها ، وتوفي سنة (١٣٣١ هـ) .

ـ ابن الخياط[2] :

هو : أبو العبّاس أحمد بن محمد بن عمر الزّكاريّ الفاسيّ المعروف بـ (ابن الخياط) ، كانت ولادته في سنة (١٢٥٢ هـ) ، وهو عالمٌ متفننٌ فهّامّة ، وفقيهٌ مالكيٌّ ، وهو آخر الذين بقوا بمدينة (فاس) من دعاة الفقه المالكي العارف بأصوله وفروعه ، وله مؤلفات منها : حاشية على الطرفة في مصطلح الحديث وهو مطبوع ، وثلاثة فهارس في مقروءاته ، توفي سنة (١٣٤٣ هـ) في مدينة فاس .

---

[1] ينظر : شجرة النور الزكية : ١ / ٦١٨ ، والفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ، لمحمد بن العربي الفاسي : ٢ / ٣٧٨ ، وحاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل السامرائي : ٣٧ .

[2] ينظر : معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢ / ١٣٢٠ ، شجرة النور الزكية : ١ / ٦١٩ ، وفهرس الفهارس : ١ / ٣٨٧ ، وإتحاف المطالع : ٢ / ٤٣٧ ، ومعجم المؤلفين : ٢ / ١٣٩ .

ـ محمد بن جعفر الكتّاني[1] :

هو : أبو عبدالله محمد بن جعفر بن إدريس بن محمد الكتّاني الحَسني ، عالم ، ومؤرخ محدّث ، وفقيه ، وساهم في بعض العلوم ، وألف عدة كتب ، منها : الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب ومدينة فاس (سلوة الأنفاس) ، وتوفي سنة (١٣٤٥ هـ) .

٧ ـ مؤلفاتـــه :

ذكرت كتب التراجم عدة مؤلفات تظهر لنا علم الرجل ، وتمكنه في اللغة والنحو والتصريف والبلاغة والأدب وغيرها من علوم اللغة ، فشهرة العالم تأتي من عدة عوامل ، نشر علمه عن طريق تلامذته بتدريسه لهم ، بدراسة الطلبة لمؤلفاته ، وهو الذي جرى لابن حمدون ، ومن مؤلفاته[2] ، وقد رتّبتها على وَفقِ الحروف الهجائية :

١ـ التأريخ الكبير ، وهو في عدة أسفار .

٢ـ تأليف في تفضيل ليلة المولد على ليلة القدر .

٣ـ حاشية على شرح الأزهري على متن الآجرومية المسماة (العقد الجوهري من فتح الحيّ القيوم في حل شرح الازهري على مقدمة ابن آجروم)[3]. فرغ منها سنة

---

(١) ينظر : شجرة النور الزكية : ١ / ٥٨٢ ، ودليل مؤرخ المغرب : ٨٢ ، وفهرس الفهارس : ١ / ٣٨٢ ، وإتحاف المطالع : ٢ / ٤٤٤ ، ومعجم المؤلفين : ٩ / ١٥٠ .

(٢) ينظر : جواهر الكمال في تراجم الرجال ، لمحمد الكانوني : ٢ / ٥٣ ، ودليل مؤرخ المغرب الأقصى : ١ / ١٤٨ ، وفهارس الخزانة الملكية ، لمحمد المنوني : ٩٩ .

(٣) نسبه صاحب معجم المطبوعات العربية والمعربة إلى عمّه (الطالب ابن حمدون بن الحاجّ) ، ينظر : معجم المطبوعات : ١ / ٧٠ . أما أكثر كتب التراجم نسبته لأحمد بن محمد بن حمدون.

١٢٦٩هـ ، طبعت في فاس سنة ١٣١٥هـ ، وبمصر في بولاق سنة ١٣١٩هـ ، وقد حقّقت في جامعة الموصل ـ كلية الآداب سنة ٢٠١٤م . للطالب : غازي علي حواس .

٤ـ حاشية على شرح الشيخ التّاودي على التحفة ، لم تكتمل .

٥ـ حاشية على شرح المكّودي المسماة : (الفتح الودودي على المكّودي) ، التي أنا بصددها . طبعت في دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٤هـ ، ودار الفكر ، بيروت ـ لبنان سنة ١٤٢٤هـ . ودار الكتب العلمية ، لبنان ـ بيروت ، سنة ١٩٧١م . وحققت في جامعة سامراء من قبل الطالبة : افتخار خليل إبراهيم السامرائي من (أول الكتاب إلى نهاية باب إنّ وأخواتها) سنة ٢٠٢١م .

٦ـ الدّر المّنتَخَب المُسْتَحسَن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن ، يقع في تسعة أسفار . كتاب مخطوط ، اشتمل على خمسةَ عشرَ مجلدًا .

٧ـ الدّرة التاريخية المهداة للحضرة الحسَنية في ثلاثة أسفار . كتاب مخطوط ، وهو اختصار لكتاب (الدر المنتخب) في سبعة مجلداتٍ .

٨ـ الدرر الطبية المهداة للحضرة الحَسَنية ، في علم الطب . كتاب مخطوط جامع في الطب ، مقسمٌ على ثلاثة أقسامٍ ، مع مقدمة عن الطِبّ والصيدلة ، وأسماء المشاهير منَ الأطباء ومؤلفاتهم .

٩ـ تأليف في زيارة الأولياء . ومنه نسخة مخطوطة في الخزانة الملكية (الحسنية) ، الرباط ، المغرب ، رقمها (١١٠٠٣) [1].

---

[1] ينظر : هامش رقم (٣) حاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار السامرائي : ٣٨ .

٨ ـ وفاتـــه :

اتفقت كتب التراجم التي ترجمت لابن حمدون على أنّه توفي في السابع عشر من ذي الحجة الحرام سنة (١٣١٦ هـ) ، ودفن في زاوية السيد أحمد بن علي الوزّاني عند شرفاء الوزّانين بالشرشور[١].

[١] ينظر : زهر الآس ، وفيه أنّه توفي في السابع أو الثامن عشر : ١ / ٣٢٥ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام : ٢ / ٤٣٥ ، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ٥١٦ ، وإتحاف المطالع : ١ / ٣٤١ ، ، وموسوعة أعلام المغرب : ٨ / ٢٨١٦ .

الفصل الأول

المبحث الثاني

حاشيته

(الفتح الودوديّ على المكّوديّ)

أولا : وصف الحاشية :

١ــ سبب تأليفه للحاشية ، وتسميتها :

أشار ابن حمدون إلى سبب تأليفه الحاشية والهدف منها بقوله : ((وأنفعُ شروحِها الذي انتفع به الناس شرح الإمام (المكُّوديّ) العاطر الأنفاس ، بيد أنّه لاختصار لفظه ، وعبارته يحتاج إلى حاشيةٍ تُسْفِر اللّثام عن مُرادِه ، وإشاراته ، طلب مني بعض الفقهاءِ الأجِلّةِ الطّالعِ في سماء العلوم طلوع البدور والأهلّة ، وضْعَ حاشيةٍ على الشرح المذكور سهلةِ التناول قريبةِ الحضور ، جامعةٍ لِمَا في غيرها من الشروح والحواشي ، شارحةٍ للشّواهد ، مَنْ رآها يغتبط بها ، ويعطف عليها عَطْفَ الحواشي .

(فأجبتُ) مطلوبَه ومَرَامَه ، وإنْ كنتُ لا أمْلِك من العلم ، ولو قُلامَة ، ومَنْ حاول ما ليس في طَوْقه ، عجبُ الناس من حَمقه ، ولكن :

إذا كان عون اللهِ للمَرْءِ ناصرًا   تهيأ له من كل صَعْبٍ مُرادُه

وإنْ لم يكنْ عونٌ من الله للفتى   فأكثَر ما يَجْنِي عليه اجتهادُه

وسميتها : (الفتح الودودي على المكُّوديّ) ، واللهَ أسألُ أنْ تكونَ خالصةً لوجهه الكريم ، إنّه غفور رحيم))[١].

٢ــ ترتيب الأبواب وعنواناتِها :

بما أنّ حاشية ابن حمدون جاءتْ على شرح المكُّودي ، فالتزم صاحب الحاشية بترتيب ألفية ابن مالك ، فشَرَعَ يُحَشِّي من بداية شرح المكُّودي وهو (بسم الله الرحمن الرحيم) وشرح مقدمته ، وتبعها بمقدمة الألفية إلى آخر شرح الألفية .

---

[١] حاشية ابن حمدون (المقدمة) : ١ / ٣ .

وجاء ترتيب ابن حمدون للأبواب ، والعنوانات في حاشيته موافقا لترتيب المكُّوديّ في شرحه ، وبدأ بالكلام وما يتألف منه ، والمعرب والمبني ، فالنكرة والمعرفة ، ثم العلم ، اسم الاشارة ، والاسم الموصول ، و ... .

ثانيا : أسلوب صاحب الحاشية:

١ـ استعماله للمصطلحات :

المصطلحات التي استعملها ابن حمدون في حاشيته هي المصطلحات التي جرى عليها النحويون السابقون ، حتى خلت حاشيته من المصطلحات غير الشائعةِ ، فمن استعمالاته للمصطلحات نحو : المسند والمسند إليه ، العمدة ، المبتدأ ، عطف النسق ، المنادى[١] .

٢ـ اعتناؤه بالحدود النّحوية :

نجد أنّ النحويين اهتمُّوا بالحدود النحوية ؛ لأنّها تميّز الشيء وتمنع مخالطة غيره له[٢] ، فعنى ابن حمدون بالحدود النحوية ، ذكر الكثير منها ، وأعرض عن بعضها ، فحدَّ التنوين بقوله : ((وتنوين التمكن هو المسمى (تنوين الصّرف) ...)) [٣] ، وحدَّ الافعال الخمسة[٤] ، واختار حدَّ ابن عصفور للنحو[٥] ، وحدُّ ابن مالك للاسم الموصول[٦]، وغيرها ، ولم يحدّ المعرب والمبني ، ولا النكرة والمعرفة ، ولا الضمير ، ولا

---

[١] ينظر : حاشية ابن حمدون : على الترتيب : ١ / ١٨٢ ، ١ / ٧٥ ، ١ / ١١٨ ، ٢ /٣٣ ، ٢ /٥٥ ، وحاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل السامرائي : ٤٩ .

[٢] ينظر : الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا ، لجنان عبد العزيز : ٤ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٢ .

[٤] ينظر : حاشية ابن حمدون (المقدمة) : ١ / ٦٤ .

[٥] ينظر : حاشية ابن حمدون : ١ / ٢١ ، والمقرّب ، لابن عصفور : ١ /٤٥ .

[٦] ينظر : حاشية ابن حمدون : ١ / ٩٧ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ١٨٦ .

المبتدأ ، وغيره ، فلم يأتِ ابن حمدون بغير ما جاء به النحويون السابقون في حدودهم النحوية ، وهذا جليٌّ في بعض ما ذكرناه من حدود .

٣ـ خصائص أسلوبه في حاشيته :

ـ شرحه المفردات :

إنماز ابن حمدون في أسلوبه في توضيح شرح المكُّوديّ في حاشيته بخصائص منها : تفسيره لكلمات ابن مالك في **ألفيّته** نحو : (الوَعْدَ) قائلا : ((الوعد مصدر، (وعدَ يَعدُ وَعْدا) ويستعمل في الخير ...))[١] ، وتفسيره لكلمة (مندوحة عنه) في كلام المكُّودي قائلا : ((أي :...(النّدْحِ) بفتح النون وضمها ، وهو السَّعة))[٢] ، ووضّح مفردات جاءت في **الشواهد النحوية** منها : مفردات قرآنية نحو (يومئذ) في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[٣]، فقال في تفسيرها : ((وأصله ـ والله أعلم ـ يوم إذ غلبت الروم ...))[٤] ، وألفاظاً من **الحديث النبوي** الشريف منها (أبتر) ، فقال : ((وفي رواية بدل (أبتر) : (أقطع) وفي رواية (أجْدم) ، فالأبتر الحسيّ : الحيوان المقطوع ذَنَبه ، والأقطع الحسيّ : المقطوع بعض الأعضاء ، والأجدم الحسيّ : الحيوان المقطوع أنْفه))[٥] ، وكذلك ألفاظ من **الشعر** ، فقال : ((الضيمُ : الظلمُ))[٦] في قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٢ .

[٢] المصدر نفسه : ١ / ١١ .

[٣] سورة الروم : من الآية : ٤ .

[٤] حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٢ .

[٥] ينظر : حاشية ابن حمدون (المقدمة) : ١ / ٥ .

[٦] المصدر نفسه : ١ / ١٨٠ .

ـ إعرابه الشواهد :

أعرب ابن حمدون الكثير من الشواهد النحوية بجميع أنواعها ، إذا تطلّب الأمر لإعرابها ، فأعرب بيتِ الألفية لابن مالك في الاسم الموصول :

مَوصولُ الأسماءِ الّذي الأُنثَى التي   واليَا إذا ما ثُنِّيَا لا تُثبتِ

فقال في إعرابه : ((ويصحّ كون الياء مبتدأً ، و (لا) نافية ، وتَثْبت : بفتح التّاء ، وضم الثّاء من : ثَبت الثلاثي ، وهو مسند إلى ضمير الياء ، وهو مرفوع للتجرد ، وكُسِر للوزن))[١] .

وإعرابه لقول المكُّوديّ في اسم الإشارة (أولي الرّجال وأولي النّساء) بقوله : ((وإعرابه : أولي مبتدأ مبنيّ على سكون الألف ، والرجال والنساء بالرفع : عطف بيان ، أو بدل ، وجملة : ضربوا أو قُمنَ : خبر))[٢] .

كذلك إعرابه للشواهد القرآنية ، وذلك توجيهه في إعراب (العفو) في قوله تعالى : ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ** ﴾[٣] ، فقال : ((قرأ أبو عمرو : **الْعَفْوَ** بالرفع[٤] على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : العفو مسؤول ، فتكون حينئذٍ (ما) اسم استفهام مبتدأ ، و (ذا) : اسم موصول خبرها ، وجملة ينفقون : صلة ذا ، والعائد محذوف . وقرأ الباقون

---

[١] ينظر : حاشية ابن حمدون : ١ / ٩٨ .

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٩٤ .

[٣] سورة البقرة : من الآية : ٢١٩ .

[٤] ينظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد البغدادي : ١٧٢ ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأحمد الدمياطيّ : ٢٠٣ .

بالنصب بإضمار فعلٍ ، أي : يسألونك العفوَ ، فتكون (ذا) ملغاة مركبةً مع (ما) والجميع اسم استفهام))[١] .

وإعرابه الحديث الشريف (لا حَولَ ولا قُوةَ إلّا باللهِ كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ) ، فقال في إعرابه : ((وهكذا يُقال في : لا حَولَ إلخ الواقع مبتداً ، وكنز خبره))[٢] .

وإعرابه كذلك لبعض الشواهد الشعرية ، ومنه قال : ((فمثال الجر بالتوهم قول زهير :

بَدا لِي أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيئاً إذا كَانَ آتيا

فعطف : سابقٍ بالجر على مُدرك المنصوب على أنّه خبر (ليس) ؛ لتوهم دخول حرف الجر على : مُدرك ؛ لكونه : خبر (ليس)))[٣] .

ـ ضبطه الألفاظ :

اهتم ابن حمدون بضبط الكلمات ، لصيانتها من الخطأ ، كما أنّه يوضح ما ينتج على هذا الضبط من معنى جديد : قال : ((والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من (رَحُم) بالضم ، بعد نقله من (رَحِم) المكسور ؛ لأنّ المكسور متعدٍ ، وهي لا تصاغ إلّا من اللازم ...))[٤] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٠٣ .

[٢] المصدر نفسه : ١ / ١٢٧ .

[٣] المصدر نفسه : ١ / ٣١ .

[٤] المصدر نفسه : ١ / ٨ .

وقوله : ((و(الكَلامُ) بفتح الكاف مشتقٌ من (الكِلامُ) بكسرها ، وهي : الجراحاتُ ، ومن إطلاق الكِلام بالكسر على الجراحات ، قول الشاعر :

أَجِدَّكَ ما لِعَينِكَ لا تَنامُ كَأَنَّ جُفونَها فيها كِلامُ[١]))[٢] .

ـ منهجه التعليمي :

وذلك في استعماله الألفاظ السهلة الواضحة البعيدة عن الغرابة والتعقيد ، وهذا أغلب أساليب أصحاب الحواشي ، وذلك محاولة منه لتقريب فهم المتلقي للشرح على وجه التيسير والوضوح ، فكان أسلوبه علميّاً حقيقيّاً تقريرياً بعيداً عن التعقيد[٣] ، فمِن أسلوبه التعليمي ، قوله : (((لإنّ أنّ ليّت لكنّ لعلّ ...) إنّما عملت النصب والرفع ، وإنْ كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل الجرّ ؛ لأنّها أشبهتْ أفعالاً تامّةً متصرّفةً ، أشبهتها في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ : فلأنّها ثلاثيةٌ ، ورباعية ، وخماسيةٌ كما تكون الأفعال . وأمّا في المعنى : فلأنّها بمنزلة أكّدتُ ، وتمنيتُ ، وترجّيتُ ، واستدركتُ ، وشبهتُ ، وإنّما لم يقدّم مرفوعها على منصوبها ؛ لإظهار قوتها على (ما) الحجازية ؛ لأنّها شبيهة بفعل واحد ، وهو (ليس) لا غير ، ولم تشبهها إلّا في المعنى))[٤] .

---

[١] البيت لسيدنا أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، وهو مطلع قصيدة قالها يرثي رسول الله ﷺ ينظر : ديوانه ، للدكتور : درويش الجويدي : ٤٩ .

[٢] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٥ .

[٣] ينظر : حاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل إبراهيم السامرائي : ٥٧ ـ ٥٨ .

[٤] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٦٨ .

ـ دمجه المادة النحوية بالعلوم الأخرى :

من أسلوبه مزجه للمادة النحوية بالعلوم الاخرى **كالصرف** ، بيانه لأصل (سيّد) ، فقال : ((وأصله : سَيْوِد ، قلبت الواو ياء ، وادغمت في الياء))[1]. وقوله : ((المُعرب والمبنيّ مشتقان من الإعراب والبناء ، ومعرفة المشتق منه الأصل سابقةٌ على معرفة المشتق الفرع))[2] . وبيانه ما يحصل من تغيير للفعل المضارع إذا أُسند إلى واو الجماعة ، فقال : ((وقوله : (أو مقدّر نحو : هل تقومُنَّ) بضم الميم ، وأصله قبل التوكيد : تقومُونَ ، بنون الرّفع مفتوحة ، ثمّ أُكّدَ بالشّديدة فاجتمع ثلاثة أمثالٍ ، حذفنا نون الرّفع لتوالي الأمثال ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة ، فحذفنا : الواو ؛ لرفع التقاء الساكنين))[3] .

وعنى ابن حمدون عناية كبيرة في بيان دلالة **الالفاظ المعجمية** مع ذكر المصدر في كثير من الأحيان ، فمنه قوله : ((الكُلام بالضّم : الأرض الصلباء التي لا تنبت شيئاً))[4] ، فبيّن معنى (الوزر) قائلا : ((وقوله : والوزر : الحُصْنُ ، القاموس : الحِصْنُ : كلّ موضع حصين لا يوصل إلى جوفه))[5].

وضمّن كذلك حاشيته أبوابًا من **علوم البلاغة** ، نحو قوله : ((وعنه عليه الصلاة والسلام : ((كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر)) ، ثمّ الكلام من

(1) حاشية ابن حمدون : ١ / ١٠ .

(2) المصدر نفسه : ١ / ٣٨ .

(3) المصدر نفسه : ١ / ٤٤ .

(4) المصدر نفسه : ١ / ٢٥ .

(5) المصدر نفسه : ١ / ١٧٥ ، وينظر : القاموس المحيط : ١ / ١١٩٠ .

قبيل التشبيه البليغ ، أي : فهو كالأبتر ، وكالأقطع ، وكالأجدم ، فحذفتْ الأداة ، وصار المُشبّه نفس المشبّه به مبالغة))[١] ، وكذلك ذكره المجاز في قوله : ((

فسقى الغضا والسّاكنيه وإن همّو   شبّوه بين جوانحي وضلوعي

فـالغضا يطلق على الشّجر وعلى النّار ، فاعاد الضمير الأول الذي هو في (السّاكِنِيه) على الغضا ، باعتبار مكانه ، وأعاد الثاني الذي في (شبّهوه) باعتبار النّار الحاصلة من الشّجر ، وكلاهما مجازٌ ، وهذا ظاهر غايةِ هذا))[٢].

وكذلك ذكره لبعض **مصطلحات العروض** ، ومنه قوله ((والشاهد في الأوبر ، حيث أدخل (أل) عليه ضرورةً ، ووجه احتياج الشاعر إلى (أل) أنّ (الراء) في جميع قوافي القصيدة مكسورة ، ولو حذف (أل) من الأوبر لفُتحت راؤه ؛ لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن ، فإنّ جزء العَلَم عَلَم على الأصحّ ، فتختل القافية))[٣] . وذكر (الإيطاء) بقوله : (((واسمًا حلّ قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الإيطاء ، وهو تكرار القافية، واتحادها معنى ، وذلك هنا لفظ الخبر))[٤] .

وابن حمدون مزج كلامه في حاشيته بالعلوم الإسلامية أيضًا ، ومنها : علم الكلام كما في قوله : ((وقد يَعرِض لنحو : (الطّعامُ يُشبِعُ) ما يُصيّره كلاماً قطعياً اتفاقاً ، كأن تقول : الطّعامُ يُشبِعُ ، والماء يروي ، لا بطبعٍ ولا بقوةٍ))[٥] ، واستعمل مصطلحاتٍ علم

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٥ .

[٢] المصدر نفسه : ١ / ٦٢ .

[٣] المصدر نفسه : ١ / ١١٥ .

[٤] المصدر نفسه : ١ / ١٧٦ .

[٥] حاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل : ٣١٦ .

المنطق ، منها استعماله لفظة (جنسٌ) في قوله : ((إنّ الإعراب جنسٌ ، وتحته أربعة أصنافٍ))[١] .

ـ أسلوب الجدل النحوي :

من أسلوب الجدل النحوي في حاشيته **الأسئلة والأجوبة** في افتراضه سؤالا ثم يجيب عنه نحو : (فإن قلتَ ، و فإنْ قيل ، وكأنّه قال) ، ثم يجيب بقوله : (فأجيبُ ، أو فالجواب ، أو فأجاب) ، الذي يسمى بأسلوب (الفنقُلة) ، والفنقُلة جاءت من نحت (فإن قلتَ : ... قلتُ)[٢] .

ويلجأ ابن حمدون في تحبيب الاعتراضات وإثارتها ؛ لكونه ينبه على تحقيق الصّواب ورده الخطأ ، كما يثير مسائل نحوية متولدة من مسائل أخرى لِمَا فيها للقارئ من أهمية في استحضار المسألة النحوية التي ترتبط بالمسائل الأخرى ، مثل ((النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير (إنّ وأنّ وكي) إلّا والمجرور معرفة نحو : يمرّون الديار ، أي : بالديار))[٣] .

وضمّتْ حاشية ابن حمدون **أصول النحو** وهي الأدلة النحوية التي يستند إليها النحويون في تأسيس قواعدهم وتأصيلها ، وحدّها النحويون بأنّها : ((التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[٤]، والمقصود بهذه الأدلة : ((السماع والنقل ، والقياس ، والإجماع ، وزاد بعضهم استصحاب الحال ، والعلة))[٥]. واهتم ابن حمدون **بالأحكام النحوية** ، وهي كل ما يثبت للكلمة ، أو للتركيب من إعراب ، وبناء ، وغيرهما ، فتصبح جاريةً على

---

[١] حاشية ابن حمدون ، تحقيق : افتخار خليل : ٣٨٢ .

[٢] ينظر : مباحث في علوم القرآن ، لصبحي الصالح : ٢٩٤ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ١ / ٥٥ .

[٤] الإغراب في أدلة الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الانباري : ٨٠ .

[٥] الشاهد وأصول النحو عند سيبويه : لخديجة الحديثي : ١٢٤ .

سمت كلام العرب[١] ، وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء ، فحاشية ابن حمدون حوت على كثير من الأحكام النحوية التي هي تحت إطار العلة .

واعتنى في حاشيته **بالتنكيت** ، والمقصود به : ((المسألة الحاصلة بالتفكر المؤثرة في القلب ...))[٢] ، ومن ذكره لذلك تنكيت المكّودي على ابن مالك في قوله : ((وقوله : (ثلاثين إلى التسعين) نُكِتَ بهذا على الناظم ، إذ قوله : وبابه يشمل مِئتين ، وليس مُرادًا ؛ لأنّه من باب : سِنِيْن ، كما يأتي ، ولو عبّر بـ (عشرين وأخواتها لكان أولى))[٣] .

وكذلك عنى **بلغات القبائل ولهجاتها** ؛ وذلك لإسهامها في تقعيد أحكام النحو ، وتعدد أوجه الإعراب[٤] ، وأبرز هذه اللهجات (التميمية ، والقيسية ، والطائية)[٥] ، فمن اللغات التي جاءت في الحاشية ((كما تدخل الباء في خبر (ما) الحجازية ، تدخل في المبتدأ بعد ما التميمية ، كما صرّح به الناظم في غير هذا النظم ، وتخصيص أبي علي ، والزّمخشري ذلك بالحجازية مردود بنقل سيبويه ذلك عن تميم ، ووجوده في أشعارهم)) [٦]، وكذلك قوله : ((وأمّا ذو الطائية ، فإنْ قلنا : إنّها مبنية أيضا ، وهو مذهب الجمهور ، فهي خارجةٌ ، وإنْ قلنا : إنّها معربةٌ على مُقَابِل ما للجمهور ، فالمقصود دخولها))[٧] .

---

[١] ينظر : الإغراب في أدلة الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : ١٢١ .

[٢] الكليات ، لأبي البقاء الكفوي : ٩٠٧ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ١ / ٥٧ .

[٤] ينظر : أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي ، ليلى برجس : ٢ .

[٥] ينظر : اللهجات العربية نشأة وتطور ، للدكتور عبد الغفار حامد : ٦٨ .

[٦] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٥٦ .

[٧] المصدر نفسه : ١ / ٤٩ .

واهتم كذلك **بالألغاز النحوية** ، وهي من الفنون التي تعالج مشكلات في مسائل نحوية صرفية مشتملة على غموض[١] ، وأطلق عليها ابن الأثير : ((وهي الأغاليط من الكلام ، وتسمى الألغاز ، جمع لغزٍ ، وهو : الطّريق الذي يلتوي ويَشْكَل على سالكه ، وقيل : لَغز بفتح اللام ، وهو : مَيْلُك بالشيء عن وجهه ، وقد يسمى هذا النوع أيضا : مُعَمَّى))[٢] ، وذكر ابن حمدون في حاشيته ألغازًا هي لنحويين غيره ، فمنها ما صرّح بصاحبه ، ومنها ما لم يصرّح بصاحبها ، فمِن الألغاز التي صرّح بصاحبها ، ذكر لغز الزمخشري ، فقال: ((ألغز الزمخشري ، فقال: أخبرني عنْ عَلَمٍ مُذكرٍ عاقلٍ يُجمَع بالألف والتّاء))[٣]، ومَنْ لم يصرّح بصاحبه قوله : ((فيه ألغز بعضهم ، فقال :

يا قارئا ألفية الجَيّانيّ وسالكا في أحْسنِ المَعاني

في أيِّ بيتٍ جاء فَعْلٌ فاعِلًا والمُبتدأ مِن بعدِهِ مَفْعولًا)) [٤].

---

[١] ينظر : أبجد العلوم ، لصديق خان : ٢ / ٩٨ .

[٢] المثل السائر ، لابن الأثير : ٢ / ٢٣٣ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ١ / ٥٦ ، وينظر : المحاجاة في المسائل النحوية ، للزّمخشريّ : ١٧٦ .

[٤] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٤٣ .

الفصل الأول

المبحث الثالث

مفهوم العلّة لغةً واصطلاحًا ، و نشأتها وتطوّرها وأنواعها ، ومنهج ابن حمدون في العلة النحويّة

أولًا :- مفهوم العلّة لغةً واصطلاحًا.

ثانيًا :- نشأتها وتطوّرها وأنواعها .

ثالثًا : منهج ابن حمدون في العلّة النحويّة .

أولا : مفهوم العلة لغة واصطلاحا :

العلـــة لغـــــة :

من معاني العلة اللغوية (المرض) ذكره الخليل (ت: ١٧٠هـ) قائلا : ((العلّة : المرض ، وصاحبها مُعتلٌّ))[١] ، أي : يكون حاله معلولا بحلول المرض ، فيصبح ضعيفا ليس له القدرة على القيام بعمله .

وجاءت (العلة) تدل على السبب ، فذُكِرَ في اللسان : ((هذا عِلْةٌ لهذا ،أي : سببٌ))[٢] ، وورد في القاموس المحيط : ((وهذه عِلّتُهُ : سببُهُ))[٣].

وما نحن بصدده هو ما دلّ على (السبب) ؛ لأنّه يتناغم مع المعنى الاصطلاحي ؛ لكون العلة تكون سببا في ثبوت الحكم النحوي ، وما يميز العلة من السبب ، العلة ما يتأخر عن معلولها كالرّبح ، والسبب الذي لا يتأخر عن مسببه على أي وجه من الوجوه[٤]

وحدّها الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) بقوله : ((العلة لغةً : عبارة عن معنى يحلّ بالمحل ، فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار ، ومنه يسمى المرض علة ؛ لأنّه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف))[٥].

---

[١] العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي : ٨٨/١ (علل) ، وينظر : لسان العرب ، لابن منظور محمد بن مكروم : ١١/ ٤٧١ (علل) .

[٢] لسان العرب : ١١ / ٤٧١ .

[٣] القاموس المحيط ، للفيروز آبادي : ١٠٣٥(علل) .

[٤] ينظر: الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري : ٧٣ .

[٥] التعريفات : للشريف الجرجاني : ١٢٩ ـ ١٣٠ .

العلــة اصطلاحًــا:

العلة في الاصطلاح هي : ((تغيير المعلول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ))[١] ، أي : ما خرج عن أصله ، والعلة متصلة بالأصل ؛ لكون الأصل لا يسأل عن علته ، وأمّا ما عُدِل عن أصله فيتطلب إقامة الحجة ، وهو مهم في القياس ؛ لأنّ العلة من أساسيات القياس[٢] .

وعرّفها الشريف الجرجاني بقوله : ((وهي ما يتوقفُ عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه)) [٣].

ويرى محمد الحلواني أنّ المراد بالعلة النحوية ((هي تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه))[٤].

ونتيجة ذلك ، فالعلة تُعدّ من أركان أصول النحو المهمة ، وإنّ لكل شيء سببًا يدعو إليه ، والعلة لها فاعلية وتأثير في النفس ؛ لإثباتها الحكم والحقيقة ، وإنّ الغاية والفائدة من التعليل النحوي ((العلم بأنّ الحكم في غاية الوثاقة))[٥] ، وما يميل إليه الباحث ما ذكره الحلواني ؛ لأنّه واضح الدلالة ، وقريب عمّا حدّه غيره ، لكونه أغفل الألفاظ غير الواضحة الغامضة التي لا تفهم الّا بعد إنْعَامِ النّظر فيها .

---

[١] الحدود في النحو : ٦٧ .

[٢] ينظر: الإغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الانباري : ٩٣.

[٣] التعريفات : ١٣٠.

[٤] أصول النحو العربي ، لمحمد خير الحلواني : ١٠٨.

[٥] ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، ليحيى الشاوي : ٦٩ .

ثانياً : نشأتها ، وتطوّرها ، وأنواعها :

١ـ نشأتها :

من المعلوم أنّ العرب في الجاهلية تتكلم بلغتها على فطرتها فصيحة وسليمة ، ولمّا خالط العرب غيرهم بعد مجيء الاسلام ، تنبّه واضعو النحو إلى خطورة أثر اللحن وجسامته في لغة العرب ، والنص القرآني ، فصارت الحاجة إلى ما يقي العربية ملحةً ، حتى لا تضعف وتفسد ، فهذا من الأسباب المهمة لوضع النحو العربي ، وللحرص الشديد على أداء لغة العرب والنصوص القرآنية سليمة وفصيحة من غير لحنٍ ، فشرع علماء العربية بوضع القواعد والأصول ، حتى يضبطوا اللغة وقواعدها ، وجعلوا أصول النحو ، أو أدلته كما أطلق عليها السيوطي(١) (ت ٩١١هـ) ثلاثة : (السماع ، والاجماع ، والقياس) ، وزاد بعضهم استصحاب الحال والعلة (٢)، والعلة تُعدُّ من أساسيات القياس ، والقياس : ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))(٣) .

إنَّ نشأة العلة النحوية مقترنة بنشأة الدراسات النحوية ، وأحكامها وأصولها ، إنّ تأثر النحو بعلم الكلام هو الذي استدعى نشوء العلة ، وبسببه بدأ مبكرا يرجع إلى نهاية القرن الأول الهجري ، وبداية القرن الثاني الهجري ،وهي مدّة ظهور الفلسفةِ الكلاميةِ(٤) .

السبب الذي أدى إلى نشوء العلل النحوية ذكر إبراهيم مصطفى هو وقوع اللحن في القرآن الكريم ، فأثره عليهم أشدّ، وإليه أبغض ، فسارعوا إلى إعراب القرآن ، وضبطِ كلماتهِ بتنقيط أواخر الكلمات الدالّة على حركتها ، وهذا ما قام به أبو الأسود في النحو ، فكَشَفَ لهم سرًا من أسرار العربية أنّ الحركات هذه تعود إلى علل وأسباب يطّرد حكمها

---

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي : ١١٣ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو عند سيبويه : لخديجة الحديثي : ١٢٤ .

(٣) الإغراب في أدلة الإعراب ولمع الادلة في أصول النحو ، لأبي البركات الانباري : ٤٥ .

(٤) ينظر : العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ، د. نهاد فليح حسن : ١٦٤.

، ويمكن العودة إليها ، وانبهروا بهذا الاكتشاف ، وأطلقوا لما كشفوا في البدء : علل الإعراب ، أو علل النحو ، حتى أطلقوا عليها علم النحو ، والإعراب[١] .

وذكر الدكتور علي أبو المكارم (ت: ١٤٣٦هـ) أنَّ سببَ نشوء العلل النحوية يرجع إلى الصلـة بين القرآن واللغـة ، فاهتمام الباحثين وتأثرهم باللغة ، واحترامهم لها لِمَا فيها من ظواهر وخصائص ، إذ تناول الدارسون الأولون في النّحو ظواهرها وتراكيبها ، ووضعوا لها قواعدها ، وحدَّدوا أحكامها ، والتعليل في بدايته كان مقتصرا على ذكر الأسباب الموجبة وتسويغ أحكامها[٢] ، وأشار تمّام حسّان إلى: ((أنَّ العرب راحوا يجردون العلل تجريدًا مرتبطًا بالتأهيل ، وغايتهم أنْ يجعلوا تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع أمرًا معقولاً ، وليحُولوا دون الأصول المجردة ، وبين أن ترى وكأنها خطوة في الظلام الدامس ؛ لأنّ العلَّة أصبحتْ رابطة عقلية بين المستعمل الحسيّ والمجرَّد العقلي))[٣] . وأنَّ من سجيّة الإنسان ميله للسؤال عن السبب ، ويسعى إلى العثور على تعليلٍ وتوضيحٍ لِمَا يحيطه ، ومن ميزة العقل أنْ يتتبع الجزئيات ، ويجمع الأشباه منها ؛ لإطلاقه حكمًا عامًا عليها ، فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، فالسؤال عن العلل النحوية قديم ، والتعليل النحوي مُصاحبٌ للحكم النحوي منذ النشأة [٤]. ويرى الدكتور محمود درويش أنّ سبب ظهور العلة النحويـة ؛ هو كونُها ملازمة للأحكام النحوية وقواعدها ، ولا بُدّ للأحكام النحوية من علةٍ داعية إليها [٥]، وهو رأيٌ وجيه .

وعلى اختلاف أسباب نشوء العلة النحوية ، اتضح لنا أنّ هذه التعليلات والأحكام هي ؛ لتوضيح الدرس النحوي وتيسيره ، وفهم قواعده .

---

[١] ينظر : إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى : ١٠.

[٢] ينظر: أصول التفكير النحوي ، لعلي أبو المكارم : ١٤٩ – ١٥٠.

[٣] الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، للدكتور تمّام حسان : ١٦٢.

[٤] ينظر: النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ، ٥١.

[٥] ينظر : العلة النحوية تاريخ وتطور ، لمحمود جاسم درويش : ١٧ .

٢ـ تطوّرها :

الدارسون الذين تحدّثوا عن نشأة العلة النحوية وتطوّرها قسّموها إلى أربعِ مراحلٍ ، مع التمييز لكل مرحلة بخصائص وسماتٍ تختلف من مرحلة إلى أخرى :

المرحلة الأولى : وَجدَ التعليلُ النحوي طريقه في النحو العربي مبكرًا ، ومن أوائل النحويين الذين عنوا بالتعليل النحوي عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ) الذي قال عنـه ابنُ سـلّام : ((وكان أول مَنْ بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)) [١] .

وقد سلك عيسى بن عمر الثقفي (ت : ١٤٩هـ) مذهب استاذه الحضرمي في إثبات العلة[٢] ، وجاء بعده أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ) ، إذ أخذ عن ابن أبي اسحاق، وأصبح على علمٍ ودراية بما تكلمتْ به العرب ولغاتها وغريبها[٣]. والخليل بن أحمد الفراهيديّ يُعدّ من أوائل العلماء الذين كشفوا قواعد النحو وأحكامها اللغوية ودعموها بالعلل ، واستنباطه من علل النحو لا يسبقه أحدٌ مثله[٤] ؛ لأنّ العلل قبل الخليل كانت قليلة نابعة عن كلام العرب ، وإنْ لم تنقل عنهم ؛ لأنّ نُطقهم لها على فطرتهم وطباعهم[٥] . وتعدُّ هذه المرحلة مرحلة نشوء التعليل وتكوينه ، وهي مرحلة وجدنا أنَّ التعليل واضح ، ويسير من غير تكلّف ، والفائدة منه توضيح كلام العرب وفهمه .

---

[١] طبقات فحول الشعراء ، لابن سلّام الجمحي : ١ / ١٤ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي : ٢ / ٢٠٥.

[٢] ينظر : طبقات النحويين واللغوين ، لأبي بكر الزبيدي : ٤٠ ـ ٤١.

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٣٥ .

[٤] ينظر : المصدر نفسه : ٢٣ .

[٥] ينظر : تاريخ النحو في المشرق والمغرب ، لمحمد مختار ولد أباه : ٧٤ . ومكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي ، لجعفر عبابنة : ٨٧ .

المرحلة الثانية : تطوّر التعليل ، وأخذ ينمو ، ويرتقي بعد مرحلة الخليل ومَن سبقه ، وأخذ مرحلة جديدة بدأت من تلاميذ الخليل ، وأولهم سيبويه (ت : ١٨٠هـ) وهو رائد هذه المرحلة : فكتابه جاء مقسما إلى أبوابٍ جامعًا فيها النحو ، ذاكرًا فيها الأحكام النحوية المعززة بالعلل ، فشمل كتابه نحوًا وقياسًا وعلة . والمتتبع لتعليلات سيبويه في كتابه يجدها شابهت علل الخليل ، لبيان المعنى المقصود ، كما عنى بقياس الأشباه ، وحمله النظير على نظيره ، فبهذا هي لم تبتعد عن ذوق العرب في التطلّع إلى التخفيف والبعد عن القبح والثقل[١] ، ونجد سيبويه لا يقتصر على التعليل الذي كثر في كلامهم ، ولكنّه علل ما خرج عن القواعد ،وهذا ما وجدناه عند علماء القرن الثاني الهجري ، ويمثل هذه المرحلة الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) كذلك ، إذ إنّ العلة عنده لا تخلو من الطابع الفلسفي[٢]، وفي بعض الأحيان يميل إلى السهولة والوضوح ، وكذلك الزجاج (ت: ٣١١هـ) الذي يمثل نهاية هذه المرحلة ، وهذه مرحلة امْتدّتْ ما يقارب القرن ونصف القرن[٣].

يلاحظ في هذه المرحلة مرحلة ما بعد الخليل إلى بداية القرن الرابع الهجري ، أنّها لا تتعدى سوى التوضيح لِمَا كان من الأحكام مبهمًا غير واضحٍ ، فالفلسفة والمنطق لا أثر لهما فيها ، فيمكن لكل متفحصٍ أن يفهم من غير عناء ولبس ، فإن بانَ أثر للفلسفة والمنطق والكلام ، فإنّه يكون قليلًا ، فسرعان ما تطغي عليه الملامح العامة من بديهية وبساطة في التعليل .

المرحلة الثالثة : وتطوّرت العلة النحوية حتى نضجت ، وأخذت تنحو منحىً جديدًا حدث فيها تحوّلٌ كبير في طريقة التعليل ، واتسعتْ ساحة البحث فيها ، واقترانها بالقواعد النحوية إذ دُمِجَتْ بالعلوم الأخرى ، فبدأتْ هذه المرحلة بعد الزجاج بابن السراج (ت:

---

(١) ينظر: النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها : ٥٩ ـ ٦٩ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ .

(٣) ينظر : أصول التفكير النحوي : ١٥٦ .

٣١٦هـ)[١] ، إذ اختلط النحو بالمنطق والفلسفة الكلامية ، وهذا واضحٌ في مزج الرماني (ت: ٣٨٤هـ) النحو بالمنطق[٢] ، أمّا وصف الأستاذ الأفغاني لابن جنّي تلميذ الفارسي فبقوله : ((أمّا إذا وصلنا إلى ابن جني فقد تبوَّأنا ذروة القياس وفلسفته، لقد كان أعلى علماء العربية كعبًا في جميع عصورها، وأغوصُهم عامة على أسرار العربية، وأنجحُهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها))[٣] .

وما يلاحظ في هذه المرحلة أنّ العلة قد خرجت عن غرضها الأساس ، وهو إيضاحها ما فيه غموض من الأحكام ، أو تذييلها على المتعلمين ، ففي هذه المرحلة تُعدُّ قسيمًا للأحكام النحوية ، بعد ما كان ذكرها عَقِبَ هذه الأحكام ، فلا يأتِ حكم بلا علةٍ ، فصارت العلة كالأدلّة على وجوه الإعراب المختلفة ، ولا يُعتَدُّ بما لا دليل له ، فرَاحَ النحويون في هذا العصر يدمجوها بما يمتلكون من الفلسفة الكلامية والقدرات المنطقية ؛ لذا فإنّنا نجدها غامضةً في أغلب الأحيان ، لا تدرك إلّا بجهدٍ ، والنظر فيها ، وهي أشدُّ غموضًا وتعقيدًا على المبتدئين ، وصار الغرض منها إبراز القدرات العقلية عند قائليها ، فبهذا تكون قد خرجت عمّا كانت عليه في المرحلتين السابقتين .

المرحلة الرابعة : ثم أخذت العلة النحوية تزدهر بعد القرن الرابع الهجري ، واطلق عليها مرحلة المراجعة والاستقرار[٤] ، واشتغل النحويون في التعليل ، فما يمضي حكم حتى يعلّلوا له بعلة أو أكثر، ومنهم : الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ، وأبي البركات الأنباري

---

[١] ينظر: أصول التفكير النحوي : ١٦٤.

[٢] ينظر : كتاب سيبويه وشروحه ، لخديجة الحديثي : ١٩٥ .

[٣] في أصول النحو ، سعيد الأفغاني : ٩١.

[٤] ينظر : التعليل النحوي ، نشأته وتطوره : سعدون أحمد علي الركابي ، بحث منشور في جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، سنة ٢٠١٨م .

(ت: ٥٧٧هـ) ، والعكبري (ت: ٦١٦هـ) ، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، وتابعتْ العلة النحوية تطورها وصولاً إلى السيوطي (ت :٩١١هـ)[١].

٣ـ أنواعها :

سأذكر باختصار ابرز أنواع العلل وتقسيماتها التي تكلّم عنها وذكرها النحويون القدامى ؛ لأنّ كثيرًا من الدارسين تناولها ، يُعدُّ ابن السراج في طليعة النحويين الذين فصّلوا فيها ، فجعلَها على ضربين : **أحدهما** : موصل إلى كلام العرب نحو : كل فاعل مرفوع . **والضرب الثاني** : يسمّى علة العلة ، كقولهم : ثم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا[٢] ، فهو بهذا التقسيم لا يخرج عن الاطار التعليمي غير غائصٍ في حقيقة الشيء ، ويقتصر على بيان القواعد بأيسر أسلوب[٣] .

أمّا الزجّاجي ، فقسّمها إلى ثلاثة أنواع ، وهي[٤]:

١ـ العلة التعليمية : هي ما يتوصل بها إلى فهم كلام العرب وتعلّمه وضبطه .

٢ـ العلة القياسية : هي علة تفسر ، وتوضح لِمَنْ يطلب سبب نصب (إنّ وأخواتها) للاسم بعدها ، ولِمَ وجب النصب ؟ .

٣ـ العلة الجدلية النظرية : وهي كل علة يعتل بها ـ مثلاً ـ في باب (إنّ وأخواتها) بعد العلة (التعليمية ، والقياسية) ، نحو : أي جهة تشبه (إنّ وأخواتها) الأفعالُ ؟ وأيَّ الأفعال شابهت ؟ الماضي ، أم المضارع ، أم الحاضر ؟ وسبب مشابهتها بما قُدّم مفعوله

---

[١] ينظر : النحو العربي ، لمازن المبارك : ١٣٢ ، والعلل النحوية ، دراسة تحليلية في شروح الألفية ، د. حميد الفتلي : ٢٣ ـ ٢٤ .

[٢] ينظر : الأصول في النحو ، لابن السرّاج : ١ / ٣٥ .

[٣] ينظر : التعليل النحوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني : ٣٥.

[٤] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ـ ٦٥.

على فاعله[١] ، فهذا وما أشبهه يُعدُّ عللاً جدلية ؛ لأنّ كل الذي يجيء به السائل هو جدل حول علة ما .

ثم العلل النحوية عند الرمّاني على أنواعٍ ، وهي[٢] :

العلة القياسية ، والعلة الحُكمِيّة ، والعلة الضرورية ، والعلة الوضعية ، والعلة الصحيحة ، والعلة الفاسدة .

وكان تقسيم ابن جنّي للعلة النحوية إلى ضربين[٣] :

الضرب الأول : العلة الموجبة ، و**الضرب الثاني** : العلة المجوّزة ، وقال ابن جنّي في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوّزة : ((اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة ، أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك ، فعللُ هذهِ الداعيةُ إليها مُوجِبةٌ لها ،غير مُقتَصَرٍ على تجويزها))[٤].

ذكر السيوطي في كتابه (الاقتراح) نقلا عن الجليس الدينوري (ت:٤٩٠هـ) من أنّه قسّم العلل النحوية إلى صنفين[٥] : **الأول** : أنّ العلة تطرد في كلام العرب ، وسارت إلى قانون لغتهم ، و**الثاني** : علة تبرز حكمتهم وتبيّن حقيقة غاياتهم .

---

[١] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٥ ، وأبو البركات الأنباري وجهوده في النحو : ١٩٥ .

[٢] ينظر : الحدود في النحو : ٨٤ ـ ٨٥ .

[٣] ينظر : الخصائص ، لابن جنّي : ١ / ١٤٥ ـ ١٤٧، والاقتراح في اصول النحو : ١٥٨ .

[٤] الخصائص : ١ / ١٦٥ .

[٥] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ ـ ٩٩ .

والـذي كـثُـر استعماله وتداولـه ، وشُعَبـها واسعـة ، غيـر أنّ المشـهور منها أربعة وعشرون نوعًا ، قام بتفصيلها وشرحها تاج الدين ابن مكتوم في (تذكرته) ، وهي[١]: علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ،وعلة استثقال ،وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة الحمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة مجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة أصل ، وعلة أولى ، وعلة دلالة حال ، وعلة اشعار ، وعلة تضاد ، وعلة تحليل .

إنّ ما ذُكِر من أنواع العلل التي شرحها التاج ابن مكتوم ، هي ما تطّرد في كلام العرب ، وهي الصنف الاول الذي ذكرها الجليس النحوي الدينوري[٢]، ولم يتطرّق للصنف الثاني ، وإنما بيّنه ابن السرّاج في كتابه : (الأصول في النحو)[٣].

وما ذكره الدينوري من علل في حدود اطلاعي لم أجدْ أحدًا قال بها مِمَن قبله ، حتى إنّ العلماء أجمعوا على نسبتها إليه[٤] .

---

(١) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٢) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية ، للدّينوري : ١٣٥ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٥ .

(٤) ينظر : إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي اليماني : ١٠٤ .

ثالثًا : منهج ابن حمدون في العلّة النحويّة :

يولي النحويون اهتمامًا كبيرًا بالعلة النحوية ، ويتبعون طُرقًا بداخلها ، ويبينون تعريفاتها وأصولها وتطوّرها وأقسامها ، فأجد أنّ ابن حمدون يتوسع في استعماله للألفاظ الدالة على التعليل ، وهنا سأشرع في ذكر وشرح الملامح التي تميّزت في عرض العلة عند ابن حمدون في حاشيته (الفتح الودودي على المكّودي) التي لم تكن خاصّةً بالعلل ، بل هي شرح وتوضيح لكتاب (شرح المكّودي) ، فقد ضمّتْ حاشية ابن حمدون قواعد نحوية مختلفة ، ولا سيما في الدرس النحوي وأصوله من قياسٍ وسماعٍ ، وحُكمٍ ، وشرحٍ ، وآراء كثيرٍ من النحويين السابقين ، والآراء الخلافية في المسائل النحوية ، فنراه قد اهتمّ بالعلة والتعليل ، فإنّه أضاف هذه الموضوعات لمعظم أحكام وقواعد النحو .

والذي وجدناه في الحاشية في بحثنا أنّ ابن حمدون لم يكن معتمدًا منهجًا واحدًا في ذكره العلة لحكمٍ ما ، فجاء أسلوبه في التعليل على جوانبٍ :

أولًا : يصرّح باسم العلة للحكم النحوي في أغلب حاشيته ، ومن ذلك قوله : ((مذهب سيبويه أن الجازم لمّا دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها ، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ، فحذفوا حرف العلّة ؛ للفرق المذكور ، فهو محذوف عنده لا به))[1].

ثانيا : يُبيّنُ العلة من غير أن يصرّح باسمها ، وذلك في قوله : ((فأما المبتدأ الذي يبني الخبر على المبتدأ هو ، أي : الخبر نفس المبتدأ في المصدوق ، فإنّ الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو ، أي : الخبر بالمبتدأ ارتفاعًا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء))[2] ، فإنّه لم يصرّح باسم العلة ، وإنّما اقتصر على قول : يُبنى الخبر على المبتدأ ؛ وذلك متى كان

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٣ .

الاعتماد موجودًا في الاسم فإنّه يوجب الرفع فيه ، فكلاهما يحتاج إلى الآخر ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر. ولم يصرح بنوع العلة وهي (علة اعتماد) .

ثالثًا : اعتماده على تعليل مَنْ سبقه من النحويين وآرائهم ، ولا سيّما سيبويه ، ومن ذلك قوله : ((لم يبين العامل للجر في المضاف إليه ، ومذهب سيبويه أنّه المضاف ، وقال الزجاج : بلام مقدرة ، وقيل : بالإضافة ، وما قاله سيبويه هو الحق ؛ لأنّه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف ، وهو لا يتصل إلّا بعامله))[١] . واعتمد تعليله أيضا في قوله : ((مذهب سيبويه أنّ الجازم لمّا دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها ، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ، فحذفوا حرف العلة ؛ للفرق المذكور))[٢] .

رابعًا : يذكر آراء النحاة وتعليلاتهم في المسائل النحوية ، ويُبدي رأيه ، في أغلبها ، كقوله : ((... قلتُ : قال الرضي : الصواب القول الثاني ، وهو الذي يظهر من قول الناظم : على ضمير خفض إلخ ، لكن يلزم عليه أمران : إلغاء الجار الثاني واتصال الضمير بغير عامله في نحو : مررت بك وبه ، وجلست بينك وبينه ، وكلاهما محذور ، وأجيب : بأنّ الجار والمجرور الثاني إنّما جيء به ؛ لبيان أنّ العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ما قبله وأنّ الضمير كلمة برأسها))[٣] ، فذكر في هذه المسألة رأي الرضيّ ثم أجاب عنه وأبدى رأيه فيها ، وكذلك يبدي رأيه في علة رفع الفعل المضارع بقوله : ((وقال ثعلب : رافعه شبهه بالاسم ، وقال الكسائي : رافعه حرف المضارعة ، والقول : بالتجرد وهو أشهر الأقوال))[٤] ، وقوله في(إنّ وأخواتها) عند كفّها عن العمل :

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٢٣ .

[٢] المصدر نفسه : ١ / ٦٨ .

[٣] المصدر نفسه : ٢ / ٤٦ ـ ٤٧ .

[٤] المصدر نفسه : ٢ / ١٤٣ .

((والأوْلى للمكودي أن يمثل بنحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ؛ ليكون مثالا لإهمالها ، ودخولها على الأفعال ، وللمكسورة والمفتوحة))(١) .

ضمّتْ حاشية ابن حمدون أصول النحو وهي الأدلة النحوية التي يعتمد عليها النحويون في تأسيس القواعد التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، ومن هذه الأدلة (العلة) .

لقد كان ابن حمدون مهتما بالأحكام النحوية ، وهي كل ما يثبت للكلمة ، أو التركيب من إعراب ، وبناء ، وغيرها ، فيصبح جاريا على شكل كلام العرب(٢) ، والحكم يثبت بالعلة ، وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء(٣) ، فحاشية ابن حمدون جاءت فيها من الأحكام النحوية التي تندرج تحت اطار العلة ، وهذا ما حفّزنا إلى دراسة حاشيته .

ومن الألفاظ التي تدل بشكل واضح على العلة في كتابه (لأنّ ـ لأنّه ـ لأنّها ـ لام التعليل مثل : (لتدل) ، بسبب)، وكذلك ما وجدته عنده أنّه لم يكن مقتصرا في شرحه على العلل النحوية فقط ، بل على عللٍ لغوية أخرى صرفية وبلاغية وغيرها .

ومن العلل التي وردت في حاشيته ، سأذكر نبذة من تعليلات ابن حمدون بشكل موجز هنا ، وسأفصل القول فيها في مواضعها إن شاء الله تعالى :

١ـ علة (تضمين)(٤) : وذلك في قوله : ((ووجه بنائها في هذه الحالة قال المكودي : " هو تضمن معنى (أل)، اي : العهدية " ، فكما أنّ (أل) تفيد العهد فكذلك أمسِ))(٥) .

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية ، لمصطفى الغلاييني : ١ / ١٣ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري : ١٢١ .

(٤) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٥) حاشية ابن حمدون : ١ / ٥٦ .

٢ـ علة (العوض)[١] : وذلك في قوله : ((وإنّما لحقتهما النـون عوضًا عمّا فاتهما من الإعراب بالـحركـات ، ومـن دخول التنوين))[٢] ، وأيضًا علة تعويض الميـم من الـياء[٣].

٣ـ علة (أمن اللبس)[٤] : في علة مجيء الخبر نكرة ، لأنّه لو جاء معرفة ، والمبتدأ معرفة لتوهم أنّه صفة له ، كقوله : ((ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة))[٥] ، وأيضا علة بناء المنادى المفرد العلم على حركة[٦].

٤ـ علة (معادلة)[٧] : وذلك في علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ((... لِمَ رُفِعَ الفاعل ، ونصب المفعول ؟ ... ؛ ليقع التعادل بينهما))[٨].

٥ـ علة (حمل)[٩] : وذلك في علة حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ((إنّ جمع المذكر أصلٌ وجمع المؤنث فرعٌ ، والأصل يعرب بالياء جرًا ونصباً ، فلو أُعرب الفرع بالفتحة على الأصل ؛ لكان له مزيّة على الأصل))[١٠].

---

[١] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٢] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦١ .

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٦٤ .

[٤] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٥] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٢٥ .

[٦] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٥٩ .

[٧] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٨] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ .

[٩] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[١٠] المصدر نفسه : ١ / ٦٢ .

٦ـ علة (الفائدة)[١] : في علة مجيء المبتدأ معرفة ،كقوله : ((لأنّه محكوم عليه ، والحكم على غير معين لا يفيد))[٢].

٧ـ علة (المشابهة)[٣] : وذلك في علة جر الممنوع من الصرف بالفتحة ((وإنّما لم يدخل في الاسم الذي لا ينصرف الجر ؛ لأنّه أشبه الفعل ، فكما لا يدخل الجر في الأفعال كذا لا يدخل فيما أشبهها ، وهو الاسم الذي لا ينصرف))[٤].

٨ ـ علة (فرق)[٥] : وذلك في علة جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف آخره ((مذهب سيبويه أنّ الجازم لمّا دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها ، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ، فحذفوا حرف العلة ؛ للفرق المذكور ، فهو محذوف عنده لا به))[٦].

٩ـ علة (التعذر) ، و (المشاكلة)[٧] ، وذلك ((إنّما أُعربت هذه الأمثلة بالنون ؛ لأنّه لما اشتغل محل الإعراب ، وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف ، وبالضمة ليناسب الواو ، وبالكسرة ليناسب الياء ، فجُعِلت هذه النون بدلا من الضمة ؛ لمشابهتها للواو في الغنّـة ، وفي إدغامها فيها نحو : من والٍ ، وأُخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي :

---

[١] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٢] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٣١ .

[٣] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٤] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٣ ـ ٦٤ .

[٥] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

[٦] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٨ .

[٧] ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنّ الضمير المرفوع كالجزء لاسيّما إن كان الضمير حرفا من حروف اللين))[١] .

١١ ـ علة (تخفيف)[٢] : وذلك في علة بناء الفعل الماضي على حركة ((فإنْ قلتَ : ما وجه بناء الماضي على حركة مع أنّ الأصل في المبني أن يسكن ؟ قلتُ : لشبهه بالمضارع ، والمضارع معربٌ فما أشبهه لا أقلّ أن يُبنى على حركة ...، وبُنِيَ على خصوص الفتح للخفة))[٣].

١٢ ـ علة (ثقل)[٤] : وذلك في دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي ((واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ؛ لأنّ الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطى الخفيف للثقيل ؛ ليقع التعادل))[٥].

١٣ ـ علة (زوال المشابهة)[٦] ، وذلك في جر الممنوع من الصرف بالكسرة :((فإن أضيف، أو دخلت عليه (أل) بَعُد من الأفعال ، فرجع إلى الأصل ، فدخل الجر فيه))[٧].

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٥ .

(٢) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٣) حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٣ .

(٤) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٥) حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٤ .

(٦) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٧) حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٤ .

الفصــل الثاني

٤٥ ـ ٩٦

العلّة النحويّة في الاسم المُعرَب والمَبنِيّ

الفصل الثاني

المبحث الأول

العلّة النحويّة في الاسم المُعرَب

المطلب الأول :- العلّة النحويّة في المرفوعات .

المطلب الثاني :- العلّة النحويّة في المنصوبات .

المطلب الثالث :- العلّة النحويّة في المجرورات .

الإعراب لغة :

الإعراب هو : (الإبانة والوضوح)[١]، وذكر الفرّاء (ت : ٢٠٧هـ): إنما هو يُعَرِّبُ بالتشديد ، يُقال : عَرَّبتُ عن القوم إذا تكلَّمتُ عنهم واحتججتُ لهم ، قلتُ : الإعْراب والتعريب مَعناهما واحد ، وهو الإبانة ، يُقال : أعرب عنه لسانه ، وعرَّب ، أي : أبان وأفصح في الكلام قد أعْرب[٢].

والإعراب في القاموس المحيط جاء على معانٍ خمسة : فمن إطلاقه على البيان قوله عليه الصلاة والسلام : ((الثيب تُعْرِب عن نفسها والبكر رضاها صمتها)) [٣] . أي: تَبِين ، ومن إطلاقه على الحُسْن قولهم : جارية عروب ، أي : حسناء ، ومن اطلاقه على الانتقال قولهم : أعربت الإبل عن مرعاها ، أي : انتقلت ، ومن إطلاقه على التغيير : أعربت معدة الرجل ،أي: تغيّرت ، ومن إطلاقه على المعرفة : أعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيلِ [٤].

الإعراب اصطلاحًا :

حدّه سيبويه (ت : ١٨٠هـ) بقوله : ((هو ما يحدثه العامل من نصبٍ وجرٍ ورفعٍ وجزمٍ ، وفتحٍ وكسرٍ وضمٍ ووقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعن ... وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزولُ عنه)) [٥] .

---

[١] ينظر : تهذيب اللغة : أبو منصور الأزهري : ٢ / ٢١٩ .

[٢] مقاييس اللغة لأبن فارس : ٤ / ٣٠٠ ، مادة (عرب)، ولسان العرب : ١ / ٥٨٨ ، مادة (عرب) .

[٣] سنن ابن ماجة : لمحمد بن يزيد القزويني ، رقم الحديث (١٨٧٢) ، ١ / ٦٠٢ ، وينظر : المغني : رقم الحديث (١١٢٢) : ٩ / ٤١٠ .

[٤] ينظر : القاموس المحيط : ١٤٥ ، وتاج العروس : ٣ / ٣٣٩ ، مادة (عرب) .

[٥] الكتاب : ١ / ٣ .

وعرّفه ابن السرّاج بقوله : ((الإعراب الّذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن ، وأعني بالمتمكن مالم يشبه الحرف قبل التثنية ، أو الجمع ، ويكون بحركاتٍ ثلاث : ضمٍّ ، وفتحٍ ، وكسرٍ ، فإذا كانت الضمةُ سميتْ رفعًا ، وإذا كانت الفتحة كذلك سميتْ نصبًا ، وإذا كانت الكسرة سميتْ خفضًا ، أو جرًا ، فتقول : هذا زيدٌ يا رجلُ ،ورأيت زيدًا يا هذا ، ومررتُ بزيدٍ ، ألا ترى تغير الدال ، واختلاف الحركات التي تلحقها))[١] ، وحدّه بعضهم بقوله : هو تغييرُ أواخر الكلِمِ لاختلاف العوامل الداخلة عليْها لفظًا أو تقديرًا[٢] ، وقد جمع الزجاجي معاني الإعراب ، فقال : ((إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولة ، ومضافة ومضافًا إليه ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ...))[٣].

وحدّه ابن جنّي بقوله : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنّك إذا سمعْتَ: أكرم سعيدٌ أباهُ ، وشَكَرَ سعيدًا أبوهُ ، علمْتَ برفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعل والمفعول ، ولو كان الكلامُ شرحًا واحدًا لأستبهمَ أحدُها من صاحبه))[٤] .

وخلاصة القول مِمّا سبق ، أنّ هناك حركات للإعراب ظاهرة في آخر الكلمات منها : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر أو الخفض ، ويستفاد منها أنها توضح معنى الكلمات ، ومعنى الجمل ، وإلّا التبس الكلام ، فإنّ الإعراب يظهر ويوضح ما في الكلمات من معانٍ ، ويُذهب اللّبس عن السامعِ ، فهو يفيد الإبانة والوضوح .

---

[١] الأصول في النحو ، لابن السراج : ١ / ٤٥.

[٢] ينظر : جمل الزجاجي : ٢٦٠ ، وشرح كتاب سيبويه ،لأبي سعيد السيرافي : ١ / ٧٣ ، وأسرار العربية لأبي البركات الانباري : ١٠ .

[٣] الإيضاح في علل النحو ، لابي القاسم الزجاجي : ٦٩ .

[٤] الخصائص ، لابن جني : ١ / ٣٦ .

المطلب الأول : العلة النحوية في المرفوعات

١ـ علّة رفع المثنى بالألف ، وجمع المذكر السالم بالواو :

قال ابن حمدون : ((فإن قلت : لِمَ أُعرب المثنى بالألف رفعًا ، والجمع الذي على حده بالواو رفعًا ، وهلا عكسوا ؟ قلت : لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو : اضربا ، والواو تدل على الجمع معه نحو : اضربوا ، فاستصحب ذلك في الاسم))[١] .

علّل ابن حمدون رفع المثنى بالألف ، والجمع بالواو بعلة (الفرق) ؛ لأنّ الألف في الفعل اضربا دلالة على التثنية ، والواو في اضربوا للدلالة على الجمع ، فاستصحب ذلك في الاسم ، بأن يكون رفع المثنى بالألف ، وجمع المذكر السالم بالواو .

واعتل سيبويه بقوله : ((اعلم انّك اذا ثنّيت الواحدَ لحقته زيادتانِ ، الأولى : منهما حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب غير متحركٍ ولا منونٍ يكون في الرفع ألفًا ، ولم يكنْ واوًا ؛ ليفصلَ بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية))[٢] ، ويتضح مِمّا ذكره سيبويه في النص أن علة رفع المثنى بالألف وجمع المذكر بالواو هي علة (فرق) ، وتابعه في هذه العلة المبرد (ت : ٢٨٥هـ) ، ، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ) ، وابن بابشاذ (ت : ٤٦٩هـ) ، وأبو علي الشلوبين (ت : ٦٤٥هـ)[٣] .

وعلّل الزّجاجي (ت : ٣٣٧هـ) ذلك بأن المثنى أول الجمع ، فيكون أسبق ، كما أنّ الرفع ألزم أحوال الكلمة وأولها ، جُعل الألف أسبق في رفع المثنى ، إذ قال : ((إنّما جُعلت

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٥٦.

[٢] الكتاب : ١ / ١٧ ـ ١٨.

[٣] ينظر : المقتضب ، للمبرد : ١ / ٥ ـ ٦ ، و شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ٣١ ، و شرح المقدّمة المحسبة : ١ / ١٢٨، و التوطئة : ١٣١ .

الألف في رفع الاثنين ؛ لأنّ الرفع أول الإعراب ؛ لأنّه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما ، والتثنية أول الجموع ؛ لأنّ معناها ضم الشيء إلى الشيء ... فلم يبقَ لتثنية المرفوع غير الألف فجُعِلتْ فيه))[١] . واعتل الرمّاني (ت : ٣٨٤هـ) بأكثر من علةٍ ، منها : رفع اللبس والتفريق بين المثنى وجمع المذكر السالم ، و كذلك معادلة المثنى والجمع ، فأعطى المثنى وهو الكثير الأخف ، والجمع وهو القليل الأثقل[٢] ، وتَبِع الرمّاني في هذه العلة ابنَ جني (ت : ٣٩٢هـ) ، وابنُ الخشاب (ت : ٥٦٧هـ) ، وابو البركات الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) ، والعكبريّ(ت: ٦١٦هـ) ، ابنُ يعيش(ت: ٦٤٣هـ) ، والرضيّ (ت: ٦٨٦هـ)[٣] .

ويظهر للباحث مما تقدّم أن ما اعتل به النحويون في علة رفع المثنى بالألف ، إما علة (فرق) عند سيبويه ومَنْ تبعه ، وتابعهم ابن حمدون فيها ، وإمّا علة (سبقٍ) ؛ كون المثنى أول الجمع ، فكان الألف لرفع المثنى ، وإما علة (معادلة) عند ابن جني ومَنْ وافقه ، أي : أنّهم جعلوا الألف للتثنية ، والواو للجمع ؛ كون التثنية أكثر في الاستعمال من الجمع بدليل أنّه كل ما جاز جمعه مصححا جاز تثنيته ، وليس العكس ، فالتثنية تكون للعاقل وغير العاقل ، لذلك جعلوا الألف للتثنية رفعا ؛ لأنها الأخف ، لكثرة الاستعمال ، والواو للجمع القليل رفعا ؛ لأنّها الأثقل .

---

[١] الإيضاح في علل النحو : ١٢٤ .

[٢] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١٢٣ ـ ١٢٤ .

[٣] ينظر : علل التثنية : ٧١ ـ ٧٢ ، والمرتجل : ٦٢ ، و أسرار العربية : ٧٠ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٩٩ ، و شرح المفصل : ٣ / ١٨٧ ، و شرح كافية ابن الحاجب : ٣ / ٨٤ ـ ٨٥ .

٢ـ علّة زيادة النون في التثنية ، وجمع المذكر السالم :

قال ابن حمدون : ((... وإنّما لحقتهما النون عوضًا عمّا فاتهما من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين))[١] .

يتضح من قول ابن حمدون أنّ زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم هي علة (عوض) ؛ لأنّ النون لحقت المثنى والجمع عوضًا عن الحركة ، وكذلك النون نفسها هي عوضٌ عن التنوين .

وذكر سيبويه هذه العلة بقوله : ((وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنّها عوض لِمَا منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ...))[٢] .

وسار على علة سيبويه المبردُ ، والسيرافي ، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)[٣]. وكذلك ابن الورّاق (ت:٣٨١هـ) في قوله : ((فإن قال قائل : فلِمَ دخلت النون في التثنية والجمع ؟ قيل :عوضًا من الحركة والتنوين))[٤].

كذلك الرمّاني قال بعلة (العوض)[٥] ؛ وذلك بحذف النون عند الإضافة نحو : (غلاما زيدٍ) كما تقول : (غلامُ زيدٍ) ، وثبوت النون مع الألف واللام في أول الاسم

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦١ .

[٢] الكتاب : ١ / ١٧ ـ ١٨ .

[٣] ينظر : المقتضب : ١ / ١٤٣ ، و شرح كتاب سيبويه : ١ / ١٣٧ ، التعليقة ، لأبي علي الفارسي : ١ / ٣٤ .

[٤] علل النحو ، لابن الوراق : ٤٧ .

[٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١٢٤ .

كثبوت الحركة في الاسم المفرد، وتبعهم في ذلك ابن جنّي ، والجزولي (ت:٦٠٧هـ) ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن الربيع (ت:٦٨٨هـ)[١] .

ومن النحويين مَن لم يعتدَّ بهذه العلة أعني (العوض) ، كما ذهب الفرّاء بأنّ زيادة النون هذه للتفريق بين المفرد المنصوب عند الوقف عليه بالألف نحو كلمة (بصيرا) في قوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾[٢] ، والمثنى المرفوع بالألف[٣] .

ذكر أبو حيان (ت : ٧٤٥هـ) أنّ من النحويين مَن عدّ زيادة النون هي عوض من التنوين مفردا ؛ كون الحرف هو عوضٌ من الحركة ، وقال بها ابن كيسان (ت : ٢٩٩هـ)[٤] .

يتضح مِمّا سبق أنّ ابن حمدون اعتلّ بعلّة (العوض) متابعًا لسيبويه ، وجمهور النحويين في اعتلالهم بزيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم في أنّها (عوضٌ) من الحركات والتنوين ، أما الفرّاء فاعتلّ بأنّ النون جاءت زيادتها للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف ، وبين المثنى المرفوع بالألف ، والراجح عند الباحث ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ تبعه في أنّ زيادة هذه النون عوضٌ من الحركة والتنوين معا .

---

[١] ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢ / ٧١٧ ، واللمع في العربية : ١٩ ، والمقدمة الجزولية : ٢٤ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٤٠ ، والتوطئة : ١٢٨ ، والبسيط في شرح جمل الزّجاجي ، لابن أبي الربيع : ١ / ٢٥٦ .

[٢] النساء ، من الآية : ١٣٤ .

[٣] ينظر : شرح الكافية ، للرضي : ١ / ٨٩ .

[٤] ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي : ١ / ٢٩٥ ، والموفقي ،لابن كيسان : ١٠٨

٣ـ علّة رفع المبتدأ والخبر:

قال ابن حمدون : ((فإنّ الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمبتدأ ارتفاعًا مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء ... ، وقيل : إنّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، وقيل : إنّ الابتداء رفعهما معا، وقيل : الابتداء رفع المبتدأ ، والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر ، والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم))[١] .

يرى ابن حمدون أنّ الرافع للخبر هو المبتدأ ، كما أنّ المبتدأ رُفع بالابتداء ، والعلة في رفعهما عنده علة (اعتماد) .

النحويون متفقون على أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان[٢]، فمذهب سيبويه ، وجمهور البصريين أنّ المبتدأ رُفع بالابتداء ؛ لأنّه بُنيَ عليه ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنّه مبني عليه[٣] .

أمّا المبرد ، والزجاج ، فقد ذهبا إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفع بالابتداء والمبتدأ [٤] . وذهب الجرمي (ت: ٢٢٥هـ) والسيرافي ، وجماعة من البصريين إلى ارتفاع المبتدأ والخبر بتجريدهما من العوامل اللفظية[٥].

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٢٣ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٢ / ١٦٢ ، والمقتضب : ٤ / ٣٦٨ ، والأصول في النحو : ١ / ٦٢ .

[٣] ينظر : الكتاب : ٢ / ٨٦ ـ ٨٧ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٢٦٩ ، وارتشاف الضرب ، لأبي حيان : ٣ / ١٠٨٥ ، وهمع الهوامع ، للسيوطي : ١ / ٣١١ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ، للسيوطي : ١ / ٢٥٦ .

[٤] ينظر : المقتضب : ٢ / ٤٩ ، وشرح المفصل : ١ / ٢٢١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل : ١ / ٢٠٦ .

[٥] ينظر : إصلاح الخلل : ١٤٦ . وارتشاف الضرب : ٣ / ١٠٨٥ ، وشرح كتاب سيبويه : ٢ / ٤٥٦ ، وشرح المفصل : ١ / ٢٢١ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٤ .

وأما الكوفيون فإنّهم يرون أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالخبر ؛ كونهما لا يستغني أحدهما عن الآخر ؛ فيحتاج الأول للثاني لفائدة الكلام[١].

جعل جمهور البصريين علة رفع المبتدأ والخبر أولا في باب المرفوعات ، وما ذهب إليه سيبويه وابن السرّاج من وقوع المبتدأ والخبر أولا ، فاستحقا الرفع أصلا ، وما دونهما من المرفوعات قد حُمِل عليهما [٢]، والعلة عندهم علة (وجوب) ، وبعضهم فصل الكلام في هذه العلة كابي البركات الانباري[٣] .

واعتل الرماني بعلة (الاعتماد) في رفع المبتدأ والخبر ، أي : متى كان الاعتماد موجودًا في الاسم فإنّه يوجب الرفع فيه ، والمبتدأ عمدة البيان ، وعمدت الفائدة الخبر، فكلاهما يحتاج إلى الآخر ولا يستغني أحدهم عن الآخر[٤]، ومن النحويين مَنْ جعل علة رفع المبتدأ والخبر علة (مشابهة) ، أي : مشابهة المبتدأ والخبر الفاعل ، فمشابهة المبتدأ للفاعل في طلب الاسناد ؛ كون الفعل يسند إلى الفاعل ، والخبر يسند إلى المبتدأ ، فلا غنى لأحدهما عن الآخر ، ولم يكن كل منهما كلامًا إلّا بالثاني[٥].

يتضح مِمّا تقدّم أنّ ابن حمدون قد وافق مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين في أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وهو أعدل المذاهب ، وعلل سبب رفعهما بعلة (الاعتماد) متابعا الرماني .

---

[١] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٥٦ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٢٢٧ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٦ ، والأصول في النحو : ١ / ٥٢ .

[٣] ينظر : أسرار العربية : ٦٩ .

[٤] ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١٤٣٧ .

[٥] ينظر : الجمل : للزجاجي : ٣٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني : ١ / ٢١٥ ـ ٢١٦ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٤٢ .

٤ـ علة الإتيان بالمبتدأ معرفة :

قال ابن حمدون : ((لأنّه محكوم عليه ، والحكم على غير معينٍ لا يفيد))[١] .

يرى ابن حمدون أنّ حقّ المبتدأ أن يجيء معرفة لا نكرة ؛ لكونه محكومًا عليه بالحكم ، والذي يحكم عليه في الحكم أن يكون معلومًا قبل الحكم عليه ؛ لأنّ الحكم على غير معين لمْ يُفِدْ ، واعتل بعلة (الفائدة) .

والمبتدأ لا يأتي إلّا معرفة أو ما يقارب المعرفة من النكرة ، أما إذا جاء غير معروف فلا يفدُ السامع بشيء ، فتقول : رجلٌ قائم ، أو رجلٌ ظريف ، فإنّه لا يفيد معنى ، لأنّه لا يستنكر أن يكون في الناس هذا ، أي : رجل قائم أو رجل ظريف ، فيكره أن يُبتدأ ما فيه لبس[٢] .

وقال ابن السرّاج : ((وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم ، وأمّا ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني ، وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنّك لو قلت: رجل قائم ، أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا))[٣] ، والقصدُ من الابتداء بالمعرفة لتنبيه السامع ذكرك الاسم الذي تحدّثه عنه ؛ كي يتوقع بعده الخبر ، فلا تحصل الفائدة إلاّ بتعريف المبتدأ . واعتل أبو البركات الأنباري بأنّ المبتدأ لا يأتي في الأمر العام إلاّ معرفًا ؛ لأنّ الفائدة لا تتحقق بالنكرة وهو الخبر إلاّ بالمبتدأ

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ١٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٢٧ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ٥٩ .

المعرفة[١] ، ووافقه العكبري[٢]، وتابعه ابن يعيش في أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصلَ الخبر نكرة ؛ لأنّ غرض الإخبار إفادةُ السامع ما ليس يعلمه ، ولا فائدةَ من الإخبار بالنكرة ، ولم يكن في هذا الكلام فائدةٌ [٣] .

رأى ابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) أنّ علة كون المبتدأ معرفة : ((لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته))[٤] ، واعتل بها خالد الأزهري (ت : ٩٠٥هـ) ؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه ، فلا بدّ أن يكون المبتدأ معلوما لدى السامع على أقل تقدير، وإلّا لم يفدْ وكان لغواً ، إذا كان للمبتدأ خبر[٥] . وقال السيوطي (ت : ٩١١هـ) في علة تعريف المبتدأ : ((الأَصل تعرِيف المبتدأ وتنكير خبره فإِن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إِلَّا في(كم مالك ، وخيرٌ منك زيدٌ) عند سِيبوَيه ، ... والأَصل تعرِيف المبتدأ لأَنّه المسند إِلَيهِ ، فحقه أَن يكون معلومًا لأَن الإِسناد إِلى المجهول لا يفيد))[٦].

ومن النحويين المحدثين مَن اعتل بها ، أعني : (الفائدة) ، وهو عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) ، إذ ذكر أنّ المبتدأ محكوم عليه بالخبر أبداً ، والمحكوم عليه يكون مُعيّناً ، ولو إلى حدّ مّا ، وإلّا حُكِم عليه باللغوِ ، ولا قيمة له ؛ لصدوره على مجهول ، وصار غير مفيد ، مثل : زارعٌ في القرية ، صانعٌ في المصنع ، يدٌ متحركةٌ ، وغيرها مِمّا لا يفيد الإفادة التامة ؛ لعدم معرفة المبتدأ[٧].

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٦٩ .

(٢) ينظر : اللباب في علل الإعراب : ١ / ١٣٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١ / ٢٢٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٨٤ .

(٥) ينظر : التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٨ .

(٦) همع الهوامع : ١ / ٣٨٠ .

(٧) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٤٨٥ .

و ذكر الدكتور فاضل السامرائي أيضًا مجيء المبتدأ معرفة بأنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، كما الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فما كان معلوما عند السامع تجعله مبتدأ ، وتجعل المجهول خبراً [١] .

تبيّن للباحث مِمّا تقدّم أنّ المبتدأ يجيء معرفة ؛ لكونه محكومًا عليه بالخبر ، وأنّ الحكم على شيء غير معلوم لا يفيد ؛ لهذا لا يحكم على شيء إلاّ بعد معرفته ، ويكون ابن حمدون في تعليله هذا قد تابع مَنْ قبلَه من النحويين .

---

[١] ينظر : معاني النحو : ١ / ١٥٣ ـ ١٥٤ .

٥- علة الإتيان بالخبر نكرة :

قال ابن حمدون : ((ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة ، وأيضا لو كان معرفة ، والمبتدأ معرفة ؛ لتوهم أنّه صفة له ، فتبقى النفس متشوقة للخبر))[١] .

علل ابن حمدون بعلة (الفائدة) في مجيء الخبر نكرة ؛ لتحصل الفائدة به ، فإن جيء بالخبر معرفة بعد المبتدأ المعرفة ؛ لالتبس به أنّه صفة له ، مع بقاء نفس السامع متلهفةً للخبر .

وفي اجتماع اسمين معرفة ونكرة ، فحق الاسم المعرفة أن يكون مبتداً ، ويكون الخبر نكرةً ؛ وذلك إذا ابتدأت فإنّما أردت لفت انتباه المخاطب الذي تحدّثه بالاسم الذي ذكرته ؛ ليتوقع الخبر بعده ، وجعل الحكم وهو الخبر مجهولًا لحصول الفائدة ؛ والاسم ليس فائدة له لمعرفته به ، وذكره لتسند الخبر إليه[٢] .

وقال ابن يعيش : ((أصل الخبر أن يكون نكرةً ؛ وذلك لأنّ الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنّك لو قلت : رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ ،لم يكن في هذا الكلام فائدة))[٣] .

وجاء في تعليل الرضي : أصل الخبر أن يكون نكرةً ؛ لكونه مسندًا ، والمسند حكم ، والحق في الحكم أن يكون نكرة ، والخبر مسندًا ؛ لذا شابه الفعل ، والفعل يكون خاليًا من التعريف والتنكير ، والاسم لا يصح بغيرهما ، فبقي على الأصل وهو النكرة[٤] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٢٥ .

[٢] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٥٩ .

[٣] شرح المفصل : ١ / ٢٢٤ .

[٤] ينظر : شرح الرضي : ١ / ٢٨١ .

وذكر المرادي (ت: ٧٤٩هـ) أنّ أصل الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه تتم به الفائدة ، فقال : ((فإنّ الخبر هو المستفاد من الجملة ؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة))[١].

وما ذكره السيوطي في علة تنكير الخبر ؛ كون نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، والفعل واجب التنكير ، فتنكير الخبر على تعريفه هو الراجح عنده[٢].

وفي ضوء ما تقدّم يتضح للباحث أنّ ابن حمدون كان في تعليله متابعًا لمَنْ قبله من النحويين في أنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنّه حكم ، والحكم لا يكون إلاّ نكرة ؛ وذلك لحصول الفائدة ؛ كون الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين ، ففيه تتم الفائدة .

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٤٧٤ .

[٢] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٨٠ .

٦ـ علة رفع الفاعل :

قال ابن حمدون : (((فإن قيل) : لِمَ رُفِعَ الفاعل ، ونصب المفعول ؟ (فالجواب) إنّ الفاعل لا يكون إلاّ واحدًا ، فهو خفيف ، والمفعول يكون متعددًا ، فهو ثقيل ، والرفع ثقيل ، والنصب خفيف ، فأعطى الخفيف للثقيل منهما ؛ ليقع التعادل بينهما))[١] .

جمع ابن حمدون بين علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وذكر الرفع للفاعل والنصب للمفعول به ؛ لكي يعادل بين الفاعل الواحد فأعطيَ الرفع ؛ لأنّه الأثقل ، وبين المفعولات المتعددة فأعطيَ النصب ؛ لأنّه الأخف ، والعلة عنده (علة معادلة).

وتعليل سيبويه لها كان بعلة تعليمية ، فقال: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبدُ الله زيدًا ، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به (ذهب) ، وانتصب (زيد) ؛ لأنّه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل))[٢]، يعني : أنّ الفاعل مرفوع بالفعل سواء كان لازمًا أم متعديًا ؛ لاشتغال الفعل به لا بغيره ، وأمّا المفعول به فانتصب ؛ لكونه تعدّى الفعل إليه . واعتل المبرد بعلة (المشابهة) في رفع الفاعل ؛ كونه جعل الفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر ، فتشبيهه الفاعل بالمبتدأ والفعل بالخبر ؛ لأنّهما يحسن السكوت عليهما ؛ لحصول الفائدة ، فحكم الفاعل الرفع كما حكم المبتدأ الرفع ، فقولك : قام زيدٌ ، كما تقول : القائمُ زيدٌ ، كما اعتل أيضا بعلة (الفرق) في رفع الفاعل ونصب المفعول به : وإنّما رُفِع الفاعل ، ونُصِب المفعول به ؛ لأجل معرفة الفاعل من المفعول[٣] . والعلة عند ابن السرّاج في رفع الفاعل علة (وجوب) قائلا : إنّ الاسم المرفوع وهو الفاعل هو مبني على فعلٍ ، والفعل مبني للفاعل ، وجعل الفعل مقدما على الفاعل وحديثا عنه سواء كان الفاعل في الحقيقة أو لم

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٠٦ .

[٢] الكتاب : ١ / ٣٤ .

[٣] ينظر : المقتضب : ١ / ٨ .

يكن نحو : جاء زيدٌ ، ومات عمروٌ[١] ، وصرّح في موضع آخر بعلة (المشابهة) بين الفاعل والمبتدأ ؛ وذلك بحمله عليه ، فقال : ((فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنّهما جميعًا مُحدَّثٌ عنهما ، وأنّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض))[٢] .

ومن النحويين مَن ربطه بالإسناد ، وأخذه من عمل انشغال الفعل بالفاعل وعمله به ؛ لأنّ الفاعل أُسند إلى الفعل ؛ لأنّه هو الذي رفعه ، وقال به ابن جني : ((اعلَم أَنّ الفَاعِل عِند أهل العرَبيَّة كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلِك الفِعل إِلَى ذلِك الاسم ، وهوَ مَرفُوع بفعلِه ، وَحقيقة رفعِه بإسناد الفِعل إليه والواجب وغير الواجب فِي ذلِك سَوَاء تَقول فِي الوَاجب : قَامَ زيد ، وَفِي غير الوَاجب : مَا قَامَ زيد ، وَهل يقوم زيد))[٣]، وتبعه بها ابن مالك[٤] . وعلل ابن الخشاب رفع للفاعل ونصب للمفعول بثلاث علل : علة (الفرق) ؛ للتفريق بينهما ؛ كون الفاعل هو الأقوى وأضعف منه ، فيكون الأقوى للأقوى ، والأضعف للأضعف إشارة بين المدلولات وأدلتها ، وبعلة (المعادلة) ؛ لقلة الفاعل ؛ كون الفعل يرتفع به فاعل واحد ، وكثرة المفعولات ، أي : يكون للفعل أكثر من مفعول ، كما أنّ الضمة أثقل من الفتحة ؛ فكان الضم للأقل وهو الفاعل ، والفتح للأخف وهو المفعول ؛ حتى يكون ما يستخفونه في كلامهم كثيراً ، وما يستثقلونه قليلاً [٥] ، واعتل بعلة (المشاكلة) ، والفاعل هو الأول ، والضم أول الحركات ، فجعل الأول للأول ، والفتح آخرها ، فكانت أحق بأن تكون خاصة بالمفعول من غيرها .

---

[١] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٧٢ ـ ٧٣ .

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٥٨ ـ ٥٩ .

[٣] اللمع في العربية ، لابن جني : ٣١ .

[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٠ .

[٥] ينظر : المرتجل : ١١٨ .

أمّا أبو البركات الأنباري ، فذكر عدة عللٍ ، بعد أنْ بدأ كلامه بتساؤل عن الفاعل ، ثم أورد علة الرفع بأنّها للتفريق بين الفاعل والمفعول ثم جعل هذا الفرق لخمسة وجوه [(١)] .

واختصر العكبري هذه العلل ، بقوله : ((وإنّما أُعربَ الفاعل بالرفع لأربعة أوجـه : **أحـدهـا** : إنّ الغرضَ من الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأي شيءٍ حصل جاز ، **والثاني** : أنّ الفاعل أقل من المفعول ، والضم أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقل والأخف للأثقل تعديلا ، **والثالث** : إنّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازما لا يسوغ حذفه ، والضمة أقوى الحركات ، فجعل له ما يناسبه ، **والرابع** : إنّ الفاعل قبل المفعول لفظا ومعنى ، لأنّ الفعل يصدر منه قبل وصوله المفعول ، فجعل له أول الحركات وهي الضمة))[(٢)] .

عند تتبع الباحث لتعليل النحويين في علة رفع الفاعل ونصب المفعول به ، اتضح بوجود فرق بين تعليل سيبويه ، وتعليل النحويين بعده ، فعلة سيبويه مختصرة تعليمية ، وهي مخالفة لما علل به النحاة من بعده ، فالنحاة عللوا بعللٍ عدة منها (المشابهة) ، و (التفريق) ، (والوجوب) ،(والإسناد) ، (والمعادلة) ، و (المشاكلة) ، ومنهم مَنْ جمع بين هذه العلل كأبي البركات الانباري ، وأمّا ابن حمدون فقد ذكر أنّها علـة (معـادلـة) بيـن الفاعـل والمفعـول بـه ، فتابـع أبـا البركـات الأنبـاري في الـوجـه الأول : ((ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل ...))[(٣)] ، وكذلك قول العكبري في الوجه الثاني : ((... فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر تعديلا))[(٤)] .

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٦٠ ـ ٦١ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٢ .

(٣) أسرار العربية : ٦١ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٥٢ .

المطلب الثاني : العلة النحوية في المنصوبات

١ـ علةُ حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم :

قال ابن حمدون : ((إنّ جمع المذكر أصلٌ وجمع المؤنث فرعٌ ، والأصل يعرب بالياء جرًا ونصباً ، فلو أُعرب الفرع بالفتحة على الأصل ؛ لكان لـه مزيّة على الأصل ، (فإن قلت) : المزية موجودة على كل حال ، فإنّ الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات (قلت) : أجيب عنه بأنّه لما لم يكن في آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للإعراب جعل الإعراب بالحركات))[١] .

علّل ابن حمدون نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بعلة (الحمل) ، أي : حمل النصب في جمع المؤنث السالم على الجر ، فحمل الفرع ، وهو جمع المؤنث على الأصل ، وهو جمع المذكر الذي يجر وينصب بالياء ، فالنصب فيه محمول على الجر ؛ لأنّ الجر مقدّم عليه[٢]، فحُمل نصب جمع المؤنث السالم على جره ، فينصب ويجر بالكسرة ، ولو فُتح لخالف الفرع الأصل .

وعند سيبويه أنّ جعل التاء في الجمع المؤنث السالم مكسورة في الجر والنصب ، والتاء هي كالواو والياء في جمع المذكر السالم ، والتنوين موضع النون في الجمع المذكر ، فجرت مجراها ؛ كونها في جمع المؤنث نظيرة الواو والياء في جمع المذكر[٣] .

وتابع المبردُ سيبويه في قوله : ((فإذا أردت رفعه قلتَ : مسلماتٌ ، فاعلَم ونصبه وجرّه : مسلماتٍ يستوي الجرّ والنصب كما استَويا في مسلِمين ؛ لأَنّ هذَا في المؤنّث نظِير ذلِك في المذكّر))[٤] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٢ .
[٢] ينظر : شرح المكودي : ١٨ .
[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ١٨ .
[٤] المقتضب : ١ / ٦ ـ ٧ .

وتبعهما أبو علي الفارسي ، وابن بابشاذ ، وابن الخشاب ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري[١] .

وزاد العكبري على العلة التي وافق بها جمهور النحويين ، إذ قال : ((والوجه الثَّانِي : أنَّ المؤنَّث بالتَّاء في الواحد تقْلب تاؤه هاء في الوقف ، ولا يُمكن ذلك في الجمع ، فَكَمَا غُيِّر في الواحد غُيّر فِي الْجمع ، فَحمل النصب على غيره ؛ إِذ كَان تغييراً ، والتغيير يؤُنِسُ بالتغيير))[٢] .

ويتضح مِمّا سبق أنّ ابن حمدون قد تابع سيبويه ، وجمهور النحويين في تعليله في حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم ؛ وذلك في حمل الفرع على الأصل ؛ لِئلّا يزيد الفرع على الأصل ، أو يختلف عنه .

---

[١] ينظر : المسائل المشكلة المعروفة (بالبغداديات) ، لأبي علي الفارسي : ٢٢٣ ، وشرح المقدّمة المحسبة : ١ / ٩ - ١٠ ، والمرتجل : ٧١ ، وأسرار العربية : ٧٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٧ .

[٢] اللباب في علل الإعراب والبناء : ١ / ١١٧ .

٢ـ علة وجوب نصب المستثنى الموجب التّام :

قال ابن حمدون : ((فإن (قلت) : حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره ، فمِن أين يُؤخذ وجوب نصب الموجب التام ؟ (فالجواب) كما قيل : أنه ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أنّ الموجب يجب نصبه ، والأولى أن يُحمل النصب في النظم على الواجب))[١] .

علل وجوب نصب المستثنى الموجب التام بعلة (الأولى) ، أي : فحمل نصب المستثنى الموجب التام على الواجب ؛ لأنّه في غير الموجب ذكر الاتباع .

وذكر سيبويه علة نصب المستثنى ، نقلا عن شيخه الخليل أنّ المستثنى في هذا الباب لا يكون إلاّ منصوبا ؛ كونه أُخرج مِمّا قبله في الحكم والعمل ، وأتى بعد تمامِ الذي قبله من الكلام ، فعمل ما قبله فيه ، كعمل العشرين في الدرهم في قولك : عشرون درهما ، فقال : هذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم إلّا أباك ، ومررت بالقوم إلاّ أباك ، و القوم فيها إلّا أباك ، وانتصب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حُمل عليه وعمل فيه[٢]، وابن يعيش[٣].

أمّا المبرد ، فقد وافق الكوفيين ، وذهب إلى أنّ المستثنى منصوب بفعل مقدر : أعني ، أو استثني ، وقد نابت (إلّا) عنه ، فقال : ((وذلكَ لأَنَّك لما قلت : جَاءني القوم وَقع عِند السَّامع أَن زيدا فيهم ، فلمَّا قلت : إِلَّا زيدا كَانَت (إِلَّا) بَدَلا من قوْلك أَعنِي زيدا وَاستثنى

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٧١ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

[٣] ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٧٧ .

فيمَن جاءَني زيدا فكانت بَدلا من الفعل))[١] ، وقيل : في عدم صحة هذا ؛ لأنك لا تقول : أتاني القوم غيرَ زيدٍ ، فتنصب غيرَ ، ولا يصح قولك : (استثني غير زيد) ، ؛ لأنه لا يوجد حرف يقوم مقام الناصب قبل (غير) ، بل قبله فعل وفاعل ، فكونه منصوبا لا بدّ له من ناصب ، والناصب لما قبل (إلّا) نفسه الناصب لـ (غير) وهو الفعل[٢] . وذهب ابن السرّاج في نصب المستثنى إلى علة (المشابهة) قائلا : ((المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام ، فتقول : جاءني القوم إلّا زيدًا ، فجاءني القوم : كلام تام ، وهو فعل وفاعل ، فلو جاز أن نذكر (زيدًا) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلّا نصبًا ، لكن لا معنى لذلك إلّا بتوسط شيء آخر ، فلما توسطت (إلّا) حدث معنى الاستثناء ، ووصل الفعل إلى ما بعد (إلّا))[٣].

أمّا الرماني ، فيرى أنّ ما يجوز في الاستثناء الموجب النصب ؛ لأنّه مفعول على معنى المستثنى ، والفعل لا يدل على أنّه مستثنى إلّا بواسطة (إلّا) ، ولا يجوز الاستثناء من موجب إلّا بالنصب ؛ كونه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد (إلّا) ، ولا تكون (إلّا) فيه إلا تمكن للعامل بعد تمام الكلام في التقدير[٤] . وسار ابن جني على هذا ، فقال : ((فَإِذا استثنيت بـ (إِلَّا) من مُوجب كان ما بعدها مَنصوبًا على كل حال تقول : قَام القومُ إِلَّا زيداً ، ورأيتهم إِلَّا زيداً ومررت بهم إِلَّا زيداً ، وفي كل الأحوال نصبتَ المُستثنى))[٥] .

---

[١] المقتضب : ٤ / ٣٩٠ .

[٢] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣ / ٦٠ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري : ١ / ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٢ / ٣٨٤ .

[٣] الاصول في النحو : ١ / ٢٨١ .

[٤] ينظر : شرح كتاب سيبويه ،للرماني : ١٩٦ .

[٥] اللمع في العربية : ٦٦ .

ذكر أبو البركات الأنباري أنّ في هذه المسألة خلافًا بين النحويين البصريين والكوفيين ، فذهب البصريون إلى أنّ ناصب المستثنى هو الفعل ، أو ما بمعنى الفعل بواسطة (إلّا) ، والكوفيون يرون أنّ الناصب للمستثنى هي (إلّا) ؛ لأنها تُقدّر بالفعل استثني ، كقولك : قام القوم إلّا زيدا ، فمعناه : استثني زيدا ، وأصرّ الفرّاء على أنّ أصل (إلّا) مركبة من (أنْ) المؤكدة ، و (لا) العاطفة ، فصارت (إلّا) بعد ادغامهما [١]، وتبعه العكبري ، والسيوطي[٢] .

وبعد استعراض العلل ، تبيّن للباحث أنّ علّة وجوب نصب المستثنى التام الموجب قد حمله ابن حمدون على المستثنى غير الموجب ؛ لأنّه ذُكر فيه الاتباع ، وهو أولى .

[١] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢١٢ .

[٢] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٠٣ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

٣ـ علة نصب المستثنى وجوبا بعد [ما خلا ، وما عدا] :

يقول ابن حمدون : ((والحاصل أنّها إنْ كانت مصدرية تعيّن النصب ؛ لأنّ (ما) المصدرية تدخل على الأفعال بالقياس ، وإن كانت زائدة جاز الوجهان : الجر والنصب ؛ لأنّ وجدها حينئذٍ وعدمها على حدٍّ سواء))[(١)] .

يرى ابن حمدون أنّ (خلا ، وعدا) فعلان إنْ سُبقا بـ (ما) المصدرية ، فينصبُ المستثنى بهما ، ويجر وينصب إن كانت زائدة ، والعلة عنده علة (تحليل).

وذكر سيبويه العلة في (ما خلا) فليس فيه إلّا النصب ، وعلته أنّ (ما) اسمٌ ، وصِلتُها الفعل (خلا ، و عدا) ، وهي كـ (ما) في قولك : أفعل ما فعلتَ[(٢)] ، وقال بها المبرد[(٣)] . وتبعهم ابن السراج بقوله : ((فإن أدخلت (ما) على عدا وخلا وقلت : أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتّي ما خلا زيدًا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، قال : ولا توصل إلّا بفعل))[(٤)] . وجاء في تعليل ابن الورّاق في دخول (ما) على (خلا) ، فحينئذٍ تعين أنّ (خلا) فعلٌ ؛ لكون (ما) اسما ، لأنها مصدر فتوصل بالفعل ؛ لتصير مع الفعل مصدرا ، ولا يصح أن توصل بالحرف ، وبما أنه وقع بعد الاسم فعل ، والفعل مع فاعله مستغنٍ ؛ فلذلك وجب نصب ما بعدها[(٥)] . وما ذهب إليه ابن الخشاب أنّ عند دخول (ما) على (خلا ، وعدا) تمحضتا فعلا ، ونصبتا ما بعدهما لا غير ؛ لكون (ما) في هذا مصدرية ؛ لأنّ المصدرية لا توصل بالحرف ، بل بالفعل المحض[(٦)] .

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٨١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٥٠ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤ / ٤٢٧ .

(٤) الاصول في النحو : ١ / ٢٧٣ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٣٩٩ .

(٦) المرتجل : ١٨٩ .

ورأى أبو البركات الأنباري : أنّ (ما خلا ، وما عدا) فعلان ؛ لدخول (ما) المصدرية عليهما ، وهما بمنزلة المصدر معها ؛ لذا أُزيلت الحرفية عنهما ، وتعيّنت الفعلية ، وفيهما ضمير الفاعل مستتر ، فنُصب ما بعدهما وهو المستثنى بهما[١] . ووافقه العكبري بقوله : ((وأما (مَا عدا ، و مَا خلا) فأفعال كلهَا ؛ لأَنَّها صلات لـ (ما) ، وَلا تكون الْحُرُوف صلَة ، وَالْفاعل فِيها مُضمر وَمَوْضِع (ما) وصلتها حَال كَقَوْلِك : قَامَ الْقَوْم مَا عدا زيدا ، أَي : عدوَّ زيد ، والمصدر هُنَا حال ، أَي : متجاوزين زيدا))[٢] . وتبعه في ذلك ابن يعيش أنّه لا يقع بعد (ما خلا ، وما عدا) إلّا منصوبا ؛ كون ما قبلهما مصدرية ، وصلتها لا تكون إلّا فعلا ، والفاعل بهما مضمر مقدر بالبعض[٣] ، واستشهد ابن يعيش بقول لبيد بن ربيعة في نصب لفظ الجلالة بـ (ما خلا) :

ألا كلُّ شَيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالـــةَ زائِــلُ [٤]

أما ابن عصفور، فذكر في (خلا ، وعدا) أنّه يلتزم نصب ما بعدهما عند دخول (ما) عليهما ، لأنّها مصدرية ، ودخولها يكون على الفعل ، ويقدر المصدر من (ما) والفعل بعدها في موضع النصب على الحال ، ولا يصح غيره[٥] . وتابعه ابن هشام بقوله : ((إلّا في نحو قول لبيد : (ألا كلُّ شَيءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ ...) ؛ وذلك لأنّ (ما) في هذه مصدرية ، فدخولها يُعيّن الفعلية ، وموضع (ما خلا) نصب))[٦] ، ومثلها (ما عدا)[٧] ،

---

[١] ينظر : أسرار العربية : ١٢٠ .
[٢] اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٠٨ .
[٣] ينظر : شرح المفصل : ٧٨ .
[٤] ديوان لبيد بن ربيعة : ٨٥ ، و ينظر : خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي : ٢ / ٢٥٥ .
[٥] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٩٣ ـ ٣٩٤ .
[٦] مغني اللبيب : ١ / ١٧٨ ـ ١٧٩ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨٩ .

وقد سار على ذلك ابن عقيل ، والأشموني ، والأزهري ، والسيوطي[١] .

وتابع النحويون المحدثون النحويين القدامى في تعليل نصب المستثنى بـ (ما خلا ، وما عدا) وجوبا ، ومنهم عباس حسن ، فإنّ الحكم في ما بعد (ما خلا ، وما عدا) إن تقدمتهما (ما) المصدرية ، والنصبُ وجوباً ؛ لكونها أفعالًا ماضية خالصة جامدة إذا استعملت أدوات استثناء نحو : أحب الادباء ما عدا الخَدّاعَ ، وأقرأ الصحف ما خلا التافهةَ ... ، فنصب على أنّه مفعول به لفعل الاستثناء ، وفاعله مضمر وجوبا يقدر بـ (هو) يعود إلى (بعض) ، و(ما) والفعل تؤول بمصدر في موضع نصب حال[٢] ، وتابعه بذلك الدكتور فاضل السامرائي[٣] .

مِمّا سبق يتضح للباحث أنّ النحاة متفقون على علة وجوب نصب المستثنى بـ (خلا ، وعدا) إذا سبقتهما (ما) المصدرية ، وأجد أنّ ابن حمدون تابع آراء مَنْ سبقوه في هذا التعليل ، ويرى الباحث أن المجيء بغير هذه العلة ، علّه يؤدي إلى التكلف والتأويل بما لا يَسعُهُ النصب .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني : ١ / ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٥٦٤ ـ ٥٦٥ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٨١ .

(٢) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ .

(٣) ينظر : معاني النحو : ٢ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

المطلب الثالث : العلة النحوية في المجرورات

١ـ علة جرّ المضاف إليه :

قال ابن حمدون : ((لم يبين العامل للجر في المضاف إليه ، ومذهب سيبويه أنّه المضاف ، وقال الزجاج : بلام مقدرة ، وقيل : بالإضافة ، وما قاله سيبويه هو الحق ؛ لأنّه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف ، وهو لا يتصل إلّا بعامله .... يفهم أنّ العامل في المضاف إليه هو المضاف))[١] .

ذكر ابن حمدون أنّ المضاف إليه مجرورٌ بسبب الإضافة ، وهو الصحيح ، متابعا في ذلك سيبويه[٢] والعلة عنده علة (نيابة) .

وعند ابن السراج أنّ الإضافة على ضربين : تكون بمعنى (اللام) ، وتكون بمعنى (من) ، فأمّا الإضافة التي بمعنى اللام ، فنحو قولك : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمروٍ ، ألا ترى أنّ المعنى : غلام لزيد ودار لعمرو بمعنى (اللام) ، لكن هنا فرق بين الذي أضيف بـ (لام) ، و بغير لام ، فما يضاف بغير (لام) يكتسب مِمّا يضاف إليه تعريفه وتنكيره ، فيصبح معرفة إن كان معرفة ، ونكرة إن كان نكرة ، كقولك : غلام زيد ، فالغلام اكتسب التعريف بإضافته إلى زيدٍ ...، ولو قلت : غلام لزيد ، لم يعرف أي غلام هو ... أمّا الإضافة التي بمعنى (من) هو إضافتك الاسم إلى جنسه نحو : ثوب خزٍ ، وباب حديدٍ ، ويراد : ثوب من خزٍ ، وباب من حديدٍ[٣] ، بل قال : هي أصل حروف الإضافة[٤] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٢٢٣ .

[٢] ينظر : الكتاب : ١ / ٤١٩ ـ ٤٢٠ .

[٣] ينظر : الاصول في النحو : ١ / ٥٣ .

[٤] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٠٤ .

وما ذكره الجرجاني من أنّ الإضافة التي بمعنى (اللام) تستدعي التعريف أو التخصيص[١] .

قال ابن الخشاب : ((فالأول من الاسمين المضاف أحدهما إلى الآخر عاملٌ في الثاني الجر ، إذ كانت الإضافة محضة بحكم النيابة عن أحد هذين الحرفين، لا أنّه تضمنه ، أي : تضمن الحرف ـ على ما أصلوا ـ يكون مبنياً ، إذ كان أحد علل بناء الأسماء تضمن معاني الحروف))[٢] ، ويظهر من تعليل ابن الخشاب أنّها علة (نيابة) ؛ كون المضاف نائبًا عن الحرف غير متضمن لمعناه .

وجاء في شرح المفصل أنّ عامل الخفض في المضاف إليه هو تقدير حرف (اللام) أو(من) ، ونيابة المضاف عنه وصار عوضًا عنه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل[٣]، وقال بهذه العلة : الجامي (ت: ٨٩٨هـ)[٤] .

وقال ابن عصفور في جر المضاف إليه : ((وفي الاسم المضاف إليه إذا حُذف حرف الجر خلاف بِمَ انخفض ؟ فمنهم مَن زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدر ، وذلك باطل ؛ لأنّ ذلك يُؤدي إلى حذف حرف الجرّ وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز إلّا في ضرورة أو نادر كلام ، ومنهم مَن زعم أنّه مخفوض بالمضاف إليه لنيابته مناب حرف الجر المحذوف ، وهو الصحيح))[٦].

---

[١] ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ٨٧٢ ، وشرح الكافية ، للرضي : ١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

[٢] المرتجل : ٢٦٠ .

[٣] ينظر : شرح المفصل : ٢ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

[٤] ينظر : الفوائد الضيائية ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي : ٢ / ١٨٩ ـ ١٩١ .

[٦] شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٧٥ .

ومن المحدثين ذكر عباس حسن أنّما جُرّ المضاف إليه بالمضاف ، متابعًا في ذلك الرأي المشهور(٥) .

ومِمّا سبق ، وبعد تتبع آراء النحويين في تعليلهم لجر المضاف إليه ، أجدُ أنّ الأرجح رأي سيبويه في انّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف ؛ لنيابته عن حرف الجر المحذوف ، ووافقه ابن حمدون فيه ، ومَن عدّ أنّ حرف الجر هو العامل في المضاف إليه بعد حذفه لا يصح ؛ لأنّه يبقى عمله بعد حذف الحرف ، وهذا لا يصح إلّا لضرورة .

---

(٥) ينظر : النحو الوافي : ٣ / ٧ .

٢ـ علة حذف النون والتنوين للإضافة وجوبا :

قال ابن حمدون : ((إنّما وجب حذف النون أو التنوين للإضافة ؛ لأنّ النون والتنوين علامتان على تمام الاسم ، والإضافة تقتضي عدم التمام ؛ لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه ، فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما))(١) .

يفهم من قول ابن حمدون أنّ حذف النون ، أو التنوين للإضافة واجب ، فلا يجتمع النون والتنوين مع الإضافة ؛ لتنافيهما ، فالعلة عنده علة (نقيض) .

قال سيبويه : ((وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوض لمَا منع من الحركة والتنوين ، وهي النون))(٢) ، أي: أنّ النون جاءت زائدة وعدّها الزيادة الثانية على المفرد الواحد للتثنية ، فعوّض بالنون عن الحركة والتنوين(٣).

وما ذكره الرماني في حذف النون يكون حذفها للإضافة ، لأنّها على تقدير الطرح ، فتحذف للإضافة ؛ لأنّها ليست حرف إعراب ، فإن كانت كذلك لم تحذف ، ولكن لا يصح أن تكون حرف إعراب ، فحُذِفت(٤) .

وجعل طائفة من النحويين أحكاما مختلفة للنون منها : أنّها عوض من الحركة والتنوين كقولك : (رجلان) ، وتكون عوضًا من الحركة وحدها كقولك : (الرجلان) ، وقيل : عوضٌ من التنوين وحده كقولك : (فتيان)(٥).

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٢٣ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٧ ـ ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٧ ـ ١٨ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣٧٥ .

(٥) ينظر : علل التثنية ، لابن جني : ٨٠ ـ ٨٣ ، والمرتجل : ٦٥ ، وأسرار العربية : ٥٠ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ١٩٤ ـ ١٩٦ .

ذكر ابن عصفور حذف التنوين للإضافة سواء أكانت محضة أم غير محضة ؛ وذلك أنّ التنوين يدل على انفصال الاسم وتمامه ، وإنّ الإضافة دلت على اتصال الاسم ، فالمعنى متناقض[١] .

وقال ابن مالك في تعليله : ((ودخل في قولي (أو نون تشبهه) نونا المثنى والمجموع كصاحبَيْن ومُكْرَمين ، ونون الجاريتين ، مجراهما في الإعراب كاثنين وعشرين ، فإنّ نونيهما تحذفان للإضافة ؛ لجريانهما مجرى المثنى والمجموع على حدّه ، فيقال : اقبض اثنيك وعشريك كما يقال اذكر صاحبتيك ومكرميك))[٢] .

ذكر ابن هشام أنّه يحذف التنوين للإضافة سواء كان ظاهراً نحو : ثوب زيدٍ ، أو مقدراً نحو : دراهمه ، وتحذف النون التي تأتي بعد علامة الإعراب وهي نون التثنية وشبهها كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾[٣] ، فحذفت النون في (يدا) ؛ لإضافتها إلى (أبي لهب) ، وجمعُ المذكرِ السالم وشبههُ كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ ﴾[٤] ، فحُذفت النون ؛ لإضافة (المقيمي) إلى (الصلاة) ، فحذف النون في الآيتين للإضافة[٥] .

ومن النحويين المحدثين ، فقد ذكر عباس حسن بأنّ نون المثنى والجمع ، وما يلحق بهما تحذف وجوبا ؛ إذا أضيفت ، ومثال حذفها من آخر المثنى ، قول الشاعر[٦] :

العينُ تعلم من عَينَيْ محدّثِها إن كان من حزبها أو من أعاديها

---

[١] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٧٠ .

[٢] شرح التسهيل : ٣ / ٢٢٤ .

[٣] سورة المسد : من الآية : ١ .

[٤] سورة الحج : من الآية : ٣٥ .

[٥] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ٧٠ ـ ٧١ .

[٦] للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه : ٢٠٧ .

ومثال حذف النون من آخر الجمع المذكر السالم نحو : الجنودُ حارسو الوطنِ ، باذلو أرواحهم في حمايته ، والأصل قبل الإضافة : عينين ، حارسون ، باذلون[١] .

يتبيّن مِمّا سبق من آراء النحويين القدامى ، والمحدثين أنّ النون والتنوين يحذفان للإضافة ؛ لأنّ النون والتنوين يدلان على انفصال الاسم وتمامه ، والإضافة تدل على اتصال الاسم ؛ لذ لا يجوز الجمع بينهما لتعارضهما ، وتابع ابن حمدون النحويين في ذلك .

[١] ينظر : النحو الوافي : ٣ / ٨ ـ ٩ .

٣- علة جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة :

قال ابن حمدون : ((وإنّما لم يدخل في الاسم الذي لا ينصرف الجر ؛ لأنّه أشبه الفعل ، فكما لا يدخل الجر في الأفعال كذا لا يدخل فيما أشبهها ، وهو الاسم الذي لا ينصرف))[١] .

يُبيّن ابن حمدون أنّ الاسم الذي لا ينصرف لا يدخله الجر ؛ لشبهه بالفعل ، والفعل ممتنع فيه التنوين والجر ، وكذلك ما أشبهه ممتنع منهما ، فيجر بالفتحة بدل الكسرة ، فالعلة علة (شبه).

قال سيبويه : ((واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء أُجرَى لفظه مجرى ما يَستثقِلون ، ومنعوه ما يكون لَما يَستخفونَ وذلك نحو أبيَضَ وأَسودَ وأَحمرَ وأَصفرَ، فهذا بناء أذهَبُ وأَعلَم فيكون في موضع الجرِّ مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء))[٢] ، فالعلة عنده علة (شبه) .

واعتل المبرد بها بقوله : ((اعْلَم أَنّ حق الْأَسمَاء أَن تعرب جمع وَتصرف فَمَا امْتنع مِنْهَا من الصّرف ؛ فلمضارعته الْأَفعَال ؛ لِأَن الصّرف إِنَّمَا هُوَ التَّنوِين ، وَالْأَفعَال لَا تَنوِين فِيهَا ولَا خفض))[٣] .

ذكر ابن السرّاج في تعليل ذلك أنّ الاسم الذي لا ينصرف لا يجر ولا يُنوّن ؛ لمضارعته الفعل ، لأنّه لا يجرُّ ولا ينونُ ، والجر كالنصب فيما لا ينصرف ، كما أنّ الفعل نصبه كجزمه ، والجر في الاسم شبيه الجزم في الفعل ؛ لكون الجر يخص الاسم ، والجزم

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٣ - ٦٤ .

[٢] الكتاب : ١ / ٢١ .

[٣] المقتضب : ٣ / ١٧١ .

يخص الفعل[١] . وذكر السيرافي أنّ الاسم منع من التنوين ومن الجر ، كون التنوين يكون علامةَ الأمْكن هو ما يرفع وينصب ويجر ، وتحذف علامة المثقل من الاسم ؛ لأنّه لا يجر ، أي : الفعل ؛ كونه لما ثقل الاسم صار بمنزلة الفعل ، والفعل لا يجر[٢].

ذكر ابن الخشاب أنّ الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا ينون ويجر بالفتحة بدل الكسرة ؛ كونه شابه الفعل في وجهين ، أو من وجه شديد لازم يقوم مقام وجهين شدّه الفعل إليه ، فصار مثل ثقل الفعل لشبهه ، فلا يدخله التنوين الذي هو علامة الخفة والتمكين ، فحذف وحذف معه تابعه وهو حركة الجر ، لكونهما يختصان في الاسم[٣].

وبيّن السيوطي أنّه أختلف في منع الاسم الذي لا ينصرف من التنوين والجرّ ، فجاء بعلتين لم ينسبهما لقائل ، أحدهما ، قيل : لشبهه الفِعل ، ومنعه التنوِين ؛ لئلَا يتصور أَنه مُضَاف إِلَى يَاء المُتكلّم ، وحذفها ، واجتزئ بالكسرة ، والثانية ، قيل : كي لا يتَوهَّم أَنه مَبنِي ؛ كون الكسرة لَيست بإعراب إِلَّا مَع التنوِين أَو الألف وَاللَّام أَو الإِضَافة ،فحُمِل على النصب ؛ لمنعه الكسر ، فيُجر بالفتحة كَمَا ينصب بهَا ؛ لاشتراكهما كونها فضلة ، والرّفع عُمْدَة[٤] .

وذكر إبراهيم مصطفى (ت: ١٣٨١هـ) أنّ الفتحة ليست هي النائبة عن الكسرة ، وإنّ ما حصل أنّه لمّا حذف التنوين من الاسم شابه في ـ حال الكسر ـ المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف الياء ، وهو كثير عند العرب ، بل حذفها من أواخر مطلقا ، فذهبوا إلى الفتح

---

[١] ينظر : الاصول في النحو : ٢ / ٧٩ .

[٢] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣ / ٤٥٦ .

[٣] ينظر : المرتجل : ٧١ ، وأسرار العربية : ٥٤ ، واللباب في علل الإعراب والبناء : ١ / ٧٨ .

[٤] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٩٢ .

لهذا الشبه ، ولم يعربوا بالكسر[١] ، وقال أيضا : ((وقد عدّ بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب، وهو رأي وجيه نقول به ، ويُؤيد ما ذهبنا إليه))[٢]، وتابعه الدكتور مهدي المخزومي (ت: ١٤١٣هـ)[٣].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ سبب منع الاسم من الصرف هو ما ذهب النحويون إليه ؛ لمشابهته الفعل ، والمشابهة ليست توافق الاسم والفعل في المادة اللغوية ، مثل : قدوم ، وقادم ، فالمشابهة تكون من أوجه مخصوصة ذكرها النحويون ، فإن وُجِد منها في الاسم يُحرم من التنوين[٤] ، وقال أيضا : ((مدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل ، وذلك أنّ الفعل عندهم أثقل من الاسم ، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين ، وما لم يشابهه كان خفيفا متصرفا ، ويستدلون على أنّ الفعل أثقل من الاسم ؛ بكون الاسم أكثر دورانا في الكلام من الفعل بدليل أنّ الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام ...))[٥].

ويتضح مِمّا سبق أنّ ابن حمدون تابع النحويين الذين سبقوه بأنّ العلة من جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة بدل الكسرة ؛ لشبهه الفعل .

---

[١] ينظر : إحياء النحو : ٧٣ .

[٢] المصدر نفسه : ٧٣ .

[٣] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٩٠ .

[٤] ينظر : معاني النحو : ٣ / ٢٤٤ ، وعلل المنع عند النحاة ، لفاضل السامرائي : ٢٨ ـ ٣٠ .

[٥] معاني النحو : ٣ / ٢٤٤ .

٤ـ علة جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة إنْ أُضيف أو دخلت عليه (أل) :

قال ابن حمدون : ((... فإنْ أُضيف ، أو دخلت عليه (أل) بَعُدَ من الأفعال ، فرجع إلى الأصل ، فدخل الجر فيه))[١] .

يتبيّن من نص ابن حمدون أنّه إذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف ، أو دخلت عليه الألف واللام صار بعيدًا عن شبهه الفعل ، ورجع إلى أصله وهو الاسمية ، فجُرّ بالكسرة على أصله ؛ لأنّ الكسرة من خواص الاسم ، والعلة عنده علة (زوال المشابهة) .

وعلل سيبويه ذلك بقوله : ((وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ ؛ لأنّها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمِنوا التنوينَ ، فجميع ما يترَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل ؛ لأنّه إنّما فُعِل ذلك به ؛ لأنّه ليس له تمكُّنُ غيره ، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم))[٢] ، أي : إذا دخل الاسم الذي لا ينصرف الألف واللام أو أضيف ، فحينئذٍ يجر بالكسرة كقولك : مررتُ بالفرسِ الأشقرِ ، وفي الإضافة نحو : عجبتُ من حمرائِكم ، وشقرائِكم ، وأشقرِكم ، وذلك لأنّ الألف واللام والإضافة من خصائص الاسم ، فأبعدا الاسم عن شبهه الفعل ، ولأمنهم حذف التنوين المقدر ، وهذا ما قال به النحويون .

أمّا المبرد ، فذكر إنّ الاسم الممنوع من الصرف إذا أضفته ، أو دخلت عليه الألف واللام بَعُد عن الفعل وزال شبهه به ؛ لأنّ ما دخل فيه ما لا يختص بالفعل ، فرجع إلى أصله وهو الاسمية نحو : مررت بالأحمرِ يا فتى ، ومررت بأسودِكم[٣] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٤ .

[٢] الكتاب : ١ / ٢٢ ـ ٢٣ .

[٣] ينظر : المقتضب : ٣ / ٣١٣ .

وأخذ بهذه العلة ابن السراج ،وابن الخشاب ، وابن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ)[١] . وتابعهم بها الأشموني[٢] ، وذهب إلى أنّ الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف ، أو تحلى (بأل) فإنّ شبهه للفعل قلّتْ ، فجرّه بالكسرة على أصله ، كقوله تعالى : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ ﴾[٤].

اعتل ابن عصفور بعلة (القياس) ، إذ قال : ((أنّ الألف والام والإضافة يعاقبان التنوين والاسم إذا دخله التنوين ينجرّ ، فكذلك إذا دخله ما يعاقبه))[٥] .

ومِن النحاة المحدثين إبراهيم مصطفى الذي ذكر علة جر ما لا ينصرف بالكسرة بقوله : ((حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة ؛ وذلك إذا بُدِئت الكلمة بأل ، أو أُتبعت بالإضافة ، أو أُعيد تنوينها لسبب ما))[٦] ، وتعليل عباس حسن لها أنّه يجب جر الاسم الممنوع من الصرف بالكسرة دون الفتحة إن أضيف أو بدأ بـ (أل) ، والتنوين محذوف في الحالتين ؛ كون المضاف لا ينون ، وكذلك ما فيه (أل) إطلاقا[٧] .

وخلاصة القول : أنّ ابن حمدون تابع النحويين الذين سبقوه في تعليلهم بجر الممنوع من الصرف إذا أُضيف أو دخلته (أل) بالكسرة ؛ لأنّ الاسم بَعْدُ عن مشابهة الفعل.

---

[١] ينظر : الاصول في النحو : ٢ / ٧٩ ، ، والمرتجل : ٧١ ـ ٧٢ ، وأمالي ابن الحاجب : ٢/ ٧٩١ ـ ٧٩٢ .

[٢] ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٤٢ .

[٣] سورة التين : من الآية ٤ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

[٥] شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٤٤ .

[٦] إحياء النحو : ٧٣ .

[٧] ينظر : النحو الوافي : ١ / ١٧٥ .

الفصل الثاني

المبحث الثاني

العلّة النحويّة في الاسم المَبنِيّ

البناء لغة :

قال ابن فارس : (((بني) : الباءُ والنّونُ والياءُ أَصلٌ وَاحدٌ، وهوَ بناءُ الشّيءِ بضمِ بَعضهِ إلَى بَعضٍ. تَقولُ بَنَيتُ البِناءَ أَبنيه))[١] .

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) : ((بنى بيتا أحسن بناء وبنيان ، وذا بناء حسن وبنيان حسن ﴿ كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾[٢] ...))[٣] . وفي اللسان : ((والبناء : المبنيُّ ، والجمع أبنية ، وأبنياتٌ جمع الجمع ، واستعمل أبو حنيفة البناء في السُّفن ، فقال : يصف لوحًا يجعله أصحاب المراكب في بناء السُّفن : إنّه أصل البناء في ما لا يُنَمَّى كالحجر ، والطّين ، ونحوه)) [٤].

والبناء هو وضعك شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، ولفظة بناء أُخذت من بناء الطين والآجر، كون البناء من الطين والآجر يكون لازمًا موضعه ، ولا ينتقل من مكان إلى غيره[٥] ، وهو نقيضُ الهدْمِ يقال : بَنَاهُ يبْنِيه بَنْياً[٦] ، و (بنى) ألزم الكلمة البناء أي : يعطيها بِنيَتَها أو صيغتها ، هو ان تُلزم الكلمة في آخرها هذه الحركة نحو (أمسِ) مبنية على الكسر[٧] .

---

[١] مقاييس اللغة : ١ / ٣٠٢ ، مادة (بني) .

[٢] سورة الصف : من الآية : ٤ .

[٣] اساس البلاغة : ١ / ٧٨ .

[٤] لسان العرب : ١٤ / ٩٤ .

[٥] ينظر : شرح شذور الذهب ، للجوجري :١ / ٢٢٦ .

[٦] ينظر : تاج العروس ، لمرتضى الزبيدي : ٣٧ / ٢١٦ ، مادة (بني) .

[٧] المنجد في اللغة ، للويس معلوف : ٥٠ .

البناء اصطلاحا :

حدّه الزجاجي : ((بأنّه ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه)) [١] ، وعرّفه ابن جني بقوله : ((هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة ، لا شيء أحدث ذلك من العوامل)) [٢].

أما عبد القاهر الجرجاني(ت : ٤٧١هـ) ، فقال : ((إنّ البناء هو نقيض الإعراب ؛ لكون حقيقته أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة ، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة ...))[٣].

وحدّه أبو البركات الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) بقوله : ((هو لزوم أواخر الكلم بحركة ، أو سكون))[٤] ، وابن هشام (ت : ٧٦١هـ) بقوله : ((هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كلزوم (هؤلاءِ) للكسرة ، و(منذُ) للضمة ، و(أينَ) للفتحة))[٥] .

---

[١] الجمل ، للزجاجي : ٢٦٠ ، وينظر : الحدود في النحو ، للرماني : ٣٨ .

[٢] الخصائص ، لابن جني : ١ / ٣٨ ، وينظر : المرتجل : ١٠٠ ، التصريح على التوضيح: ١ / ٥٣ ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ، للّبدي: ٢٦ .

[٣] المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٢٥ .

[٤] أسرار العربية : ٣٢ .

[٥] شرح شذور الذهب : ٤٥ .

١ـ علة بناء المضمر :

قال ابن حمدون: ((وقد ذُكر في التسهيل له أربعة أسباب ، أصحها الشبه الوضعي في جميعها ؛ لأنّها إما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلّا نحن فهو موضوع على ثلاثة ، وحُمل على سائرها طردا للباب ، ويدل على أنّه أصح قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ، ... وذكر كدي في التكبير أنّ علة بناء الضمير هو : المخالفة ؛ لأنّك إذا أردت المبتدأ قلت : أنا ، والفاعل : أكرمت ، والمفعول : أكرمني ، والاسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا ، ونصبا ، وجرا))[١] .

يُلاحظ مِمّا قاله ابن حمدون أنّ العلة في بناء الضمير هي علة (شبه) ؛ لأنّه أشبه الحرف بوضعه ؛ لأنه يكون على حرف ، أو حرفين إلّا نحن ، فهو على ثلاثة .

ذكر الزجاجي أنّ الأصل في الاسم أنْ يستحق الإعراب ، والفعل والحرف يستحقا البناء ، وهو الأصل فيهما ، ولما شابهت بعض الاسماء الحرف بُنيتْ ، ومُنعت من الإعراب ، والعلة فيه أنّها أشبهت الحروف[٢]، فالعلة هنده علة (شبه) .

وأما السيرافي ، فنجده قد أضاف ، وفصّل في علة بناء الضمير ؛ إذ جعلها على قسمين متصل ومنفصل ، **أمّا الأول** : علة بناء المضمر المتصل : فإنّه مبني ؛ كونه لا يقوم بنفسه ولا يلفظ به منفردا ، وإنّما يأتي متصلا بالكلمة كانت اسما أو فعلا أو حرفا ، فيصير جزءًا من حروفها ، فعنده تكون علة ارتباط غير منفردٍ ، **وأمّا الثاني** : علة بناء المضمر المنفصل : فيجيء مفردًا ويلفظ به من غير أن يرتبط بغيره ، وإنّما المضمر المنفصل لا

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٧٢ ـ ٧٣ .

[٢] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ ، وشرح الجمل ، للجرجاني : ٢٦١ .

يقوم بنفسه في المعنى ؛ لكونه يفتقر إلى ما يوضّح معناه ، وهو اسمه لظاهر المقدّم عليه ، فتكون العلة علة (شبه)[١] ، وتبعه في هذا ابن عصفور[٢].

وعلل ابن الخشاب أنّ المضمرات المتصل منها ، والمنفصل على اختلافها جميعها مبنية ؛ وذلك لما لم تقم بأنفسها في الدلالة ، ولافتقارها إلى مذكور ترجع إليه أشبهت الحروف التي لابد من أن تكون وصلةً لغيرها مما معناها فيه ، والحروف مبنيةٌ كلها ، فوجب بناء المضمرات ؛ لشبهها في هذا الحكم[٣]. وذكر ابن مالك أنّه: ((يُبْنى المُضمَرُ لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجُمودا ، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعاني ، وأعلاها اختصاصا ما للمُتكلم، وأدناها ما للغائب ، ويُغَلَّبُ الأخص في الاجتماع))[٤] ، وأراد بشبه الحرف وضعاً أنّ من المضمرات ما يأتي على حرف واحد كـ (تاء) فعلت ، أو حرفين كـ (نا) ، فبناؤه يكون واجبا ؛ كون المضمر ابتعد عن وضع الاسماء ، وشابه وضع الحرف . وعلل أحمد بن مرتضى علة بناء الضمير بقوله : ((وصيغ المضمر ستون إذ هو خمسة أنواع ، كل نوع اثنا عشر ، وكلها مبنية ؛ لشبه الحرف لفظاً حيث بعضها على حرف ، ولافتقارها إلى مفسّر من لفظٍ ، أو قرينةٍ ، كافتقاره إلى غيره))[٥] . ويراد بالافتقار أنّ المضمر لا يتضح معناه بنفسه إلّا مع ضميم يبين معناه ، وأراد بالجمود غير متصرف في لفظه ، حتى ولو صُغِرَ ، ولا يوصف ولا يوصف به ، وأراد بالاستغناء ،أي :عن الإعراب باختلاف صيغ المضمر لاختلاف المعاني[٦] .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١ / ٩٦ .

(٢) ينظر : المقرّب : ١ / ٣٦٧ .

(٣) ينظر : المرتجل : ٢٨٦ .

(٤) شرح التسهيل :١ / ١٦٦ ، وينظر: الصفوة الصفية في شرح الدُّرة الألفية ، للنيلي :١ / ٦١١ .

(٥) تاج علوم الأدب : ١٠٥ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ١ / ٨٨ .

ومن المحدثين ، نجد الدكتور فاضل السامرائي اعتل بعلة (الاستغناء) نقلا عن الرضي ، فقد ذكر أنّ الضمائر لتنوع ألفاظها من ضمير رفع إلى نصب إلى جر ، أغناها هذا التنوع من أنْ تأتي معربة[١] .

ومِمّا سبق وتتبع الباحث لآراء النحويين القدامى والمحدثين ، اتضح أنّ العلة في بناء المضمر هو ، الشبه بالحروف ، فجاء المضمر مبنيّاً كما أنّ الحرف مبني ، وهذا ما رجحه ابن حمدون .

---

[١] ينظر : معاني النحو : ١ / ٤١ ـ ٤٢ .

٢ـ علة بناء " أمسِ " :

قال ابن حمدون : ((ووجه بنائها ـ أي : أمسِ ـ في هذه الحالة قال المكودي : "هو تضمن معنى (أل) اي العهدية " ، فكما أنّ (أل) تفيد العهد فكذلك أمسِ))[١] .

اعتل ابن حمدون لعلة بناء (أمسِ) بعلة (التضمين) ؛ لتضمنها معنى (أل) العهدية ، إنْ كانت اسمًا لليوم الذي قبل يومِك أي كانت معينة .

وعلل المبرد بناء (أمس) بأنّها بُنيت ؛ كونها اسمًا مبهمًا ؛ لعدم اختصاصها بيوم معين ، وشابهت الحروف ؛ لقولك : فعلتُ هذا أمسِ يا فتى ، أي: اليوم الذي يلي يومَك ، فينتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم إذا انتقلت عن يومِك ، فيكون بمعنى (مِنْ) التي لابتداء الغاية أو بمنزلته ؛ لأنّها تنقل من شيء إلى شيءٍ غير ، فيكون حدُّ الاسم لزوم ما وضعت علامات عليه[٢] ، وتبعه في هذا ابن السراج[٣] . وعلل ابن بابشاذ أنّ (أمسِ) بنيت ؛ لتضمنها معنى ألف ولام ؛ التي لتعريف العهد ؛ لكونه أراد به الأمس المعلوم الذي يلي يومك ، وحرك للساكنين[٤] .

وجاء في تعليل ابن الخشاب أنّ علة بناء (أمس) تضمنها معنى (أل) في نحو : فعلتُ كذا أمسِ ؛ لأنّ الاصل : فعلته الأمسَ ، فحذفتَ لام التعريف من لفظه ، وضمنت (أمس) معنى (أل) التعريف ، كونها أُستعملتْ مجردة منها ، فبُنِيَتْ بسبب ذلك[٥] . أمّا أبو البركات الأنباري ، فذكر وجوب أن تُبنى (أمسِ) وذلك ؛ لتضمنها معنى الحرف ؛ كون الأصل فيها (الأمس) ، فضُمِّنت معنى الحرف ؛ لتضمنها معنى اللام ، وبنيت على

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٥ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٣ / ١٧٣ .

[٣] ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٤٣ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٠٦ .

[٤] ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٣.

[٥] ينظر : المرتجل : ١٠٣ .

الكسر لالتقاء الساكنين[١] ، وقال ابن يعيش في سبب بنائها : ((اعلم أنّ (أمْسِ) ظرف من ظروف الزمان أيضًا، وهو عبارة عن اليوم الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه ، ويقع لكلّ يوم من أيام الجُمْعة ، وللعرب فيه خِلافٌ ، فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون : فعلتُ ذاك أَمْسِ ، ومضى أمسِ بما فيه ... ، والصوابُ أنّه إنّما بُني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسمُ إذا تضمن معنى الحرف، بُني ...))[٢].

أما السهيلي (ت : ٥٨١هـ) فاعلة عنده علة (أمن اللبس) ، فقال : ((لذلك جاء (أمسِ) بلفظ فعل الأمر حين أرادوا بناءه ، كما بُنِيَ الفعل الماضي الذي صيغ من أجله ، ولم يجئ بلفظ الفعل لئلّا يلتبس بالفعل الماضي))[٣] .

ويتضح مِمّا تقدّم ، وبعد تتبع الباحث لتعليلات النحويين لبناء (أمسِ) ، يترجح للباحث اعتلال ابن حمدون ، والجمهور في سبب بناء (أمسِ) ؛ لتضمنها معنى (أل) التعريف أو العهدية ، ومِمّا يؤكد ذلك أنّها تكون معربة إذا نكرت ، نحو : جئتك أمساً ، أو أضيفت : ما كان أطيب أمسَنا ، أو دخلت عليها (أل) ، نحو : الأمس ، فتعرب إذا لم تتضمنْ الالف واللام[٤] .

---

[١] ينظر : أسرار العربية : ٣٨ .

[٢] شرح المفصل : ٣ / ١٣٧ .

[٣] نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي : ٨٩ .

[٤] ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٩٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٥٦٣ ، وشرح شذور الذهب : ١٣٥.

٣- علة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح :

قال ابن حمدون : ((...، وقيل : بُنِيَ لتضمنه معنى (مِن) الذي هو استغراق الجنس ، وعلى كلٍ بُنِيَ على حركة تنبيها على عروض البناء ، وكانت فتحة لخفتها ، ... لأنّ المفرد في هذا الباب والنداء ما ليس بمضاف ولا شبيه به ، كما أطلق الفتح بقوله : فاتحا وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنيـة نحو : لا رجلـين ، وفي الجمع على حدّه نحو : لا بنين ...))[١] .

عللّ ابن حمدون بناء اسم لا النافية للجنس المفرد النكرة على الحركة بعلة (التضمين) ؛ لتضمنها معنى (مِنْ) الـذي هـو لاستغـراق الجنـس ، وعلل بنائـه على الفتـح بعلـة (التخفيف) ؛ لخفتها[٢] .

ذكر سيبويه العلة في بناء اسم (لا) بقوله : ((وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسةَ عشرَ))[٣] . وتابعه المبرد ، وذكر أَن وقوع (لَا) النفي على النكرَة تنصبها من غير تَنوين ، وإِنَّما وضعت الأَخبَار جوابا للاستفهام كقولك : لَا رجلَ فِي الدَّار ، ولا تريد رجلًا بِعينِه ، ونفيت عَن الدَّار قليل هَذَا الجِنس وكثيره ، فيكون جَوَابا لقَولك : هَل من رجل فِي الدَّار ؛ كونه سؤالًا عَن قَلِيل هَذَا الجِنس وَكَثِيره[٤] .

ويرى بعض النحويين أن العلة في بناء اسم (لا) المفرد المنكور ما تضمنه من معنى (مِنْ) وهو حرف لاستغراق الجنس ؛ كونه حرف جواب لمَن قال : هل من رجل في الدار ؟ فالجواب يكون : لا مِن رجل في الدار ، فحُذِفت (مِنْ) للتخفيف ، فتضمن

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٨٧ .

[٢] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

[٣] الكتاب : ٢ / ٢٧٤ .

[٤] ينظر : المقتضب : ٤ / ٣٥٧ .

معناها[1] . واعتل ابن الخشاب بقوله : ((ولذلك شبه قولك : لا رجلَ بخمسةَ عشرَ ؛ لأن الأصل خمسةَ وعشرةَ ، فرُكّبَ العددان وهما اسمان مفردان وجُعلا كلمة واحدة ، وكذلك كان الأصل لا رجلاً بالتنوين ، إلا أنهم أجروا العامل وهو (لا) مع المعمول - وهو الاسم النكرة المنصوب بها- مجرى الجزء الواحد ، فركّبوها معه والتركيب يقتضي البناء))[2] .

وأما المحدثون فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ (لا) النافية للجنس تحل على النكرة ، فتنفيها نفيا عاما ، والاسم بعدها مبنيٌ على الفتح أو منصوب كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[3]، وذكر النحويون أنّ (لا) نص في نفي الجنس ، وليس نفي الوحدة ، و(لا) النافية للجنس تكون جوابًا لسؤال نحو : هل من رجل ، فقولك : لا رجلَ ، تكون جوابًا في تقدير : هل من رجل ؟ و (مِنْ) لاستغراق الجنس ، فإذا سألت : هل من رجلٍ ؟ فالجواب بالفتح : لا رجلَ ؛ لأنّ (مِنْ) هي نص في السؤال عن الجنس ، وإذا سألت : هل رجلٌ ؟ فالجواب : لا رجلٌ ، بالرفع ؛ لأنّ التي ليس فيها (مِن) يحتمل السؤال فيها عن الجنس وعن الوحدة[4] .

ويظهر مِمّا سبق أنّ علة بناء اسم (لا) النافية للجنس عند أكثر النحويين هو ؛ تضمّنه معنى (مِنْ) التي لاستغراق الجنس ، وهذا ما اعتل به ابن حمدون ، وأما سيبويه والمبرِّد وتبعهم ابن الخشاب ، فإنّ العلة عندهم علة (شبه) بالاسم المركب (خمسةَ عشرَ).

---

[1] ينظر: الأصول في النحو : ١ : ٣٧٩ ، وأسرار العربية : ٢٢٣ ، وشرح المفصل: ١ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٥٦ .

[2] المرتجل : ١١٠

[3] البقرة : من الآية : ٢ .

[4] ينظر : معاني النحو : ١ / ٣٣٠ - ٣٣٢ .

٤- علة بناء المنادى المفرد العلم على الحركة :

قال ابن حمدون : ((فإنْ قلتَ : لِمَ بُنِيَ مع أنّه اسم ؟ ولِمَ بُنِيَ على حركة والأصل في المبني أن يسكن ؟ ولِمَ كانت الحركة خصوص ضمة أو ما ناب منابها ؟ قلتُ : أُجيب عن الأول : بأنّه بُنِيَ لشبهه بضمير المخاطب في الافراد والتعريف ، وتضمن معنى الخطاب . لا يقال العلة التي يُبنى منها الاسم هي شبه الحرف وهنا أشبه الاسم ؛ لأنّا نقول : انّما يحتاج لشبه الحرف في البناء إذا كان أصليا لازما لا تنفك الكلمة عنه وهذا عارض ، وأُجيب عن الثاني : بأنّه بُنِيَ على حركة تنبيها على عروض البناء ، وأُجيب عن الثالث : بأنّه لو بُنِيَ على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته وهما : عبدِ بكسرة واحدة ، وعبدَ بفتحة واحدة))[١].

علل ابن حمدون بناء المنادى المفرد المعرفة بعلة (شبه) ؛ لأنها شابهت (الكاف) افراداً وتعريفاً ، وتضمن معناه ، والضمائر مبنيـة ، وعلل بعلة (التمكن) لبناء الاسم على حركة ؛ كون الأصل فيه التمكن ، وعلل بعلة (أمن اللبس) لبنائه على الضم ؛ لالتباسه بالمضاف .

ذكر سيبويه أنّ العربَ كلّها تجعل المفرد المنادى مرفوعا دون تنوين ؛ لكثرته في كلامهم ، فحذفوه ؛ لشبهه الصوت ، وبما أنّ الأصوات تكون مبنية ، فصار ما بشبهه مبنيًا نحو : حوْب[٢] ، فهي عنده علة (شبه) .

وتابع السيرافيُّ في ذلك سيبويه بقوله : ((وفي بنائه علة أخرى ، وهي أنّ نداءك المنادى إنّما هو صوت تصوّت به لتنبه إليك وهو بمنزلـة الأصـوات التي للزجـر، كقولك

---

[١] حاشية ابن حمدون : ٢ / ٥٩ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٥ .

للغراب : غاقِ ، وللبغل : عَدَسْ))[١] ، وسار على ذلك الأعلم ، وأبو البركات الأنباري في أحد تعليلاته ، وابن عصفور[٢] .

علل أبو العباس المبرّد بناء المنادى المفرد المعرفـة ، فذكر أنّ المنادى المفرد المعرفة يبنى على الضـم من غير تنويـن ؛ لخروجه عن بابـه ، ومشابهته غير المعرب كقولك : يا زيـدُ ، ويـا عمرُو ، فخـرج عن الباب ؛ كون الاسم الظاهر تُخبِرُ به واحدًا عن واحدٍ غائب ، والمخبر عنه غيره ، نحو : قال زيد ، فزيد هو غيرك وغير المخاطـب ، ولا يقال : قالَ زيد ، وأنت تعني المخاطب ، فمخاطبتك بهذا الاسم جعلتـه في باب المبني نحـو : أنت ، وإيّاك ، و... ، فهو خرج من باب المعرفـة ، ودخل باب المبني لزمه حكمه ، وبُنِـيَ على الضم لمخالفته الإعراب[٣] ، وتابعه في هذا ابن السراج ، والسيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وابن يعيش ، وابن مالك ، والمرادي[٤] .

واعتل ابن الخشاب بقوله : ((وأما الاسم المنادى المعرفة ، فبُنِيَ لوقوعه موقع أسماء الخطاب ، وتضمنه معنى علامات الخطاب كالكاف في أدعوك ، والتاء في أنت ، والأصل : يا زيدُ ، أي : يا أنت))[٥].

أمّا علّة بناء الاسم المنادى المعرفة على (الضم) دون سواه ، فقد ذكره سيبويه نقلا عن الخليل بقوله : ((ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبلُ ، وبعدُ) وموضعهما واحد ، وذلك

---

[١] شرح كتاب سيبويه : ١ / ٨٣ .

[٢] ينظر : النكت : ٢ / ١٤٤ ، وأسرار العربية : ١٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٨٤ .

[٣] ينظر المقتضب : ٤ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

[٤] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، وشرح كتاب سيبويه ،: ١ / ٨٢ ـ ٨٣ ، والإيضاح العضدي : ٢٢٩ ، وشرح المفصل : ١ / ٣٢٢ ، شرح التسهيل : ٣ / ٣٩٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٠٥٩ .

[٥] المرتجل : ١٠٣ .

قولك : يا زيدُ ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ)))[١] ، أي : المنادى المفرد المعرفة يكونُ معربا إنْ أضيف أو نُكّرَ ، فشابه (قبلُ ، وبعدُ) ؛ لأنّهما إذا أضيفتا أو نكّرتا تكونان معربتين ، وبناؤهما في غير ذلك ، وحركة بنائهما الضم ، وقال بهذه العلة الأخفش ، وابن السراج والسيرافي في أحد تعليلاته ، والأعلم[٢].

وعلل ابن الورّاق بناء المنادى المفرد على حركة ؛ كونه مستحق الإعراب قبل بنائه ، وإذا أُزيل الإعراب عن الاسم لسبب ، كان بناؤه على حركة واجبًا ؛ للتفريق بينه وبين ما لم يجئ قط إلّا مبنيًا نحو (مَنْ ، وكمْ ، وما) ، فالضم فيه أولى الحركات في بنائه ؛ كون الفتحة فيه أصلًا ، فإن بُنِيَ على الفتح توهم أنّه معرب أو مبني ، وكذلك نداء ما لا ينصرف إذا ناديته وجعلته فتحة لم يعرف أنّه نُصِب على أصل ما يستحقه او أنّه مبني ، فيسقط الفتح ، ولا يصح كسره ، كون المضاف إلى المتكلم المختار فيه حذف الياء وإبقاء الكسر ، وبكسر المنادى لا يعرف أنه مفرد أو مضاف ، فيسقط الكسر ، فلم يبقَ سوى الضم فخصّه به[٣]. وعلل الرمّاني بناء المنادى المفرد على الحركة ؛ كونه له أصل في التمكين ، أي : الإعراب ، وبناؤه على الضم هو تمييزه من النصب والكسر عند إضافته إلى النفس[٤]، وتبعه في هذا ابن الخشاب ، وأبو البركات الأنباري[٥] .

والعكبري يعلل السبب في بناء المنادى المفرد على حركة ؛ لينبه على أنّ البناء هنا عارضٌ فحرك ؛ ليفرّق عمّا هو البناء فيه لازمٌ ، وتحريكه بالضم لثلاثة أوجهٍ : **أحدها** : أنّه يكون قويًا بذلك والزيادة في التنبيه على تمكنه ، **والثاني** : المنادى يكسر إذا أُضيف

---

[١] الكتاب : ٢ / ١٨٣ .

[٢] ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١ : ٥٨ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٣٣ ، شرح كتاب سيبويه : ١ / ١٥٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٣٧٣ .

[٣] ينظر : علل النحو : ٣٣٤ ـ ٣٣٥ ، وشرح المفصل : ١ / ١٣٠ .

[٤] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١٢٠ .

[٥] ينظر : المرتجل : ١٠٣ ، وأسرار العربية : ٢٠٤ .

إلى الياء ، ويفتح إذا أُضيف إلى غيرها ، فضُمّ في الافراد ؛ لتكمل له الحركات كما فُعِلَ بـ (قبلُ ، وبعدُ) ، **والثالث** : لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف ـ وهذا رأي ابن حمدون نفسه ـ فانتخبوا ما لا لبس فيه ، وهو الضم(١) .

والسبب في بناء المنادى المفرد على الضم عند ابن عصفور هو شبهه بـ (قبلُ ، وبعدُ) والشبه في أن المنادى يكون مبنيا إذا أُفرد وبناؤه على الضم ، ومثله (قبلُ ، وبعدُ) تبنيان على الضم إذا أفردتا ، ويعرب المنادى و (قبل ، وبعد) في حال الإضافة ، فبُنِيَ المنادى المفرد كما بُنِيَ (قبلُ ، وبعدُ) وهو الضم(٢) .

وعلل الرضيّ بناء المفرد على حركة بقوله : ((وإنّما بنى المفرد على حركة ؛ لأنّ له عرقاً في الإعراب ، وبُنِيَ على الضم فرقاً بين حركتي المنادى المعرب نحو : يا قومُ ، ويا قومَنا ، وحركة المبني نحو يا قومُ ، كما عملوا ذلك في نحو : قبلَك ، ومن قبلِك ، ومن قبلُ))(٣) . وذكر ابن عقيل أنّ المنادى إذا كان مبنيا قبل ندائه قُدّرَ بناؤه على الضم بعد النداء(٤).

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي سبب البناء على الضم وليس الكسر والفتح ؛ لأنّ في كسره يلتبس بالمنادى المضاف المحذوف الياء واكتفاؤه بالكسرة نحو : يا غلامِ ، والمعنى : يا غلامي ، أما بناؤه على الفتح ، فيلتبس عند حذف الألف واكتفاؤه بالفتحة نحو : يا غلامَ ، فالمعنى : يا غلامي(٥) .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ١ / ٣٣١ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٨٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب : ١ / ٣٥١ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٥٩ .

(٥) ينظر : معاني النحو : ٤ / ٢٨١ .

ويتضح مِمّا سبق العلة في بناء المنادى المفرد المعرفة هو : أنّ المنادى المفرد مبني ؛ لشبهه كاف الخطاب ، فالعلة عنده علة (شبه) ، وقد تابع فيه ابن حمدون ابن الخشاب ، وأبو البركات الأنباري في أحد تعليلاته ، وابن عصفور في أحد آرائه .

وأمّا علة بناء المنادى المفرد على الضم ، فقد تابع ابن حمدون آراء النحويين في سبب البناء على الضم دون غيره ؛ لأنّه لو كُسِر أو فتح لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حُذِف ، فالعلة عنده علة (أمن اللبس) .

٥- علة حذف (يا) النداء في اللّهُمَّ :

قال ابن حمدون : ((اعلم أنّه يُقال : لِمَ حُذف حرف النداء ؟ ولِمَ عُوِّضَ منه خصوص الميم ؟ ولِمَ لمْ تُعوَّض في الأول موضع حرف النداء ؟ فهذه أسئلة ثلاثة ، فأُجيب عن الأول : بأنه لما كان النداء موضوعا لتنبيه الغافل المخاطَب والغفلة محال في حق مولانا جلّ وعزّ ، فحذفوا حرف النداء المُشعِر بذلك ؛ ليرفع الإبهام عن الجاهل ، وقيل عن الثاني : خُصّت الميم ؛ لأنّها قد تقع مع الهمزة موقع (أل) فتكون للتعريف ، ومنه سأل سائل النبيّ ﷺ بقوله : أم بر أم صيام ، أو في أم صدقة . بمعنى البر في الصيام ، أو في الصدقة ، و (يا) تكون للتعريف فأشبهها ، وقيل مجيبا عن الثالث : أنّه لو جعلت أولا ؛ لاجتمع زيادتان زيادة الميم و (أل) وهو ثقيل ، واللّهم مبني على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر في الميم ؛ لأنّ الميم حرف عِوَضٍ من الياء فهي حرف مستقل))[(١)] .

يتضح مِمّا قاله ابن حمدون أنّ الميم في (اللهُمَّ) عوض عن (يا) النداء المحذوفة ، وخصّ الميم ؛ كونها قد تأتي مع الهمزة بدل (أل) ، فتصير للتعريف ، فأشبهت (يا) التي هي للتعريف ؛ ولا تتصدر أولا ؛ لاجتماع زيادتان (الميم ، و أل) وهذا ثقيل ، والعلة عنده علة (عوض) .

وعلل سيبويه هذا فيما نقله عن الخليل أنّ اللهمّ نداء ، والميم في آخره هي عوضٌ من (يا) النداء المحذوفة وبمنزلته ، والميم هنا كما النون في مسلمين بنيت عليها ، والميم في الاسم هذا حرفان الأول مجزوم ، والهاء مرتفعة ؛ كونها وقع عليها الإعراب[(٢)] .

[(١)] حاشية ابن حمدون : ٢ / ٦٤ .

[(٢)] ينظر : الكتاب : ٢ / ١٩٦ .

واعتلّ بها المبرّد بأن الميم في نهاية الكلمة عوضٌ من (يا) التي هي للتنبيه ، وضم الهاء كونه نداء[١] .

وما ذهب إليه سيبويه اعتل به الزجاج ، وابن السرّاج ، والنحاس(ت : ٣٣٨هـ)[٢] ، واعتمدها ابن الوراق ، فقد ذكر جواز أن تدخل الميم المشدّدة في نهاية لفظ الجلالة ، والميم المشدّدة عوض من (يا) ولا يستحسن الجمع بين (يا) النداء والميم إلّا في ضرورة الشعر[٣].

وأمّا أبو البركات الأنباري ، فقد ذكر أنّ الميم المشدّدة في آخر (اللهُمّ) فيها خلاف ، فالبصريون قالوا : إنّ الميم عوضٌ من (يا) التنبيه ، و (الهاء) مبنية على الضم كونها نداء ، ولهذا يمتنع الجمع بينهما ، فلا يقال : يا اللهُمّ ، كيلا يُجمَع بين العوض والمعوض ، وأما الكوفيون فيرون أنّ الميم المشدّدة ليست عوضاً من (يا) التنبيه ؛ لأنّ الأصل : يا الله أمنّا بخير، فلمّا كثر في كلامهم ، فللخفة حُذِف بعض الكلام كقولك : أيش ، والاصل : أي شيء ... ، واستدلوا أنّها لا تكون عوضًا منها أنّهم جمعوا بينهما ، واستشهدوا بقول الشاعر في الجمع بين (يا) والميم المشدّدة ، فإن كانت عوضا منها لَما جمع بينهما في قوله[٤]:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّا أقولُ يا اللهُمّ يا اللهُمّا

---

[١] ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣٩ .

[٢] ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١ / ٣٩٣ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٣٨ ، وإعراب القرآن ، للنحاس : ١ / ١٥٠ ،

[٣] ينظر : علل النحو : ٣٤٣ .

[٤] الرجز غير منسوب ، والانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢١١ ـ ٢١٢ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ٢١٦ ، وقيل : لأمية بن أبي الصلت ، وقيل : لأبي خراش الهذلي ، ينظر : شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية ، لمحمد شُرّاب : ٣ / ٥٤ .

والنحويون المحدثون ذهبوا إلى ما ذهب إليه البصريون من أنّ الميم المشدّدة هي عوض من (يا) ، فقد ذكر عباس حسن أنّ الميم المشددة المفتوحة في (اللهُمَّ)عوض من حرف النداء (يا) ، وقال : بشذوذ الجمع بينهما[١].

بعد تتبع العلل وآراء النحويين وجدنا أنّ ابن حمدون قد تابع البصريين في تعليلهم أنّ الميم المشـدّدة هي عوضٌ من (يا) التي للتنبيـه ، ونحن نميل إلى ما ذهب إليه البصريون من أنّ الميم المشدّدة هي عوضٌ عن (يا) النداء ؛ لأنّ في اجتماعهما ثقلًا ، وكذلك أنّ الياء لتنبيه الغافل المخاطَب والغفلة في حقه تعالى محال ، فحذفت تأدبا مع الله تعالى .

---

[١] ينظر : النحو الوافي : ٤ / ٣٦ .

الفصــل الثالث

١٣٤ ـ ٩٧

العلّة النحويّة في الفعل المُعرَب والمَبنيّ

الفصل الثالث

المبحث الأول

العلّة النحويّة في الفعلِ المُعرب

المطلب الأول :- الفعل المضارع .

المطلب الثاني :- الأمثلة الخمسة.

المطلب الأول : الفعل المضارع

١ـ علة إعراب الفعل المضارع :

قال ابن حمدون :((وإنّما أُعرب المضارع العاري من النونين ؛ لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ ؛ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وأمّا المعنى ؛ فلأنّ كلا منهما بمعنى الحال والاستقبال ، فزيدٌ ضاربٌ ، أو يضربُ ، يحمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل))[1].

ابن حمدون في النص السابق يتبنّى فكرة علة إعراب الفعل المضارع ؛ لشبهه الاسم ـ اسم الفاعل ـ في اللفظ والمعنى ؛ فلذا حُمِلَ الفعل المضارع على اسم الفاعل ، والعلة عنده علة (مشابهة) .

وجاء في تعليل سيبويه أنّ الأفعال المضارعة إنّما ضارعت أسماء الفاعلين ، كقولك : إن عبد الله ليفعل ، فإنّه موافق لقولك : لفاعل ، في قولك : إنّ زيداً لفاعل فيما أردت من المعنى ، ولحقت (اللام) الفعل المضارع كما لحقت الاسم ؛ لأنّ (اللام) لا تلحق فَعَلَ ، وتَلحق (السين ، وسوف) الفعل المضارع نحو : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، لمعنى كما تَلحق (الألف ، واللام) الاسماء للمعرفة[2] ، وهو مذهب البصريين[3].

وعلل المبرد سبب إعراب الفعل المضارع ؛ لمضارعته الاسم ، وذلك بدخول الزوائد الأربعة ـ أحرف المضارعة ـ ومجموعة في كلمة (أنيت) التي بدخولها على الفعل يصلح للحال والاستقبال ، وغير ذلك لم يجبْ أن يُعرب شيء منها ، كون الاسماء

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ١٤ .

(٣) ينظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٢٧ .

لها الإعراب وليس للأفعال[١]. و ذكر ابن السراج في تعليله ((أمّا الفعل المعرب فقد بينا أنّه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة ، وهذا الفعل إنّما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها ، والإعراب في الأصل للأسماء ، وما أشبهها من الأفعال أُعرب ، كما أنّه إنّما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها ، ألا ترى أنّك إنما تُعمِلُ (ضاربًا) إذا كان بمعنى يفعلُ ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا ، فإن كان بمعنى (ضربَ) لم تعمله ، فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب))[٢]. واعتل بها السيرافي أنّ الأفعال التي تكون في أولها الحروف الزوائد الأربعة ، ولما شابهت هذه الأفعال الاسماء ومضارعتها لها في أشياء ، شبهت هذه الأفعال بالأسماء وصُرِّفت تصريفها ، فصار اللفظ الواحد يدل على أكثر من معنى كما هو الحال في الاسم ، فجعل مضارعتهما تامة في اللفظ وفي المعنى ؛ لأنّ كلاً منهما يدل على الحال والاستقبال[٣].

ويذكر ابن الخشاب أنّ الفعل المضارع يكون معربا ؛ لأنّه شابه الاسم ، كون الاسم شائعا غير مختص إذا كان نكرة ، فإذا دخلت عليه (أل) التعريف صار مختصا ، كما أنّ الفعل يكون شائعا لدلالته على الحال والاستقبال ، فإذا دخلت عليه (السين ، وسوف) اختصّ بالاستقبال ، وشابه الفعل المضارع الاسم في دخول لام الابتداء على الفعل كما هو دخولها على الاسم نحو : إنّ عبدَ الله ليفعلُ ، وافق قوله : إنّ عبدَ الله لفاعلٌ ، فدخلت لام الابتداء على المضارع كدخولها على الاسم[٤] .

والأفعال المضارعة معربةٌ بإجماع النحويين الكوفيين والبصريين ، ولكنهم اختلفوا في علة إعرابها ، فالكوفيون يرون أنّها معربة ؛ كونها دخلها المعاني

---

[١] ينظر : المقتضب : ٢ / ١ .

[٢] الأصول في النحو : ٢ / ١٤٦ .

[٣] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ١٩ .

[٤] ينظر : المرتجل : ٢١ ـ ٢٢ ، والأصول في النحو : ١ / ٤٢ .

المختلفة والأوقات الطويلة ، فردّ أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ المعاني المختلفة يبطل بالحروف (ألا) قد تصلح للاستفهام ، والعرض ، والتمني ، وكذلك (مِنْ) تأتي لمعانٍ مختلفة منها ابتداء الغاية ، والتبعيض ، والتبيين ، والزيادة للتوكيد ، وغيرها من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنّه لا يُعرب منها شيء ، أمّا (الأوقات الطويلة) ، فيبطل هذا الرأي الفعل الماضي ، كون زمنه أطول من المستقبل ، فالأوْلى ان يكون معربا ؛ لأنّ الماضي يأتي مستقبلا ، ولا يأتي العكس ؛ فالماضي يستحق الاعراب إنْ كان طول الزمن يُوجب الإعراب ، فلما لم يكن الماضي معربا دّل على أنّ المضارع هو المعرب[١] .

ذكر ابن يعيش أنّ الفعل المضارع معربٌ لشبهه الاسم ، وشبهه بما في أوّله من الزوائد الأربع المجموعة في كلمة (أنيت) نحوُ: (أقوم ، ونقوم ، ويقوم ، وتقوم) ، فأُعرب لذلك ، وما أوْجب له الإعرابَ ليست الحروف الزائدة ، بل لَمّا دخلت عليه ، صار على صيغة مشابهًا للاسم ، والمشابهةُ هي التي أوجبت له الإعراب[٢]، ومَن قال في علة مشابهة المضارع للاسم أيضا العكبري ، وابن الحاجب ، الميلاني ، والأشموني[٣] .

ومن النحويين المحدثين قال عباس حسن : ((المضارع قد تغيّرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة ، والعوامل التي تعاقبت عليه ، فأشبه الاسم من الجهة ، فأعرب مثله))[٤]، وافقه الدكتور مهدي المخزومي في أنّ اختلاف علامة آخر الفعل المضارع تدل على معانٍ ليست إعرابية تعاقبت عليه ، كما اختلفت العلامات في آخر الفعل الماضي وتعاقبت نحو : (كتبَ ، وكتبُوا ، وكتبْت) بالفتحة ، والضمة ، والسكون ،

---

[١] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٤٤٧ .

[٢] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢١٠ ـ ٢١١ .

[٣] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٢٠ ـ ٢١ ، شرح الوافية نظم الكافية : ٣٤٠ ـ ٣٤١ ، شرح المغني في النحو : ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٢ ،

[٤] ينظر : النحو الوافي : ١ / ٨٦ ـ ٨٧ .

ولم يذكرْ النحويون أنّه معربٌ[١] ، ويمكن لنا القول هنا أن الفعل الماضي يتغير آخره بتغيّر الضمائر المتصلة به ، والفعل المضارع تتغير علامة آخره بحسب العوامل إمّا ناصب أو جازم .

أما الدكتور فاضل السامرائي ، فقد وافق النحويين القدامى في أنّ المضارعة تعني شبه الفعل المضارع بالاسم ، فالفعل المضارع يقصد به الفعل المشابه للاسم[٢] .

ويتضح مِمّا سبق أنّ الفعل المضارع يكون معربا ؛ لشبهه الاسم ، وذلك ما أجمع عليه النحويون القدامى وبعض المحدثين ـ كما سبق ـ وبعد تتبع علل النحويين في إعراب الفعل المضارع وجدت أنّ ابن حمدون قد تابع النحويين في علة إعراب الفعل المضارع .

---

(١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٣ .

(٢) ينظر : معاني النحو : ٣ / ٢٨٠ .

٢ـ علّة رفع الفعل المضارع :

قال ابن حمدون : ((وفي النظم إشعار بذلك كما قال المكودي ؛ لأنّه علّق الحكم الذي هو الرفع على الوصف المناسب الذي هو التجرد ، فيشعر بعلة رفعه ... ، وقال ثعلب : رافعه شبهه بالاسم[١] ، وقال الكسائي : رافعه حرف المضارعة[٢] ، والقول بالتجرد وهو أشهر الأقوال))[٣].

بعد أنْ استعرض ابن حمدون أقوال النحويين السابقين في علة رفع الفعل المضارع ، رجّح علة التجرد عن الناصب والجازم .

اعتل سيبويه بعلة (المشابهة) لرفع الفعل المضارع بقوله : ((اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍ على مبتدأٍ ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته : أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))[٤].

وتابعه بها المبرد ، ورأى أنّ الفعل المضارع يرتفع إذا جاء موضع الاسم المرفوع كان مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا ، فمجيئه موضع الاسم هو الذي رفعه ، فلا ينصب في موضع الاسم المنصوب ، ولا يخفض في موضع الاسم المخفوض ؛ لأنّ الافعال لا

---

[١] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢١٩ ، وقطر الندى وبل الصدى : ٥٧ .

[٢] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٢٢٠ ، وقطر الندى وبل الصدى : ٥٧ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٤٣ .

[٤] الكتاب : ٣ / ٩ ـ ١٠ .

خفض فيها ، وكونه لا يعمل في الفعل ما يعمل في الاسم ، فيكون الفعل مرفوعا إلّا عند دخول عامل النصب أو الجزم[١].

وافق ابن السرّاج سيبويه والمبرّد في علة إعراب الفعل المضارع ؛ بسبب وقوعه موقع الاسم ، فمتى لا يصح أن يقع الفعل المضارع موضع الاسم لم يجز رفعه ، وقال : ((اعلم أنّ الفعل أُعرب ما أُعرب منه ؛ لمشابهته الاسماء ، فأما الرفع خاصة فإنّما هو لموقعه موقع الاسماء ، فالمعنى الذي رُفعت به غير المعنى الذي أُعربت به))[٢] . وتبعه في ذلك السيرافي فرأى أنّ الفعل المضارع يُرفع ؛ بسبب وقوعه موقع الاسم لا لمشابهته الاسم ، على قول سيبويه ، وسائر البصريين[٣] .

وكذلك اعتمد هذه العلة ابن الورّاق ، وابن جني ، وابن برهان العكبري ، وابن الخشاب ، والعكبري[٤] ، وكل ما ذُكِر من علل في رفع الفعل المضارع وقوع الفعل موقع الاسم ، هو مذهب البصريين[٥].

ذكر الفرّاء (ت : ٢٠٧هـ) سبب رفع الفعل المضارع ، فغيّر في لفظه ، وقال : ((يرتفع الفعل بسلامته من النواصب والجوازم))[٦] ؛ لأنّ النواصب والجوازم الفاظ وحروف ، ووقوعه موضع الاسم ليس بلفظ ، فصار الرافع له خلوه من حروف النصب والجزم ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون مع كل ما واجهه من اعتراضات قال به طائفة من

---

[١] ينظر : المقتضب : ٢ / ٥ .
[٢] الأصول في النحو : ٢ / ١٤٦ ـ ١٤٧ .
[٣] شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣ / ١٩١ .
[٤] ينظر : علل النحو : ١٨٧ ـ ١٨٨ ، واللمع في العربية : ١٢٤ ، وشرح اللمع : ١ / ٢٩ ، والمرتجل : ٢٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٢٥ .
[٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ٣ / ١٩١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٢٠ .
[٦] شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣ / ١٩١ .

النحويين منهم : ابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام ، وخالد الأزهري[١]، وردّ أبو البركات الأنباري عليهم ؛ كونهم قدّموا النصب والجزم بكلامهم على الرفع ، وهذا لا يجوز ؛ بسبب أنّ الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ؛ فلذا يجب أن يتقدّم الرفع على النصب ، وهو أوْلى ، ودليل على أنّ قولهم فاسدٌ ؛ لمخالفتهم الاجماع[٢] .

والكسائي (ت : ١٨٩هـ) ذهب إلى أنّ العلة في رفع الفعل المضارع الحروف الزائدة في أوله المجموعة في كلمة (أنيت) ، وأفسد هذا الرأي أبو البركات الأنباري ، وسبب ذلك أنّ هذه الحروف الزائدة لو كانت تعمل الرفع لَمَا جاز في الفعل المضارع النصب والجزم معها ، ولا تدخل عوامل النصب والجزم على عامل الرفع ، ووجوب نصب الفعل المضارع ، وجزمه بدخول العوامل مع هذه الزوائد ، دلّ ذلك على أنّها ليست هي عامل الرفع[٣] .

وذهب المخزومي من النحويين المحدثين إلى أنّ علة رفع الفعل المضارع معنوية ، هي أنّ دخول (لم ، ولما) على المضارع جعلت دلالته على الماضي ، وأنّ (أنْ ، ولن) تخلصان الفعل المضارع للمستقبل ، وأنّ تجرده عن العوامل دلّ على الحال والاستقبال ، وأنّ تغيّر علامة أخر الفعل هو ليس بسبب طروء معانٍ إعرابية ، ولا عوامل نصب أو جزم ؛ ليصير معرباً ، كما ذكره النحويون ، وكما ظلّلتهم فكرة العامل ، فأوهمتهم أن تغيير آخر الفعل هي آثار لفظية أو معنوية[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : ٣٤٣ ، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١ / ٢٢٨ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : ٥٧ ، والتصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :٢ / ٣٢١ ، وشرح جمل الزجاجي ،لابن عصفور :١/ ٦٢ .

(٣) ينظر : علل النحو : ١٨٨ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٢٣ .

(٤) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه : ١٣٤ .

ومِمّا سبق ، وبعد تتبع علل النحويين في رفع الفعل المضارع ، وجدتُ أنّ ابن حمدون قد تابع الكوفيين ؛ وذلك لترجيحه لرأيهم ، ويترجح للباحث أنّ العلة في رفع الفعل المضارع هو التجرد عن الناصب والجازم ؛ لأنّ الفعل المضارع يتغير آخره إذا دخلت عليه إحدى أدوات النصب ، أو الجزم .

٣- علة إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف آخره في الجزم :

قال ابن حمدون : ((مذهب سيبويه أن الجازم لمّا دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها ، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ، فحذفوا حرف العلة ؛ للفرق المذكور ، فهو محذوف عنده لا به))[١] .

يتبين أنّ العلة عند سيبويه هي علة (فرق) ، وقد بسّطها في قوله : ((واعلم أنّ الآخر إذا كان يُسَكّن في الرفع حُذِف في الجزم ؛ لئلّا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع ، وذلك قولك : لم يرمِ ، ولم يغزُ ، ولم يخشَ ، وهو في الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمي ، وهو يغزو ، وهو يخشى))[٢] ، وتابعه الزجاجي في هذه العلة[٣] ، وتابعهما ابن حمدون فيها .

أمّا المبرد فاعتلّ بعلة (القياس) ، فقد ذكر أنّ الفعل المضارع الذي آخره ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ ، تحذف هذه الحروف عند الجزم ؛ كون الجزم يعمل على حذف الآخر ، فإن كان متحركا حُذِفت الحركة ، وإن كان ساكنا حذف الحرف مع بقاء ما قبله على الحركة التي كان عليها ، نحو : لم يغزُ ، ولم يخشَ ، ولم يرمِ[٤].

ويذكر ابن السرّاج أنّ الفعل المضارع المعتل لامه يكون مخالفا للصحيح ، وذلك أنّ الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو : يغزو ، أو يرمي ، مستوٍ مع الفعل الصحيح في الرفع عند الوقف ، كقولك : يقتلُ ، ويضربُ ، أمّا إنْ وصلت خالفهما ، فتقول : هو يغزوْ عمرا ، ويرميْ بكرا ، فتسكن الواو والياء ، أما إذا دخل الجزم عليهما اختلفا عن الصحيح في الوقف والوصل ، فتقول : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، فحُذفت الياء والواو للجزم إذا لم تصادف

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٨ .

[٢] الكتاب : ١ / ٢٣ ، والتعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٩٥ .

[٣] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ١٠٣ .

[٤] ينظر : المقتضب : ٣ / ١٦٦ .

الجازم حركة يحذفها ، وحذفهما ؛ كون الحركة منهما ، وليكون للجزم دليل ، ثم ذكر أنّ الحركة في الأفعال لا تقدر ؛ لكون الإعراب فرعًا فيها ، فلا يحتج لتقديره ، فدخول الجازم حذف الحرف[١] ، فالعلة عنده علة (فرق) . وتابعه الرماني أيضاً بعلة المشابهة ، فذكر أنّ الجزم يحذف آخر الفعل المضارع المعتل ؛ لأنّ الجازم يحذف حرف العلة الساكن آخر الفعل إنْ لم يجد حركة يحذفها ؛ كون الحرف بمنزلة الحركة[٢].

وعلل ابن الورّاق ذلك بعلة (الفرق) وتبع سيبويه فيها ، فقد ذكر أنّه لا بدّ أن يكون للجزم في الفعل علامة وتأثير، عندما لم يصادف الجازم حركة إلّا الحرف الساكن حذفه ؛ ليفصل بينه وبين المرفوع [٣] .

واعتل ابن الخشاب لحذف آخر الفعل المضارع المعتل بـ (بالألف ، والياء ، والواو) بسببين ، **فالأول** : وهو علة (القياس) ، فقد ذكر أنّ علة حذف آخر الفعل المعتل ؛ لضعف الحرف الساكن ، وإنّ الحروف أشبهت الحركات ؛ لأنّ الحركات بعض من الحروف ، كما أنّ الحركات تحذف في الجزم فكذلك الحروف[٤] .

وتابع طائفةٌ من النحويين المتأخرين سيبويه بعلة (الفرق)، منهم : ابو حيان ، وناظر الجيشِ ، والأزهري ، والصبان[٥]، وهي حذف حروف العلة ؛ للفرق بين المجزوم والمرفوع ، وحذفها عند الجازم لا به ، أي : حذفها ليس بسبب الجزم فالمحذوف للجزم هي الضمة المقدرة .

---

[١] ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٦٤ .

[٢] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١ / ١٣٦ .

[٣] ينظر : علل النحو : ١٥٧ .

[٤] ينظر : المرتجل : ٧٨ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ١٧ ـ ١٨ .

[٥] ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١ / ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، وتمهيد القواعد : ١ / ٢٩١ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٨٦ ـ ٨٧ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ١٠٢ .

وعند تتبع العلل في حذف آخر الفعل المضارع المعتل عند النحويين وجدتها على علّتين :

- علة (فرق) وقال بها سيبويه[١]، ومَن تبعه ابن السرّاج ، والزجاجي ، وابن الوراق ، والرمانيّ [٢] ، والنحويون المتأخرون كأبي حيان ، وناظر الجيش ، وخالد الأزهري ، و الصبان [٣]، وتابعهم ابن حمدون .

- علة (قياس) وقال بها المبرّد[٤]، وابن الخشاب[٥] .

وبعد البحث وتتبع آراء النحويين واعتلالاتهم وجدت أنّ ابن حمدون متابع لسيبويه ، وأنّ الراجح في علامة جزم الفعل المضارع هو حذف حرف العلة في آخر الفعل ؛ وذلك للتفريق بين صورة الفعل المعتل المجزوم ، وصورة الفعل المعتل المرفوع .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٦٤ ، والإيضاح في علل النحو : ١٠٣ ، وعلل النحو : ١٥٧ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني : ١ / ١٣٦ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ١ / ٢٠٠ ـ ٢٠٣ ، وتمهيد القواعد : ١ / ٢٩١ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٨٦ ـ ٨٧ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ١٠٢.

(٤) المقتضب : ٣ / ١٦٦ .

(٥) ينظر : المرتجل : ٧٨ .

٤ـ علة جزم جواب الشرط :

قال ابن حمدون : ((ورد بأنّ الجازم كالجار، فكما أنّ الجار لا يعمل في شيئين ، فكذلك الجازم ، وأجيبُ بأنّه لما كان الجازم ؛ لتعلق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شيءٌ واحد ، فكان الجازم إنّما عمل في شيءٍ واحد))[١] .

يفهم من قول ابن حمدون أنّ الجازم للشرط والجواب هو أداة الشرط ، واعتل بعلة (اقتضاء) ؛ لأنّ الجازم يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشّرط ، فوجب عمله في الاثنين كالشيء الواحد .

واعتل سيبويه بأنّ علة جزم جواب الشرط هو ما قبله من أداة الشرط وفعلها ، وما يؤكد كلامه قول الخليل : (فآتك) انجزمت بـ (أنْ تأتني) ، كما أنّها تكون مجزومة إنْ كانت جوابا للأمر نحو : (آتني آتك)[٢] ، كقولهم الابتداء والمبتدأ عملا في الخبر[٣] ، وسميت هذه العلة بعلة (التقوية)[٤] .

وتابع المبرد الخليل وسيبويه ، واعتل بها بقوله : ((فإذا قلت : إن تأتني آتِك ، فتأتني مجزومة بـ (إن) وآتك مجزومة بـ (إن ، وتأتني) ، ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيدٌ منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبَر رفع بالابتداءِ والمبتدأ))[٥].

---

[١] حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦٣ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٢ ـ ٦٣ .

[٣] ينظر : التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

[٤] ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٢٨٨ .

[٥] المقتضب : ٢ / ٤٩ .

وتابع الخليل وسيبويه طائفة من النحويين في تعليلهم لعلة جزم جواب الشرط ، منهم أبو علي الفارسي ، وابن جنّي ، وعبد القاهر الجرجاني ، وابن الخشاب ، وابن خروف (ت : ٦٠٩هـ)[١] ، ويذكر أبو البركات الأنباري أنّ هذا القول فيه ضعف ؛ وذلك لأنّ الشرط فعل ، والاصل فيه أن لا يعمل في الفعل[٢] .

ونُسِب إلى الأخفش (ت: ٢١٥هـ) أنّ الذي عمل الجزم في جواب الشرط هو فعل الشرط [٣] ، واعتل بها ابن مالك قائلا : ((وجزم الجواب بفعل الشرط لا بأداة الشرط ، ولا بهما ، ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك))[٤] ، ونظيره من الاسماء رفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الخبر بالمبتدأ ، وقال أبو البركات الأنباري بضعفه ؛ لأنّ الفعل لا يعمل في فعل[٥] . ونقل ابن جني هذا القول عن الأخفش[٦] ، بأنّ الشرط جزم الجواب ، والجواب جزم الشرط ، وشبّه هذا القول بأنّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، وقيل أيضا : إنّ في هذا القول ضعفاً ؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل[٧] .

---

[١] ينظر : المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي : ١٧٧ ، والمسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي الفارسي : ٩٥ ، واللمع في العربية : ١٣٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٠٩٨ ، المرتجل : ١٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف : ٢ / ٨٦٣ .

[٢] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٤ ـ ٣٥٥ . و التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

[٣] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٥ ، ارتشاف الضرب : ٤ / ١٨٧٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٤ / ١٢٧٨ ، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالد الأزهري : ٢/ ٤٧٢ .

[٤] شرح التسهيل : ٤ / ٧٩.

[٥] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٥ ، و التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

[٦] ينظر : الخصائص : ١ / ١٨ ، والتصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

[٧] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٥ ، و التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

وقيل : إنّ الجازم عمل في فعل الشرط وجوابه معا ، فلما اقتضى فعل الشرط الجازم كذلك جوابه ، فتنزل الشرط والجواب كأنّهما شيءٌ واحد ، وهذا القول هو رأي جمهور البصرة ، والمحققين ، وقال بهذا الرأي ابن حمدون[١] .

والكوفيون لم يوافقوا البصريين ، ولم يعتلوا بأيّ علة مِمّا ذُكِرَ ، فهم يرون أنّ جواب الشرط جُزِمَ لمجاورته فعل الشرط ، فحملوا هذا على الجار ؛ كونه يجر بالجوار ، فيكون جزم الجواب كذلك[٢] . وذكر أبو البركات الأنباري في ردّه على هذا الرأي أنّه لا يصح ؛ كون الحمل على الجوار قليلًا ، ولا يقاس عليه ؛ لقصره على السماع[٣] .

ومن المحدثين الدكتور هادي نهر الذي قال : ((إنّه موضع خلاف لا طائل فيه ؛ لأنّ الجواب لم يكن مجزوما دائما ، فقد جوّزوا أن يأتي مرفوعا ، وقد يحرك بالفتحة والكسرة للقافية ، هذا أولا ، وثانيا : إنّ المضارع الواقع جوابا ظاهر فيه المعنى كيفما كانت حركته ، وما الجزم إلّا أمر لفظي للتخفيف أو لحُسن الرصف اقتضته طبيعة التركيب عموما ، وطبيعة فعل الشرط المجزوم دائما خصوصا))[٤] .

ومِمّا تقدّم ، وبعد تتبع علل النحويين ترجّح للباحث رأي الجمهور ، وابن حمدون في أنّ العلة في جزم جواب الشرط ، تعلق الجواب على الشرط ، فصارا كالشيء الواحد ، فكان الجازم ، وهو الأداة عملتْ فيهما معا كالشيء الواحد .

---

[١] ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢١١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١ / ٢٤٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٥٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي : ٥ / ٩٧ ـ ٩٨ ، وحاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦٣ .

[٢] ينظر : أسرار العربية : ١٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٦٢ ، والتصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠ .

[٣] ينظر : أسرار العربية : ١٧٤ .

[٤] العلة النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير) : ٧٠ .

المطلب الثاني : الأمثلة الخمسة

١ـ علة إعراب الأمثلة الخمسة بـ (النون) :

قال ابن حمدون : ((إنّما أُعربت هذه الأمثلة بالنـون ؛ لأنّـه لما اشتغل محـل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف ، وبالضمة ليناسب الواو ، وبالكسرة ليناسب الياء ، لم يكن الإعـراب فيـه ، ولا موجبٌ للبنـاء ، فجُعِلت هذه النـون بـدلا من الضمـة ؛ لمشابهتها للواو في الغنّـة ، وفي إدغامها فيها نحو : من والٍ ، وأُخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي : الألف أو الواو أو الياء ؛ لأنّ الضمير المرفوع كالجزء لاسيّما إن كان الضمير حرفا من حروف اللين ... ، وبعضهم زعم أنّ الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال))[١].

ذهب ابن حمدون إلى أنّ النون في الأمثلة الخمسة علامة لإعرابها ، وهو يتابع سيبويه وجمهور النحويين[٢] ، واعتل بعلتين (التعذر ، والمشاكلة) ، وذهب بعض النحويين إلى أنّ علامة الإعراب في الأمثلة الخمسة ليست النون ، وإنّما حركة أو سكون مقدرٌ على (لام) الفعل ، وهو مشابه لأعراب التثنية وجمع المذكر السالم ، وأبطل ابن مالك هذا الرأي[٣].

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٦٥ .

[٢] ينظر : الكتاب : ١ / ١٩ ، والمقتضب : ٤ / ٨٢ ، والأصول في النحو : ١ / ٤٨ ـ ٤٩ ، والإيضاح في علل النحو : ٧٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ١٥١ ، وعلل النحو : ٢٠١ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني : ١٢٩ ـ ١٣٠ ، والمرتجل : ٧٥ ، وأسرار العربية : ١٦٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٢٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٧ ، والتذييل على التكميل : ١ / ١٨٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٧٨ .

[٣] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٠ ـ ٥١ ، وهمع الهوامع : ١ / ١٧٢ .

أما العلة في إعراب الأمثلة الخمسة بـ (النون) ، فالجمهور على فريقين ، الأول : أنّ العلة فيه علة (تعذّر) ؛ لأنّه حين تعذّر إعرابها بالحركات ناب الحرف عنها ، ووجه التعذّر م فيه : حين اشتغل محل الإعراب في هذه الحركات لتناسب ما بعدها ، فالفتحة تناسب الألف ، والضمة تناسب الواو ، والكسرة تناسب الياء كقولك : تضربَان ، وتضربُون ، وتضربِين ، فظهور الحركات على آخر الفعل وهو محل الإعراب يتعذر[١] ، وقال بها ابن حمدون .

أما الفريق الثاني فجاؤوا بعلة (المشاكلة) على وجهين ، الأول : أنّ النون تكون علامة لإعراب الأمثلة الخمسة ؛ لقربها من حروف اللين ؛ بسبب الغنّة [٢]، وقال بها ابن حمدون أيضًا .

والوجه الثاني ما جاء به الرماني ؛ كون هذه الأمثلة الخمسة هي نظير لأسماء التثنية وجمع المذكر السالم ، فأُعرِب المثنى والجمع بالحروف ، فكذلك الأمثلة الخمسة أُعربت بالحروف[٣] .

ومن النحويين المحدثين مَن علل إعراب الأفعال الخمسة بالنون ، فقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنّ العلة في إعراب الأفعال الخمسة بالنون وسبب اتصالها بالأفعال الخمسة ؛ لحفاظها على علم المثنى والجمع والتأنيث ؛ فإذا النون حُذِفت أدى ذلك إلى التغيير ، فالنّون فيها تقي الألف والواو والياء الحذف ، فالنون عنده هي للوقاية[٤].

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ١٥١ ، المرتجل : ٧٥ ، وأسرار العربية : ١٦٨ .

[٢] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ١٥١ ، المرتجل : ٧٥ ، وأسرار العربية : ١٦٨ ، وشرح المفصل : ٧ / ٨ ، وحاشية ابن حمدون : ١ / ٦٥.

[٣] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١٢٩ ـ ١٣١ .

[٤] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

ويتضح مِمّا سبق وبعد تتبع آراء النحويين في أنّ النون في الأمثلة الخمسة علامة لإعرابها ، فترفع بثبوتها وتنصب وتجزم بحذفها ، وهو ما ذهب إليه ابن حمدون متابعًا للجمهور ، فمَنْ اعتلّ بالتعذر ، بسبب تعذر إعرابها بالحركات ناب الحرف عنها ، وتابعهم بها ابن حمدون ، والأوْلى عند الباحث بمَنْ اعتل بالتّعذر ، كون ذكر الجمهور أنّه يمتنع الإعراب بالحركات وهو الأصل ، وكذلك يفهم من الاعتلال بالمشاكلة أنّ الأفعال الخمسة تعرب بـ (الألف ، والواو ، والياء) كما في التثنية وجمع المذكر السالم عند بعض النحويين ، وهو ليس كذلك .

الفصل الثالث

المبحث الثاني

العلّة النحويّة في الفعلِ المبنيّ

المطلب الأول :- الفعل الماضي .

المطلب الثاني :- الفعل المضارع .

المطلب الأول : الفعل الماضي

١ـ علّة بناء الفعل المَاضيّ على حركةٍ لا على سكونٍ :

قال ابن حمدون : ((فإنْ قلتَ : ما وجه بناء الماضي على حركة مع أنّ الأصل في المبني أن يسكن ؟ قلتُ : لشبهه بالمضارع ، والمضارع معربٌ فما أشبهه لا أقلّ أن يُبنى على حركة ، ووجه شبهه بالمضارع أنّه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع ، فيقع صلة ، وصفة ، وخبرا ، وحالا ، وشرطا ، وجزاء ، مثال ما يجمع هذه الستة على ترتيبها : الذي طلع على سطح بيتي نزل وقد كره إن جاءني أكرمته ، ... وبُنِيَ على خصوص الفتح للخفة))[1] .

يرى ابن حمدون أنّ العلة في بناء الفعل الماضي على الحركة لا السكون ؛ شبهه بالفعل المضارع ، وكون المضارع معربا ، فأشبهه بأن بُنِيَ على حركة ، واعتل لبناء الماضي على الفتح ؛ للخفة ؛ كونها أخف الحركات ، فعلة بناء الماضي على حركة لا على سكون هي (مشابهة) ، وخصّ الفتح للتخفيف .

وذكرَ سيبويه أنّ الفعل الماضي بُنِيَ على حركة ، ولم يبنَ على الأصل وهو السكون ؛ بسبب شبهه الفعل المضارع المعرب ؛ كونه يقع موضعه في الصفة مثل : (هذا رجل ضربنا) ، فوقع (ضرب) موضع (يضرب) و (ضارب) ، ويقع موضعه في الجزاء مثل : (إنْ فعل فعلت) ، أي: إن تفعل أفعل ، وحين شابه المضارع ،لأنّ بناؤه على الحركة ليصبح له سمة على فعل الأمر ؛ لأنّه لم يشبه المضارع ، ويبنى على السكون على الأصل ، وذكر أيضا أنّ الماضي مبني على حركة تشبيها ببعض الاسماء المبنية عل حركة حتى تكون لها سمة على غير الاسماء المتمكنة نحو (علُ) فبناؤه على حركة ؛ كونه شابه المتمكن حتى يُميّزه مِن غيـر المتمـكن ، ونحـو (أولُ) و (حكمُ) كونهما في

---

[1] حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٣ .

الأصل متمكنين ، وبناؤهما على حركة لعلة ؛ لكي يميزهما من الذي في الأصل غير متمكنٍ ، فلم يسكن الفعل الماضي كما لم يسكن الاسماء هذه[١]، وتبعه في هذه العلة المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، وابن الوراق[٢] .

وعلّل الفرّاء بناء الفعل الماضي ؛ لأنّه يلحقه ألف الاثنين ، والألف هذه موجبة لما قبلها الفتح ، فالواحد يجب أن يكون محمولا عليه[٣] ، وردّ هذا الرأي الواسطي بقوله ((وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ الواحد الأصل والتثنية فرع عليه ، ولا يحمل الأصل على الفرع))[٤] .

وعلّل الزجاجي أنّ أصل حركة بناء الأفعال هي السكون ، سوى الفعل المضارع لشبهه بالاسم أُعرِبَ ، وأمّا فعل الأمر ، فقد بُنِيَ على السكون على الأصل ، أمّا الفعل الماضي فقد جاء على غير الأصل فكان بناؤه على حركة وليس على السكون[٥] .

ويعلّل ابن الخشاب بناء الماضي على حركة بقوله : ((فهذه الأفعال ، أعني الماضية ، على أصل ما تستحقه ، وهو البناء ، وبُنيت على حركة ؛ لأنّها ضارعت المضارع ، أي: شابهت مشابهة الاسماء من الأفعال ، فقويت وميزت بالبناء على حركة دون السكون ، وخصّت بالفتح ؛ لخفتها ولكثرتها ، والشيء إذا كثُر في كلامهم خصّوه بما يخِفّ عليهم استعماله لا ما يثقل))[٦] .

---

[١] ينظر : الكتاب : ١ / ١٦ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٢ / ٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٤٥ ، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ١ / ٧٧ ، وعلل النحو : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

[٣] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ٧٨ .

[٤] شرح اللمع ، للواسطي : ١٧٦ ، وينظر : شرح اللمع ، للباقولي : ٢٠٦ .

[٥] ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ .

[٦] المرتجل : ١٠٤ .

وأبو البركات الأنباري علل ذلك بأنّ الأصل في الأفعال البناء ، ولتفضيله على فعل الأمر بُنِيَ بالحركة ؛ لشبه الماضي للأسماء في الصفة نحو : مررتُ برجلٍ ضربَ ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، وأشبهه بالشرط والجزاء نحو : إنْ فعلتَ فعلتُ ، أي : إنْ تفعلْ أفعلْ ، وبما أنّ الماضي قام مقام المستقبل ، والمستقبل شابه الاسماء ، فأوجب أن يكون بناؤه على حركة ؛ لتميزه مِن فعل الأمر الذي لم يشبه الاسماء ولا شبهها ، وخُصّتْ الفتحة حركة لبناء الفعل الماضي ؛ لخفتها ، وكذلك لم يبنَ على الكسر ؛ لأنّه ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقيل لا يُحسن أن يبنى على ثقيل ، فبطل بناؤه على الكسر، وكذلك بناؤه على الضم[١] ، واعتل بها كلٌ من العكبري ، وابن الحاجب ، والرضي ، والاشموني ، وخالد الأزهري[٢].

ويتضح من علل النحويين أنّهم ساروا على تعليل سيبويه في بناء الفعل الماضي على حركة لا على سكون ؛ وذلك لشبههِ بالفعل المضارع ، وخُصّت الفتحة لا غيرها للخفة ، فكل هذه العلل هي تفسيرية أو توضيحية لتعليل سيبويه ، وبعض النحويين[٣] استخدم فضلًا عن علّة الخفة علَة (التحليل) ، وهي الأفضل والأتمّ في التعليل ، وقد قال في حدّه ابن الوراق : ((ذكر الوجوه المحتملة ثم سبرها ، أي : اختيار ما يصلح للعلّية منها ، ونفي ما عداهُ))[٤] .

---

[١] ينظر : أسرار العربية : ١٦٤ ـ ١٦٥ .

[٢] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٥ ـ ١٦ ، شرح الكافية للرضي : ٤ / ١١ ، شرح الأشموني :١ / ٢٣ ، التصريح على التوضيح :١ / ٥٠ .

[٣] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ٧٧ ، وأسرار العربية : ١٦٤ ـ ١٦٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٤٧٨ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٣ .

[٤] علل النحو لابن الوراق : ١٥٨ ، وينظر : الاقتراح للسيوطي : ٨٥ ، وفيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي : ٢ / ٩٧١ ، وأصول التفكير النحوي لعلي ابو المكارم : ٢٢١ ، وفي أدلة النحو لعفاف حسانين : ١٦٣ ، وظاهرة الإعراب ،لأحمد سليمان ياقوت : ١٧١ .

كما حازَ تعليل سيبويه على عناية النحويين القدامى ، كذلك النحويون المحدثون ، فذكر مهدي المخزوميّ أنّه : ((كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي ، وفعل الأمر مبنية على أساس من فهم واعٍ لطبيعة الفعل ، ولإباءِ الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحمل معنى من المعاني الإعرابية كما يتحمله الاسم))[٢] .

يتبيّن للباحث مِمّا تقدّم أنّ ابن حمدون تابع في تعليله تعليل سيبويه ، وهو مذهب جمهور البصريين في تعليلهم لبناء الفعل الماضي على حركة ، وهي الفتحة ؛ لشبهه بالفعل المضارع ، وخصّ الفتحة ؛ لكونها أخف الحركات .

---

[٢] في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٣٤ ـ ١٣٥ .

٢ـ علّة اختصاص دخول تاء التأنيثِ الساكنة على الفعلِ الماضيّ :

قال ابن حمدون : ((ولا تُحركُ إلّا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾[١] ؛ لأنّ همزة الوصل تحذف في الدرج ، أو للنقل نحو : ﴿ قَالَتُ أَمَّةٌ ﴾[٢]، وأما متحركة ، فهي مختصة بالاسم كانت حركتها إعرابا نحو فاطمةُ ، أو بناء نحو : ثمتْ وربتْ ، فهي لغة بعض العرب ، وليست للتأنيث أصلا خلافا للأزهري ، واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل ؛ لأنّ الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطى الخفيف للثقيل ؛ ليقع التعادل))[٣].

قيّد التاء التي تدخل على الماضي بالساكنة ؛ كي يفصل بينها وبين المتحركة الداخلة على الاسماء واخصّ التاء بالساكنة ، بسبب أنّ الاسم يكون خفيفا ، والفعل يكون ثقيلا ، فيعطى أخف الحركات وهو السكون ؛ ليقع التعادل ، ويفهم من كلامه أنّ سبب دخول (التاء) على الفعل للدلالة على تأنيث فاعله . والعلة عنده علة (معادلة) .

وسيبويه علّل سبب دخول التاء على الفعلِ الماضي ، هو للتفريق بين المذكر المؤنث نحو : قالتْ جاريتاك ، وجاءتْ نساؤُك ، ولم يكن في الفعل علامة إضمار ، فجاءوا بالتاء ؛ لتدل على أنّ الفاعل مؤنث ، ولم يكن مضمراً كالواو والألف ، بل علامة للتأنيث كالهاء التي ليست باسم في (طلحة)[٤].

وذكرَ ابن الخشابِ علّة دخول التّاء على الفعل الماضي وخصّ الساكنة قائلاً : ((تاء التأنيث تدخل الأسماء على حد، وتدخل الأفعال على غير ذلك الحد في المعنى، فلذلك

---

[١] سورة الحجرات : من الآية : ١٤ .

[٢] سورة الأعراف : من الآية : ١٦٤ .

[٣] حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٤ .

[٤] ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٧ ـ ٣٨ .

اختلف حكماها في اللفظ ؛ لأنّ التي تلحق الأسماء تلحقها لمعنى يصح وجوده في الاسم حقيقة ، وهو التأنيث ، وتتناول لفظ الفعل لمعنى لا يصح وجوده في الفعل حقيقة ، إذ الأفعال لا يكون منها مذكر ، ومنها مؤنث على الحقيقة ، فدخول التاء (الساكنة) فيها إنّما هو للدلالة على تأنيث فاعلها))[١].

واعتل العكبري بدخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي ؛ بدلالتها على أنّ الفاعل مؤنثٌ فقط لا الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يُؤنث ، ولا تتصل تاء تأنيث متحركة بالفعل الماضي ، وإنمّا تجدها في الاسماء خاصة كـ : (فاطمةَ) كما تتصل بالحرف نحو : (رُبَّتَ ، وثَمَّتَ)[٢] .

ذكر ابن يعيش اتصال تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي كقولك : قامت هند ، وقعدت جُمْل ، وتكون مخالفة لتاء التأنيث من وجهين : المعنى ، ومن جهة اللفظ ، فالمعنى ، فتاء التأنيث التي تلحق الاسماء ، فهي لتأنيث الاسم التي تدخل عليه ، نحو : قائمةٌ ، و قاعدةٌ ، وامرأةٌ ، والتي تلحق الأفعال إنّما تدخل ؛ لتأنيث الفاعل ، ويُعلم بأنّ الفاعل مؤنث من قبل ذكره ، وما دلّ على أنّه الذي قُصِد بالتأنيث هو الفاعل ؛ لأنّ الفعل تأنيثه لا يصح ، كون الفعل جنس ؛ لأنّه شائع ، والشيء إذا شاع ، فتذكيره أحق به من تأنيثه ، ومن جهة اللفظ ، فتاء التأنيث المتصلة بالاسم تكون في الوصل متحركة ، والمتصلة بالفعل تكون ساكنة[٣] .

وذكر ابن عصفور علّة لحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي بقوله : ((فإنْ قيل : ولعل الفعل مؤنث ، بدليل لحاق علامة التأنيث له ، بدليل قولهم : (قامتْ هندُ) ، فالجواب: إنّ هذه التاء لُحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أنّها تثبت مع المؤنث

---

[١] المرتجل : ١٩ .

[٢] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥١ ، وأسرار العربية : ٦٢ .

[٣] ينظر : شرح المفصل : ٥ / ١٥٠ ـ ١٥١ .

ويسقط مع المذكر ، ولو كانت لتأنيث الفعل ؛ لثبتت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكرا، أو مؤنثا))[١].

أمّا ابن مالك فقد علّل دخول تاء التأنيث الساكنة ؛ وهي علامة يتميز بها الفعل الماضي المتصرّف نحو : ضربَ ، وغير المتصرّف نحو : نِعْم ، فالأمر مستغنٍ عنها بـ (ياء) المخاطبة نحو : افعلي ، والمضارع بـ (تاء) المضارعة في أوله نحو : تفعلُ[٢].

وذكر الرضـــيّ أنّ تاء التأنيث الداخلــة على الفعل الماضي جاءت ساكنة ؛ لتفرّق بين التي تدخل على الاسم والتي تدخل على الفعل الماضي ، فحُرّكت في الاسم ؛ لأنّه أخف من الفعل ، وسُكّنت للفعل لثقله [٣].

وعلّل عباس حسن من المحدثين دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعلِ الماضي ؛ للدلالة على أنّ الفاعل مؤنث[٤] . أما الدكتور فاضل السامرائي ، فقد سار على ما ذهب إليه ابن يعيش في تعليله[٥] .

ويتبين مما سبق أنّ العلة في لحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي ؛ للدلالة على أنّ الفاعل مؤنث لا الفعل ، كون الفعل لا يؤنث ؛ لكونه جنساً ، وإنّ سبب اختصاص تاء التأنيث الساكنة بالفعل الماضي ؛ لأنّ الفعل ثقيل والسكون أخف الحركات ، فأُعطيَ الخفيف وهو السكون للثقيل ، وهو الفعل ؛ ليحصل التوازن ، وهذا ما اعتل به ابن حمدون متابعاً به أكثر النحويين الذين سبقوه .

---

[١] شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٥١٤ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٤ ـ ١٦ .

[٣] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ٤ / ٩ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٥ .

[٤] ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٧٦ ـ ٧٧ .

[٥] ينظر : معاني النحو : ١ / ٤٢ ـ ٤٣ .

٣ـ علّة عدم دخول (لامُ) الابتداءِ على الفعلِ الماضيّ إذا كان خبرًا لـ (إنّ):

قال ابن حمدون : ((... ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من (قد) ؛ لعدم شبهه بالاسم))[١] .

يتبيّن من كلام ابن حمدون أنّ (لام) الابتداء لا تصحب الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد) ؛ والسبب في ذلك لعدم شبهه بالاسم وبعده عنه ، والعلة عنده علة (زوال المشابهة) ، وإنّما يصح دخولها على الماضي إذا قُرِن بـ (قد) لشبهه بالمضارع ؛ بسبب قرب زمانه من الحال والمضارع شابه الاسم ، وشبيه الشبيه شبيه[٢] .

وعلّل ابن السرّاج عدم دخول (لام) الابتداء على خبر إنّ إذا كان فعلا ماضيا كما تدخل على خبر إنّ إذا جاء اسما نحو : إنّ عمراً لقائمٌ ، وإنّ بكراً لأخوك ، فلا يصح إقامة الفعل الماضي (قام) مقام الاسم (قائم) فلا تقول : إنّ زيداً لقام ، وأنت تريد لام الابتداء[٣]. وذكرَ أبو البركات الأنباريّ أنّ علّة عدم دخول لام الابتداء على الفعل الماضي ؛ لبعده عن شَبَهِ الاسم ، فلم يجز قولك : إنّ زيداً لقام ؛ لأصبح في الكلام خُلْفًا[٤]، أي: محال يخالف المعقول .

وتابع العكبري أبا البركات الأنباري بأنّ (لام) الابتداء لا تدخل على فعل الأمر، ولا على الفعل الماضي ؛ لعدم شبههما بالاسم ، وحق هذه اللام أن تدخل على المضارع ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فدخولها على المضارع ، كقوله تعالى:﴿ الحجر النحل الإسراء ﴾[٥] ،

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧٥ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٧٥ .
[٣] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٤١ .
[٤] ينظر : أسرار العربية : ٣٥ .
[٥] سورة النحل : من الآية : ١٢٤ .

فلشبه المضارع بالاسم دخلت عليه لام الابتداء[١] .

وعلّل ابن يعيش ذلك بقوله : ((وأمّا دخولها على الماضي، فإنّ الأكثر أن تدخل مع (قَدْ) ، وذلك أنّ أصل هذه اللام الابتداءُ ، ولامُ الابتداء لا تدخل على الماضي المحض ، فأُتي بـ (قَدْ) معها ؛ لأنّ (قَدْ) تُقرِّب من الحال ، والذي حسّن دخولها على الماضي دخولُ معنى الجواب فيها ، والجوابُ كما يكون بالماضي ، كذلك يكون بالمستقبل ، فجوازُ دخولها على لفظ الماضي لِما مازَجَها من معنى الجواب ، ودخولُ (قَدْ) معها قَضاءٌ من حقّ الابتداء ، وذلك نحو قولك : واللهِ لقد قمتُ ، قال الله تعالى: ﴿ الفرقان الشعراء النمل القصص العنكبوت ﴾[٢]...))[٣].

ذكر خالد الأزهريّ العلّة بقوله : ((وأجاز الجمهور: إنّ زيدًا لقد قام ، لشبه الماضي المقرون بـ (قد) بالمضارع ؛ لقرب زمانه من الحال ، والمضارع شبيه بالاسم ، ومشابه المشابه مشابه)) [٤] ، وهو رأي ابن حمدون[٥] ، وتابع السيوطي مَنْ سبقه من النحويين في تعليله لمنع دخول اللام على الفعل الماضي[٦] .

ومِن المحدثين عباس حسن الذي ذكر أنّه لا يصح في نحو : إنّ الطيارة لأسرعتْ ؛ كون خبر (إنّ) قد جاء فعلاً ماضيًا ، و (لام) الابتداء لا تدخل على الماضي المتصرّف غير المقرون بكلمة (قد) ، لكنها تدخل على الاسم وتسمى المزحلقة ، وتدخل على الفعل

---

[١] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٤ .

[٢] يوسف : من الآية : ٩١ .

[٣] شرح المفصل : ٥ / ١٤١ .

[٤] التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٣ .

[٥] ينظر : حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧٥ .

[٦] ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٠٥ ـ ٤٠٦ .

المضارع ؛ لشبهه بالاسم ، أمّا أذا كان الفعل الماضي متصرفا بشرط أن يقرن بـ (قد) فيجوز أن تصحبها اللام نحو : إنّ العلمَ لقد رفع صاحبه ؛ لأنّها تقرب الماضي من الحال ، كما تقرب المستقبل من الحال أيضا[١].

ومِمّا سبق يتضح للباحث من اعتلال النحويين القدامى ، والمحدثين أنّ ابن حمدون تابع النحويين في اعتلالهم لعدم دخول (لام) الابتداء على الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد) ؛ لعدم شبهه بالاسم ، وبعده عنه .

---

[١] ينظر : النحو الوافي : ١ / ٦٦٠ ـ ٦٦١ .

٤ـ علّة فعلية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) :

قال ابن حمدون : ((فعلان غير متصرفين نِعْمَ وبِئْسَ ،قول المكّودي : ومذهب البصريين ... واستدلوا على ذلك بأمور منها : اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله ﷺ : ((مَنْ توضأ يوم الجُمُعة فبها ونعمتْ))[١]، أي: الرخصة التي هي الوضوء ، وتقول : بئست المرأة هندٌ ، وتاء التأنيث من علامة الفعل الماضي كما مرّ))[٢].

استعرض ابن حمدون قول المكّودي الذي نسبه للبصريين الذي نصّ بفعلية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ؛ لأنّهما تتصلُ بهما تاء التأنيث الساكنة ، وهي تختص بالدخول على الفعل الماضي ، فلا يصح ما تتصل به تاء التأنيث الساكنة أن يكون اسما ، ومثلوا لها كما سبق في الحديث النبوي :(فبها ونِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ المرأة هند) ، والعلة علة (تحليل) .

وذكرَ سيبويه نقلاً عن الخليلِ : ((وأما نِعْمَ وبِئْسَ ونحوهما ، فليس فيهما كلامٌ ؛ لأنهما لا تغيّران ؛ لأنَّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف ، ولا تُجريهن إذا كُن أسماءً للكلمة ، لأنَّهن أفعالٌ ، والأفعال على التذكير ؛ لأنّها تضارع فاعلًا))[٣] ، فالخليل لم يصرّح بعلة على فعلية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، ولكن يفهم من كلامه أنهنّ أفعال ؛ وذلك في قوله : لأنّهنّ أفعالٌ .

أما العلّة الدّالة على فعليتهما ، فقد اعتلّ البصريون لفعليةِ (نِعْمَ ، وبِئْسَ) بعلتين[٤] :
العلّة أولى : أنّهما لا يقعان على غير مضمر ، والاضمار يكون في الفعل .

---

[١] سنن ابي داود ، (٣٥٤) : ١/ ٩٧ . وينظر : سنن الترمذي ، (٤٩٧) : ٢ / ٣٦٩ ، وسنن النسائي الكبرى ، (١٦٩٦) : ٢ / ٢٦٧ .

[٢] حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٠٦ .

[٣] الكتاب : ٣ / ٢٦٦ .

[٤] ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٥ ـ ١٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٤ ، والأصول في النحو : ١ / ١١١ ـ ١١٢ ، والإيضاح العضدي : ٨١ ـ ٨٣ .

والعلّة الثانية : رفع (نِعْمَ ، وبِئْسَ) الفاعل بعدهما ظاهرا معرّفا على معنى الجنس كقولك : نِعم الرجل ، أي: (هو) أو يضمر ويُفسر بنكرة على التمييز كقولك : (نِعم رجلاً عبدُ الله) .

وكذلك ألحق بعض النحويين البصريين علتين أُخريين بعد علّة : تحملهما الضمير ، وعلة رفعهما الفاعل :

الأولى : اتصالهما بـ (تاء) التأنيث الساكنة وهي من علامات الفعل الماضي وخواصه ، فما تدخل عليه لا يحكم باسميته ، وهذا ما ذكره ابن حمدون وافق به مذهب البصريين[١] .

والثانية : بناء (نِعْمَ ، وبِئْسَ) على الفتح ؛ كونهما بنائهما على بناء الماضي ، فيدل هذا على أنهما فعلان ماضيان ، أما لو قيل باسميتهما ؛ لأصبحا معربتين ، وشبه الاسم بالحرف سبب لبنائه ، وليس هناك مشابهة بين الحرف وبينهما[٢] .

أما علّة اتصال تاء التأنيث الساكنة بـ (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، فإنّ الكوفيين أجابوا على اعتلال البصريين بوجهين[٣]، **الأول** : التاء هذه لا تختص بالفعل ؛ لكونها تدخل على الحرف كما في : (رُبّتَ ، وثُمّتَ) **والثاني** : هذه التاء غير واجبة لـ (نِعْمَ ، وبِئْسَ) أن يأتي مؤنثا ما بعدهما ، كسائر الأفعال الماضية ؛ لمنعه في الكلام نحو : قام المرأةُ ، وجلسَ

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٨ ، و المقتضب : ٢ / ١٤٦ ، والاصول في النحو : ١ / ١١٤ ، وشرح كتب سيبويه للسيرافي : ٣ / ١١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٤١٠ ، وأسرار العربية : ٦٩ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١١٠٢ . وائتلاف النصرة : ١١٦.

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤١٠ ـ ٤٢٢ ، وأسرار العربية : ٦٩ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٥ـ ٢٧٦ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٢٧ ، وائتلاف النصرة : ١١٧ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢١٢ ، وائتلاف النصرة : ١١٦ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٥ .

الجاريةُ ، وإنّما يجوز : نِعْمَ المرأةُ ، وبِئْسَ الجاريةُ ، ولحقتها التاء مداراة لأصل (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، ودخولهما في باب المدح والذم يدلُّ على تحولهما عن الفعلية .

فأجاب البصريون عن قول الكوفيون أنّ تاء التأنيث تختص بالفعل الماضي ؛ لأنّها تدخل على الحرف ، وغير لازمة لهما التاء ؛ وأنّ التاء في (رُبّتَ ، وثُمّتَ) هي ليست التي في(نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ) ، فقالوا : إنّ هذه التاء لتأنيث الحرف لا غير كقولك : (رُبّتَ رجلٍ أكرمته) ، فهنا التاء لتأنيث الحرف ولا تتعداه ، حتى لو كان لمذكر ، وكذلك إنّ التاء التي تلحق هي متحركة ، أما التي تلحق الفعل فساكنة ، وتحرك لعارضٍ ، وهنا اتضح الفرق(١) .

ومَنْ تابع رأي البصريين ، وقالَ بفعلية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) من المحدثين عباس حسن ، والدكتور فاضل السامرائي ، فقد ذكر عباس حسن أنّ : ((دلالة (نِعْمَ) على المدح العام ، و(بِئْسَ) على الذم العام ، واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلًا ماضيًا ، لازمًا جامدًا ، لا بد له من فاعل ، ومع أنّ كلا منهما يعرب فعلًا ماضيًا ، فإنّه متجرد من دلالته الزمنية ... ، ولجمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات))(٢) ، وذكر أنّه يجوز أن تلحق بهذه الأفعال تاء التأنيث الساكنة ، إنْ كان مرفوعها اسما ظاهرا مؤنثا ، ويكثر حذفها جوازا وإن كان فاعلها مؤنثا حقيقيا كقولك : نِعْم أو نِعمتْ فتاةُ العملِ والنشاطِ) ، و بِئْسَ أو بِئْست فتاةُ البطالةِ والخمولِ(٣) .

ومِمّا سبق يتضح للباحث بعد ذكر علل النحويين البصرين القائلين بفعلية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، واختاره ابن حمدون ، يميل الباحث إلى ترجيح ما ذهب إليه البصريون ومن

(١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٠٧ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٥ .

(٢) النحو الوافي : ٣ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، وينظر : معاني النحو : ٤ / ٢٥٤ ـ ٢٦٢ .

(٣) ينظر : النحو الوافي : ٣ / ٣٦٩ .

تبعهم في أن (نِعْمَ ، وبِئْسَ) فعلان وهو قول صائب ، لأنّ ما اعتلّ به الكوفيون على اسمية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) هي اعتلالات غير صريحة ، فما ذكره البصريون والموافقون لهم من علل قطعية في فعليتهما ، وردهم في بطلان تعليل الكوفيين ، كما سبق .

المطلب الثاني : الفعل المضارع

١ـ علّة بناء الفعل المضارعِ على الفتحِ عند اتّصاله بنوني التّوكيد :

قال ابن حمدون : ((... وبيان ذلك أنّ الفعل إما أن يكون مبنيا قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به أم لا ، ... وإنْ كان معربا قبل الاتصال نحو : هل تقومُ ؟ فإذا اتصل به إحدى النونين بُنِيَ على السكون كما هو الاصل ، فيلتقي ساكنان ، قلبنا سكون الاول فتحةً ، وينبني على القولين أنّه على الاول الفعل مبني عل الفتح ولا إشكال ، وعلى الثاني مبني على السكون المقدر فيما قبل النون المانع ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين ... وكأنّه قال محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واوٍ أو ياءٍ أو ألفٍ))[١] .

ذكر ابن حمدون بأنّ الفعل المضارع عند اتصاله بإحدى النونين صار مبنياً ؛ لبعده عن شَبَهِ الاسم ؛ ويُبنى الفعل على السكون على الأصل ؛ وسبب منع ظهور السكون ؛ لاشتغال المحل بحركة الفتحة العارضة ؛ لدرأ التقاء الساكنين ، والعلة عنده علة (حمل) لأنّه الفعل المضارع حُمِل على فعل الأمر الذي وجب تحريكه بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين ، فشبه المضارع الأمر بالفعلية ، والحركة ، واتصال نوني التوكيد به .

اختلف النحويون في علّة بناء الفعل المضارع على الفتح عند اتصاله بنوني التوكيد ، فقد ذكر سيبويه : ((اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم ؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة ، والحركة فتحةٌ ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : اعلمَنّ ذلك وأكرمَنّ زيدا ، وإما تكرمَنّه أكرمه))[٢]، أي : أنّه لو استبدل مكان الفتحة ضمة ؛ لالتبس الواحد بالجمع ، وإذا كُسِر التبس بفعل المؤنث ،

---

[١] حاشية ابن حمدون : ٢ / ١١٢ ـ ١١٣ .

[٢] الكتاب : ٣ / ٥١٨ ـ ٥١٩ .

فجُعِلت الحركة البناء فتحةً ، والعلة عنده علة (أمن اللبس) ، وسار على ما ذهب إليه سيبويه السيرافي[١] .

وعلّل المبرد بعلة (التخفيف) بناء الفعل المضارع على الفتح اذا اتصلت به نونا التوكيد ؛ كونه أخف الحركات ، نحو : هَل تضربَن زيدا ؟ وَالله لتضربَنّ زيدا [٢]، ويفهم من كلام المبرد أنّه استبعد الضمّ والكسر ، ولم يقل بهما عن بناء الفعل المضارع ؛ وذلك لثقلهما ، وسار على تعليل المبرد ابن الشجري ، وابن عصفور ، وابن النحوية[٣] .

واعتلّ الرمانيّ بناء الفعل المضارع بحمله على فعل الأمر المتصل بنوني التوكيد ، فبناء الأمر على السكون أصل ، وبُنِيَ على حركة ؛ لالتقاء الساكنين ، أي : سكون الامر وسكون النون نحو : افعلَنّ ، فشابه المضارعُ الأمرَ من جهة الفعلية ، وحركته واتصال نون التوكيد به ، كما هو الحال في حمل الفعل المضارع المبني على السكون ؛ بسبب اتصال نون الإناث به ؛ وذلك في حمله على الفعل الماضي ، نحو : (يفعلَنّ) شابه (افعلَنّ) ، كما شابه (يفعلْنَ) (فعلْنَ)[٤] ، وتابعه في هذا الصيمري[٥] ، وابن حمدون كما مرَّ .

واعتلّ العكبريّ بعلّة (التّخفيف) أنّه ما قبل هذه النون يُفْتَح في الواحد ، وذلك لأمرين[٦] : **الأول** : أنّ الضم يدل على الجمع ، والكسر يدل على التأنيث ، والسكون يدل

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤ / ٢٥٣ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٣ / ١٩ .

[٣] ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٨٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ١ / ٢٥٤ .

[٤] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١٣٣ .

[٥] ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٤٢٧ .

[٦] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ٦٧ .

على جمع النسوة ، والفتح بقيَ للواحد ، **والثاني** : لكثرة اتصال هذه النون في الواحد جُعِلَ الفتح له تخفيفا ، وتابع الخوارزمي ، وابن يعيش ، والشلوبين[١] هذا الرأي .

ومن النحويين المحدثين ، قال مهدي المخزومي : ((ما يختص بالأفعال : وهو نون التوكيد ، وهي أداة توكيد مختصة بيَفْعَل ، وأفعَل غالبا ، وبفاعل نادرًا ، وتتصل به من آخره ، فيفتح آخره باتصالها المباشر به ، كما يفتح آخر الاسم إذا لزمته هاء التأنيث ، وكما يفتح آخر (فعل) إذا اتصلت به تاء التأنيث : بدأَتْ سنةٌ جديدةٌ))[٢] .

يتضح مِمّا تقدّم أنّ العلّة من بناء الفعل المضارع على الفتح ؛ بعده عن شبهه بالاسم ، ويرجح الباحث أنّ علّة فتح الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد ، هو حمله على فعل الأمر ؛ وذلك بسبب المشابهة ؛ لأنّ فعل الأمر إذا اتصل بنوني التوكيد فُتِحَ آخره ؛ حتى يتخلص من التقاء الساكنين ، وهو الحال نفسه في فتح آخر المضارع المتصل بهما ، فالفتحة في آخر الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد هي فتحة التقاء الساكنين ، وهذا ما ذهب إليه ابن حمدون موافقا لتعليل الرماني ومَن تبعه .

---

[١] ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب ، للخوارزمي : ٤ / ١٨٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٦٨ .

[٢] ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٢٣٨ .

٢- علّة بناء الفعل المضارعِ على السكونِ عند اتّصاله بنونِ الاناثِ :

قال ابن حمدون : (((فإنْ قلتَ) : لِمَ بُنِيَ الفعل مع نون الإناث على السكون مع أنّ الماضي بُنِيَ على حركة ؛ لشبهه بالمضارع كما مرّ ، فكان بناء المضارع المشبه به هو على حركة أولى ؟ (قلتُ) : حملوا المضارع المتصل به نون الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث نحو : ضربْنَ ، فإنّ آخره ساكن لفظا ، فكل من الماضي والمضارع حُمل على الآخر ، وزعم قوم أنّ المضارع المتصل به نون الإناث معرب تقديرا بحركة مُنع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب))[1].

ذكر ابن حمدون أنّ سبب بناء الفعل المضارع المتصل به نون الإناث على السكون ؛ لحمله على الفعل الماضي ؛ لأنّه يبنى على السكون إذا اتصلت به نون الإناث نحو : (ضَرَبْنَ) ، فبُنِيَ آخر المضارع على السكون ، كما بُنِيَ الماضي مع نون الإناث على السكون ، فالعلة عنده علة (حمل) .

وجاءَ تعليل سيبويه بناء المضارع على السكونِ بحمل الفعل المضارع المتّصل بنون الاناث على الفعل الماضي المتصل بنون الاناث ، وذكر أنّ حرف الإعراب يسكن في الواحد ؛ لمشابهته الفعل الماضي المتصل بنون الإناث ، نحو : فعلْتُ ،وفعلْنَ ، فيسكن هنا ويبنى على هذه العلامة وهي السكون ، فحمل المضارع المتصل بجمع الاناث (نون الإناث) في بنائه على السكون على الماضي ، كما أُعرب المضارع لمشابهته الاسماء المستحقة للإعراب ؛ فجواز حمل المضارع على الاسماء في إعرابها ، فالأولى حمل المضارع على الماضي في بنائه على السكون ؛ لاشتراكهما في كونهما أفعالًا ، واشتراكهما بالحركة[2] .

---

[1] حاشية ابن حمدون : ١ / ٤٤ .

[2] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٠ .

وتبع علة سيبويه في بناء الفعل المضارع على السكون بعلة حمله على الماضي كثير من النحويين منهم : السيرافي ، وأبو علي الفارسي ، والرمانيّ ، وابن الخشاب ، وابن الفلاح(ت: ٦٨٠هـ)[١]. وعلل العكبري بناء الفعل المضارع على السكون لاتصاله بنون الاناث بقوله : ((والثاني نونُ جماعةِ المؤنَّث نحو : يَضْرِبْنَ ؛ لأنَّ هذِه النُّون أوجبت تسكينَ الحرفِ الأَخير في الماضي ، فوجبَ إسكانُه في المضَارع وإِنَّما كانَ ذلك لأمرين : **أَحدهمَا** : أنَّ الماضيَ سُكِّن لئلّا تتوالى أربعُ حركاتٍ ، وكذلك هوَ في المضارعِ ، وسكونُ الثّاني عارضٌ لَا يعتدُّ به وَإِن الساكنَ غيرُ حَصين ، وحَرفُ المضارعة متحرّكٌ وهو من نفسِ الفعلِ ، وإنَّ زِيادة الحرفِ نابَ مناب الحَركَة ، **والثاني :** أنّه أشْبَه الماضي في أنَّ حُروفَه باقيةٌ فيهِ وأنَّ أحدَهما يقعُ موقعَ الآخرِ فحمْلُه عليهِ في البناء أقرَبُ من حَمْل الفعلِ على الاسم في الإعراب))[٢] ، فالعلة عنده علة (حمل) لمشابهة المضارع الماضي في بقاء حروفه ، وكذلك في وقوعه موضع الماضي والعكس فحمل أحدهما على الآخر ، فحمل المضارع على الماضي أولى من حمل الفعل على الاسم في الإعراب[٣] .

وتبع النحويين القدامى في ذلك النحويون المتأخرون[٤]، وذكروا أنّ العلّة في بناء الفعل المضارع على السكون ؛ بسبب اتصاله بنون الإناث ؛ واتصالها بآخر الفعل صار حرف الإعراب وسطًا ، فلزم أن يرجع الفعل إلى أصله وهو البناء على السكون ؛ لأنّه لم

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ١٥٧ ، والتعليقة : ١ / ٤٢ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني : ١ / ١٣١ ، والمرتجل : ٣٨ ، والمغني في النحو : ٢ / ١٣٦ ـ ١٣٧ .

[٢] اللباب في علل البناء والاعراب : ٢ / ٢٨ .

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٨ .

[٤] ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٣٣٣ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٤ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٥٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٦٧ ،

يبقَ حرف اعراب ، فسكن على الأصل ، وهذا ما ذهب إليه ابو علي الشلوبين ، وابن أبي الربيع[١] .

وزعم بعض النحويين أنّ المضارع المتصل به نون الاناث معربٌ تقديرًا بحركة مُنع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب ، واعتلوا بأنّه بقي موجب الإعراب فيه ، مشابه الاسم ؛ ودلّ على بقائه معرباً بقاء موجبه شبهه بالاسم ، وهو رأي ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)[٢] ، وردّ الرماني هذا بقوله : ((وذا ليس بقياس ؛ لأنّ المانع من هذا استحالة تحريك الألف ، وليس كذلك (يفعلْنَ) ، فلا وجه له إلّا البناء على مذهب سيبويه))[٣]، ومَن تبع ابن درستويه السهيلي (ت: ٥٨١هـ) بقوله : ((وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدرٌ قبل علامة الإضمار ، كما هو مقدر قبل الياء في غلامي ، فعلامة الإضمار منعت من ظهوره لاتصالها بالفعل وأنّها كبعض حروفه ، فلا يمكن تعاقب الحركات على لام الفعل معها ، كما لم يمكن ذلك مع ضمائر الفاعلين المذكورين ، ولا مع الياء من غلامي، ولا يمكن أيضاً أن يكون الإعراب في نفس النون ؛ لأنّها ضمير الفاعل ، فهي غير الفعل ، ولا يكون إعراب شيء في غيره ... ، فثبت أنّه مقدر كما هو في جميع الأسماء والأفعال المعربة التي لا يقدر على ظهور الإعراب فيها لعلة مانعة على نحو ما تقدم))[٤] ، يعني أنّه بسبب بقاء ما يوجب الإعراب ظلّ المضارع معربا تقديرا مع نون الاناث لا مبنيا ، وجعله كالاسم الذي أُضيف إلى ياء المتكلم (غلامي) ، فمنعت ياء المتكلم الحركة أن تظهر على حرف الإعراب ، فتقول : جاءَ غلامِي ، ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامِي ، فقوله هنا الاسم معرب وليس مبنيًا ، فهو الحال نفسه في الفعل المضارع المتصل بنون الإناث ، فمنع من ظهور الحركة مانع .

---

[١] ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٩٥ .

[٢] ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٧٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٧٣ .

[٣] شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ١٣٢ ـ ١٣٣ .

[٤] نتائج الفكر في النحو : ٨٦ .

وقد ردّ أبو علي الشلوبين على السهيلي بأنّ الأصل في الفعل المضارع البناء ، والإعراب طارئٌ فيه ، فيردُّ المضارع إلى أصله عند اتصال نون الإناث به ، وهو مغايرٌ للاسم كون الإعراب فيه أصلًا لا البناء ، إذ لا سبيل لنقله عن أصله إنْ كان الأصل فيه الإعراب ، فإن حصل ما السبيل بالقول في زوال الإعراب لعارض هنا ، فالعارض لا يعتدّ به[1] .

ويتضح للباحث مِمّا سبق أنّ الصواب للقائلين ببناء الفعل المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون الاناث ، لا القائلين إنّه أُعرب إعرابًا مقدراً ، وتقدّم ذكر العلل في ذلك ، أما العلة في بنائه على السكون ؛ فبحمل المضارع المتصل بنون الإناث على الماضي المتصل بنون الإناث فشابه (يفعلْنَ) (فعلْنَ) ، فتابع ابن حمدون في تعليله سيبويه ، والجمهور.

---

[1] ينظر : شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٢٦٥ .

الفصل الرّابع

١٣٥ ـ ١٦٨

العلّة النحويّة في الحروف

الفصل الرابع

المبحث الأول

العلّة النحويّة في الحروف المُشبّهة بالفعل

١ـ علة تسمية (إنّ وأخواتها) بالحروف المشبهة بالفعل :

قال ابن حمدون : (((لإنَّ أنَّ ليتَ لكنَّ لعلَّ) إنّما عملت النصب والرفع ، وإنْ كان المناسب لاختصاصها بالاسم أنْ تعمل الجر ؛ لأنّها أشبهت أفعالا تامة متصرفة أشبهتها في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ : فلأنّها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال ، وأمّا في المعنى : فلأنّها بمنزلة أكدّت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت))[١] .

يتبيّن من كلام ابن حمدون أنّ علة تسمية (إنّ وأخواتها) بالحروف المشبهة بالفعل ، هي علة (شبه) في اللفظ والمعنى .

وبالقراءة والبحث عن تسمية هذه الحروف بالمشبهة بالفعل لم أجد هذه التسمية في كتب النحويين القدامى ، انّما جاءت هذه التسمية متأخرة ، فسيبويه أطلق عليها ((باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[٢] ، فالنحويون قد استعملوا هذه التسمية رُبّما بالاعتماد على ما ذكره سيبويه بقوله : ((وهي من الفعل بمنزلة عشرين تُصرّف تَصرف الاسماء التي اتخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع))[٣] ، أي : جاءت تسمية النحويين لها بالحروف المشبهة بالفعل بالاعتماد على تشبيه سيبويه لها بالعمل .

وفي المقتضب أنّ هذهِ الحرُوف أشبَهتْ الأفعال ؛ كونها لا تدخل إلّا على الأَسمَاء التي تدل معانيها على الترجي والتمني والتشبيه الّتي عباراتها الأَفعَال ، وتكون في قوتها دون الأَفعال ؛ وبسبب ذلك بُنِيَ آخرها على الفتح كما هو الواجب في بناء الماضي ، وهذه

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٦٨ .

[٢] الكتاب : ٢ / ١٣١ .

[٣] المصدر نفسه : ٢ / ١٣١ .

الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر ، فشابهت الفعل الذي قُدِم مفعوله نحو : ضرب زيداً عمرٌو[١].

وذهب ابن السراج إلى أنّ هذه الحروف جميعها مبنية على الفتح ؛ وذلك لشبهها الفعل الماضي الذي يجب فيه البناء على الفتح ، فتدخل الحروف الخمسة على المبتدأ فينصب ، وعلى الخبر فيرفع كقولك : إنّ زيداً أخوك ، فتشبه الفعل المُقدم مفعوله نحو : ضربَ زيدًا رجلٌ[٢].

والعلة عند أبي القاسم الزجاجي أنّ (إنّ واخواتها) شابهت الفعل ، فتنصب الاسم ؛ لمشابهتها الفعل المتعدي إلى المفعول ، فعملت كالفعل المقدّم مفعوله على فاعله كقولك : ضربَ أخاك محمدٌ ، فحملتْ هذه الحروف على الفعل الماضي المتعدي ؛ لشبهه إياه في العمل[٣] .

وابن الورّاق في تعليله ذكر أنّ هذه الحروف لا تدخل على الفعل ، بل تختص بالاسم ويُحدِث فيه معنىً ، وتكون أواخرها كالفعل الماضي ، فشاركت في لفظها الفعل ، ولزوم الاسم ، فعملت عمله وجوبا ، فقال : ((إذ لفظها لفظ الفعل ، وعملها عمله))[٤] ،يعني : أنّ مشابهة هذه الحروف للفعل تكون عندهم في بنائه ولفظه وعمله ، ولا يدل تصرفها في الكلام بأنّها حرف ؛ لأنّ هناك أفعالًا لا تتصرف ، كـ (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، فإنْ كان ما بعد (إنّ) مرفوعا لم تعرف كونها حرفاً ، فيكون عملها في الاسم بعدها يختلف عن عمل الفعل ؛ وذلك دليلٌ على حرفيّتها لا فعليتها .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٤ / ١٠٨ ـ ١٠٩ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣٠ .
(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٤ .
(٤) علل النحو : ٢٣٦ .

وقال ابن الخشاب : ((وإنّما عملت هذه الحروف هذا العمل دون غيرها من حروف المعاني إلّا الأقل ؛ لأنّها أشبهت الأفعال شبهًا قويًا ، لأنّ معانيها معاني الأفعال ، وألفاظها مقاربة لألفاظها ، فـ (إنّ ، وأنّ) بمعنى أؤكد ، و(لكنّ) بمعنى أستدرك ، و (كأنّ) بمعنى أُشَبِّهُ ، وهي مركبة من كاف التشبيه و (أنّ) التي للتوكيد ، ولتركيبها معها حكم في المبالغة صحيح ، و (ليت) بمعنى أتمنى ، و(لعل) بمعنى أترجى ، وأتوقع))[١].

وذكر أبو البركات الأنباري بأنّ (إنّ وأخواتها) عملت النصب في الاسم ، وفي الخبر الرفع ؛ كونها حرفاً مشبهاً بالفعل في تصرفه ؛ وذلك بأنّ (إنّ) كـ (مدّ) ، و(ليت) كـ (ليس) ، ولكنّ في أصلها هي (كنّ) فتركيب (لا) معها كتركيب (لو) فصارت (لكنّ) ، وكأنّ هي (أنّ) في الأصل اتصلت بها كاف التشبيه ؛ لتفيد التشبيه[٢].

وقد أحصى أبو البركات الأنباري خمسة أوجه لشبه هذه الحروف بالأفعال : الاول : في بنائها على الفتح كبناء الماضي على الفتح ، والثاني : في عدد الأحرف كما الفعل ثلاثة أحرف ، والثالث : في لزومها الاسماء فهي تدخل على الاسم كما الفعل يدخل على الاسم ، الرابع : في دخول نون الوقاية عليهما مثل : إنّني ، كأنّني ، الخامس : يكون فيها معنى الفعل ، نحو : إنّ وأنّ ، معناهما : حققتُ ، وكأنّ ، معناها : شبهتُ ، لكنّ ، معناها استدركتُ ، وليت ، بمعنى : تمنيتُ ، ولعلّ بمعنى : ترجيتُ ، فشبهها للفعل بهذه الأوجه جعل أن تعمل عمله وجوبا ؛ وذلك لكونها عبارة عن جمل لا مفردات[٣] .

---

(١) المرتجل : ١٦٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٣٧ .

(٣) ينظر : أسرار العربية : ٩٢ ـ ٩٣ .

وسار على ذلك العكبري ، وابن الخباز (ت: ٦٣٨هـ) ، وابن عصفور ، وابن إيازٍ (ت: ٦٨١هـ)[(١)] . وقد ذكر المرادي أنّ أصل الحرف المختص بالاسم ، أن يعمل الجر، ولكن (إنّ وأخواتها) خرجت عن هذا الأصل ، فعملت في الاسم النصب ، وفي الخبر الرفع ، لشبهها بالفعل[(٢)] .

وتابع النحويون المحدثون القدامى في ذلك ، فقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنّ هذه الحروف تكون عاملة ؛ لشبهها بالفعل الذي يُعدّ أقوى العوامل ، فشابهته في البناء ، وعدد الحروف مع لزومها الاسماء ، كما أنّها تقترن بنون الوقاية لمّا تدخل عليها ياء المتكلم ، وكذلك لتضمنها معاني الأفعال [(٣)] ، وتابعهم في ذلك الدكتور فاضل السامرائي[(٤)].

وخلاصة القول أنّه يتبين للباحث أنّ النحويين قد سمّوا هذه الأحرف بـ (الأحرف المشبهة بالفعل) ؛ لشبهها بالفعل كما بيّنا في تعليل النحويين في سبب التسمية ، فتعمل هذه الحروف عمل الفعل لشبهها إياه من جهة اللفظ والمعنى والعمل ، ولكن هي مخالفة للفعل في عملها ، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر ، أمّا الفعل فيرفع الاسم بعده كونه فاعلا، ثم ينصب مفعولا بعد الفاعل ، وكان هذا عملها ؛ بسبب أنْ يُحدِث فرقًا بينهما ، إذ لا يُعْلَمُ بأنّها حرف إنْ رفعت ما بعدها ، كما جاء شبهها بالماضي دون غيره ؛ وذلك لأنّها على وزنه ، وبناؤها على الفتح مثله ، فجاء تعليل ابن حمدون موافقا لمَن سبقه من النحويين .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٠ ، وتوجيه اللمع : ١٤٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٤١٥ ، وقواعد المطارحة في النحو : ٧٩ .

(٢) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٨٣ .

(٣) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٨٦ .

(٤) ينظر : معاني النحو : ١ / ٢٦١ .

٢- علة جواز تقديم خبر (إنّ واخواتها) على اسمها ، وامتناعه مع (ما) الحجازية :

قال ابن حمدون : ((لا يقال له : ما الفرق بين هذه الأحرف و (ما) الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا ، وامتنع مع (ما) لأنّا نقول : هذه الأحرف أقوى ؛ لأنّها شبيهة بالأفعال المتصرفة لفظا ومعنى كما عملت ، بخلاف (ما) الحجازية ، فلم تشبه إلّا فعلا جامدا ، وهو (ليس) في خصوص المعنى كما مرّ ، فضعُفت))[١].

يتبيّن من كلام ابن حمدون أنّه تابع النحويين في جواز تقديم خبر (إنّ وأخواتها) على اسمها إنْ كان ظرفا، أو جاراً ومجروراً ؛ لأنّ هذه الحروف شابهت الأفعال المتصرفة في اللفظ والمعنى ، وفضلا عن ذلك عملت بما بعدها ، فهي أقوى من (ما) الحجازية التي شابهت فعلاً واحداً ، فهي ضعيفة ؛ لذلك امتنع تقديم خبرها على اسمها ، والعلة عنده علة (مشابهة) .

ذكر النحويون أنّه يجوز تقدّم مرفوع هذه الحروف ، وهو الخبر على منصوبها وهو الاسم ، ولم يجوّزه إلّا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، والعلة في ذلك ؛ لتوسع العرب في الظرف والمجرور ، وعليه أكثر النحويين ، فقد أجاز سيبويه تقديم خبر (إنّ) على اسمها إنْ كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً بدليل قوله في نحو : ((إنّ فيها زيداً قائماً))[٢] .

واعتل المبرد لجواز تقديم خبر (إنّ وأخواتها) بقوله : ((أَما التَّقديم والتَّأْخير نحو : إِن منطلق زيداً ، فلا يجوز لأَنَّها حرف جامد لا تَقول فيه فعل ولا فاعل كما كنت تَقول في

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٦٩ .

[٢] الكتاب : ٢ / ١٣٢ .

كان يكون وهو كائِن وغير هذَا من الأَمثلة ولكن إِنْ كانَ الَّذي يليهَا ظرفا فكان خبرا ، أَو غير خبر جاز ، وذلكَ : إِن في الدار زيداً ، وإِنّ في الدار زيداً قائِم))[١] .

وذكر ابن السراج أنه لم يجز أن يتقدّم مرفوعها على اسمها ولا عليها ، أي : الحروف ، ولا يصح الفصل بين هذه الحروف واسمها بالخبر إلّا إذا كان ظرفا ... فيصح أن تقول : إنّ في الدار زيدًا ، وإنّ خلفك عمرًا ؛ كونهم خصّوا الظروف بذلك اتساعا ، وإنّما تقديم الظروف حسنٌ إنْ كان خبرا ؛ وذلك كون (أنّ) لا يعملُ في الظروف ، وكذلك لكثرة الاستعمال[٢] ، وتابعه في ذلك كثير من النحويين منهم : الزجاجي ، أبو علي الفارسي ، والجرجاني ، والجزولي ، وابن الخشاب ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري ، والخوارزمي (ت: ٦١٧هـ) ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن إياز ، وابن الربيع ، وابن هشام[٣] .

وفصّل الخوارزمي القول في جواز تقدّم خبر (إن وأخواتها) على اسمها بقوله : ((يجوز تقديم الخبر على اسم (إنّ) وجه الفرق بينها إذا كان خبر (إنّ) ظرفا ، وبين إذا لم يكن ظرفا أنّه إذا كان ظرفا ، فأمّا أن يكون ظرفا حقيقيا ، أو مجازيا ، بأنْ كان حرف جر ، فلئن كان مجازيا ، فالفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنّ حروف الجر وضعت للتوسط بين شيئين ، وإذا توسط بين اسم (أنّ) واسمها لم يلزم من ذلك توسّطُ حرفٍ غيرهِ بينهما ، وكذلك إذا كان ظرفا حقيقيا ؛ لأنّ الظرف الحقيقي متضمنٌ لمعنى (في) ألا ترى

---

[١] المقتضب : ٤ / ١٠٩ .

[٢] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣١ .

[٣] ينظر : الجمل للزجاجي : ٥٢ ، والإيضاح العضدي : ١١٦ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٤٧ ، المقدمة الجزولية : ١١١ ، المرتجل : ١٦٩ ، وأسرار العربية : ٩٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٥١ ـ ١٥٢ ، وشرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) : ١ / ٢٨٤ ، وشرح التسهيل : ٢ / ١٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٤٤٠ ، والبسيط في شرح الجمل : ٧٧١ ـ ٧٧٢ ، وشرح قطر الندى : ١٦٢ .

أنّك إذا قلت : خرجتُ يومَ الجمعة ، فكأنّك قلتَ : اتفق خروجي في يوم الجمعة ، وكذلك إذا قلت : جلستُ خلفك ، فكأنّك قلتَ : اتفق جلوسي في المكان الذي خلفك))[١] .

وأورد ابن إياز تعليلا نسبه إلى الخوارزمي في أنّ (إنّ واخواتها) لما تحدّد لها معمولان يمتنع أن ترفعهما ؛ كونها مشبهة بالأفعال ؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلين بغير حرف عطف ، ولا تنصبهما ؛ لأنّه لا يوجد مرفوع بالكلام ، وهذا خلاف ما وضعوه ، فيتعين أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر ، فالأولى أن يتقدم المنصوب لإظهار قوتها بخلاف (ما الحجازية) التي يمتنع الفصل بينها وبين اسمها لضعفها ، وأنّ هذه الحروف تعمل بأجماع النحويين ، و (ما الحجازية) يُختلف فيها[٢]، وهذا ما اعتل به ابن حمدون .

وعند الصّبان أنّه يجوز تقدم خبر هذه الحروف إنْ كان ظرفا أو جارا ومجرورا ؛ لتوسعهم في الظرف والمجرور ، وذكر أنّه أمتنع تقديم مرفوع (ما الحجازية) على منصوبها ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا ؛ وذلك بأن (إنّ وأخواتها) أقوى ؛ لكونها شابهت الأفعال لفظًا في أنّها تكون على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة حروف ، والبناء على الفتح ، ومعنىً ؛ تكون بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت وترجيت واستدركت ، كما أنّها شابهت فعلًا جامدًا وهو (ليس) ، والمتصرف يكون أقوى من الجامد[٣].

ويتضح مِمّا سبق أنّ هذه الحروف (إنّ وأخواتها) جاز فيها توسط الخبر بين الاسم وهذه الحروف إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا ؛ لأنّها أقوى من (ما الحجازية) التي يمتنع تقديم خبرها على اسمها ؛ ولأنّ (إنّ وأخواتها) مشبهة بالفعل لفظاً في أنّها تأتي ثلاثية ورباعية وخماسية ، ومعنىً في أنها تكون بمعنى : أكدتُ وتمنيت وترجيت

---

[١] شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) : ١ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

[٢] ينظر : قواعد المطارحة في النحو : ٧٩ .

[٣] ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٣٦٦ .

واستدركت ، وأما (ما الحجازية) فأشبهت الفعل الجامد (ليس) لا غير ، والشبه بالمعنى فقط ، فهي أضعف من (إنّ وأخواتها) .

٣ـ علة دخول (لام) الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة الهمزة :

قال ابن حمدون : ((وإنّما دخلت اللام بعد (إنّ) المكسورة ؛ لأنّها شبيهةٌ بالقسم في التوكيد))[١] .

يتضح من نص ابن حمدون أنّ علة دخول اللام على خبر (إنّ) المكسورة علة (مشابهة) في كونها شبيهةً بالقسم في التوكيد .

أجاز النحويون أن تدخل (لام) الابتداء على خبرها ، فتحدّث المبرد عن دخولها على خبر (إنّ) المكسورة بأنّه يقطع بـدخول (لام) الابتداء ما بعدها عن ما قبلها ، وحد اللام أن تكون أولا ، فلما كانت تدل على التوكيد فلا يجوز أنْ تدخل على اسم (إنّ) المكسورة حتى لا يجمع بينهما ، فدخلت اللام وحدها على خبرها ، وتكون مقدمة على الجملة ، كون الأول في الحقيقة هو الخبر ، أو يكون ما يتصل فيه بالأول فيصبح الخبر وما فيه أولا ، نحو : إنّ زيدًا منطلق ، كون المنطلقُ هو زيد ، ومثله : إنّ زيدًا لفي داره عمروٌ ، أو لعمرو يضربه ، أي : الذي عمرو يضربُه هو زيدٌ[٢] ، و سار على ذلك ابن السراج[٣] .

وذكر الزجاجي أنّ (لام) الابتداء تدخل على خبر(إنّ) المكسورة ، ولا تدخل على غيرها من أخواتها نحو : إنّ زيدًا لقائمٌ ، وإنّ زيدًا قائمٌ ، فلك أن تأتي باللام ، ولك تركها ، فاللام هنا تأكيد للخبر ، كما جاءت (إنّ) لتوكيد الكلام ، ... وقوله : ما زيدٌ بقائمٍ ، وقولك : إنّ زيدًا لقائمٌ ، فتجعل (إنّ) في الجملة مقابل (ما) ، و(اللام) مقابل (الباء) ، ولا تدخل على غير (إنّ) من أخواتها ؛ لأنّها منقطعة عمّا قبلها ، وكذلك تتضمن معانيها ، فـ (إنّ) صلة للقسم ، ومستأنفة للكلام[٤] . وتعليل ابن الوراق أنّه لا يجوز أن تغير (لام)

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧٥ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٤٤ .

[٣] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣١ .

[٤] ينظر : الجمل ، للزجاجي : ٥٣ ـ ٥٤ ، واللامات ، للزجاجي : ٦٥ ـ ٦٦ .

الابتداء حال (إنّ) ، ولا عن حالها في دخولها على (إنّ) ، فيكون اللفظ : لأنّ زيدًا منطلقٌ ، كونهما للتوكيد ، فصار معناهما واحداً ، ووقوعهما في جواب القسم يتوافق معناهما ، فيكره الجمع بينهما ، فأخّرت (لام) الابتداء إلى الخبر وهو أولى ؛ لأنّ (إنّ) أقوى ؛ لأنّها عاملة ،ووجب تأخير (لام) الابتداء ؛ كونها أضعف ؛ لأنّها غير عاملة[١].

وعلل ابن الخشاب دخول (لام) الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة ؛ لأنّها على إرادة التقدّم ، أي : لها صدارة الجملة ، وهي مختصة في دخولها على الجمل التامة ، و (إنّ) المكسورة تكون جملة مع معمولها ؛ فسبب كسرها وعدم فتحها هو دخول اللام على خبرها ، أمّا (أنّ) المفتوحة فتقدر مع معمولها بمفرد لا جملة[٢] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الأصل في اللام أن تكون في أول الجملة ، فقولك : إنّ زيدًا لقائمٌ ، كان الأصل : لإنَّ زيدًا قائم ، فقدّمت (إنّ) وأخرت اللام عن (إنّ) إلى الخبر ؛ لئلّا يجمعوا بين حرفي تأكيد[٣].

وذكر العكبري ثلاثة أوجه لتقدّم (إنّ) وتأخير اللام عنها إلى الخبر ، ومن حق اللام أن تكون مصدرة للجملة ، فتأخيرها أولى ؛ وذلك لئلا يجمع بين حرفي معنى ، فالوجه **الاول** : أنّه قدّم (إنّ) كونها عاملة ، وأخّر اللام لعدم عملها ، فتقديم العامل على غير العامل أولى ، **والثاني** : يكون تأثير للام على المعنى لا غير ، و(إنّ) تأثيرها في اللفظ والمعنى ، فصار تأكيدها مجاور أو ملاصق للفظ الذي فيه تعمل أولى ، أما **الثالث** : لو دخلت (إنّ) على الخبر نصبته ، ويرتفع ما قبلها ، فحكمها يتغير ، وكذلك يلزم تقديم

---

[١] ينظر : علل النحو : ٤٤٧ .

[٢] ينظر : المرتجل : ١٧٣ .

[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٦ .

معمولها عليها إذا النصب فيما قبلها والرفع فيما بعدها باقٍ[١] ، وقد تابعهم في هذه العلة كثير من النحويين منهم : ابن يعيش ، والرضي ، وابن عقيل ، والأشموني ، والأزهري ، والسيوطي[٢].

وذهب النحويون المحدثون في تعليلهم لدخول (لام) الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة مذهب القدامى ، فقد ذكر عباس حسن أنّ سبب تسميتها بـ (لام) الابتداء ؛ هو كثرة دخولها على المبتدأ ، أو ما كان في الأصل مبتدأ ، فلما دخلت على الخبر ، أطلق عليها بعض النحويين : اللام المزحلقة ، وذلك لأنّ اللام موقعها أن تكون في صدر الجملة الاسمية ، فحين شغلت (إنّ) المكان الذي من حقها أن تتصدر أيضا ، والاثنان يفيدان التوكيد ، كما (إنّ) تكون عاملة ، فميزت على (اللام) ، فتقدّمت (إنّ) وزحلقت اللام إلى الخبر ، والسبب الحق هو استعمال العرب[٣] .

أمّا مهدي المخزومي فعنده أنّ (اللام) في الواقع هي أداة للتوكيد ، فقال : ((ويعرضون للام عرضا مشوها مقطعا ، يعرضون لها في باب (إنّ) ، ويسمونها المزحلقة ، وكثيرا ما كانوا يمرّون عليها دون أن يُشيروا إلى ما تؤديه من توكيد ...))[٤] .

أمّا الدكتور فاضل السامرائي ، فقد أجاب عن تساؤل في قول القائل : من أنّ كلًا من (إنّ ، واللام) أفادت التوكيد فهل ثمة فرق بينها ؟ فأجاب بقول الرضي : ((وكان حقها ـ

---

[١] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٥ .

[٢] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٥٣٢ ـ ٥٣٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب: ٦ / ١١٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٧ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٠٥ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٣٠٢ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٠٧ .

[٣] ينظر : النحو الوافي : ١ / ٦٥٩ .

[٤] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

أي اللام ـ أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناها هو معنى (إنّ) سواء ، أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما ، فأخروا اللام ، وصدّروا (إنّ) لكونها عاملة))[١] .

وخلاصة القول فيما تقدّم أنّ ابن حمدون كان رأيه موافقا لأكثر النحويين في دخول (لام) الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة ، وتأخيرها عنها ، كونها شابهت القسم في التوكيد فكان حقها التأخير عن (إنّ) ، وبعد القراءة والبحث في علل النحويين يميل الباحث إلى ما ذكره العكبري في تعليله من أنّه يلزم تصدير (إنّ) ؛ لأنّها عاملة ، وتأخير اللام إلى الخبر ، وكذلك (إنّ) تأثيرها في اللفظ والمعنى ، وإنّما اللام لا يكون تأثيرها إلّا في المعنى ، كما أنّ تأخير (إنّ) إلى الخبر لا بدّ من نصبه ورفع ما قبلها على أنّه مبتدأ ، فأصبح حكمها مغايرا حتى لو نُصب الذي قبلها ورُفع ما بعدها ، فهنا اقتضى تقدّم العامل (إنّ) وتأخّر غير العامل وهو (اللام) .

---

[١] معاني النحو : ١ / ٢٩٢ .

٤ـ علة وجوب كسر همزة (إنّ) :

قال ابن حمدون : ((قول كدي : (أي في ابتداء الكلام) جعل الابتداء في النظم ضد الحشو والوسط ، وهو الصواب ، ووجهه : أنّها لو فتحت في الابتداء ؛ لكان مبتدأ بلا خبر ، ... (وفي بدء صلة) إنّما وجب الكسر هنا ؛ لأنّ صلة الموصول غير (أل) لا تكون إلّا جملة أو شبهها ،... (وحيث إنّ ليمين مكملة) وجهه : أنّ جواب القسم لا يكون إلّا جملة ، أو (حكيت بالقول) وجهه : أنّ المحكي بالقول لا يكون إلّا جملة ، أو ما يؤدي معناها ، ... (أو حلت محل الحال) كقول كدي : (كقوله عز وجل : ألا إنّهم إلخ) رده في التصريح وقال : الصواب أنّ الكسر لأجل اللام ، والحق إنّهما علتان كسرت للحال ، ولأجل اللام ، والعلل لا تتزاحم ، وإنّما وجب الكسر هنا ... ؛ لأنّها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير ، ... وإنّما وجب الكسر ؛ لأنّها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ، و لام الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعده))[١].

ذكر ابن حمدون سبب كسر همزة (إنّ) لوقوعها في المواضع الستة التي في النص السابق ، ونجده أنّه تابع مَنْ سبقه مِن النحويين في سبب وجوب كسر همزة (إنّ) لوقوها هذه المواضع ، والعلة عنده علة (أصل) .

فقد ذكر المبرد أنّ (إنَّ) المكسورة موضعها في الجملة في أحد الثلاثة (الابتداء ، واللام في خبرها ، وبعد قول الحكاية) وهذه الثلاثة هي راجعة إلى الابتداء ؛ لكون هذا الموقع يكون للاسم والفعل ، فالمفتوحة تكون في موقع لا يصح إلّا الاسم فيه[٢] ، وتبعه ابن السراج بذلك[٣] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧١ ـ ١٧٢ .

[٢] ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

[٣] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

وعلل الزجاجي أنّ (إنّ) تكسر همزتها في أربعة مواضع ، منها : الابتداء نحو : إنّ زيدا قائمٌ ، والآخر : أن تدخل على خبرها (اللام) ، نحو : ظننتُ إنّ زيدا لقائمٌ ، والموضع الثالث : وكسرها بعد القسم نحو : تالله إنّ أخاك منطلقٌ ، ويجوز عند بعض النحاة الفتح قياسا بعد اليمين ، والكسر أجود لكثرة استعماله عند العرب ، والموضع الرابع : كسرها بعد القول نحو : قال زيدٌ إنّ عمرا منطلقٌ ، وعلل كسرها في جميع هذه المواضع بأنّها ترجع كلها إلى الابتداء ، أي : معنى الابتداء[١].

ذكر السيرافي علة كسر همزة (إنّ) بقوله : ((وقد يكون قبل (إنّ) المكسورة كلام لا يغير كسرها ؛ لأنّ تأويلها يرجع إلى أنّها مبتداة باللفظ))[٢] ، وذكر خمسة مواضع لكسر همزة (إنّ)[٣] . وعلل ابن الوراق وجوب كسر همزة (إنّ) في الابتداء ؛ للفصل بينهما طلبا للتفريق بينهما ؛ كون (أنّ) المفتوحة تُقدّر مع ما بعدها باسم ، ولا يكون ذلك مع (إنّ) المكسورة ، فحين اختلف الحكم صار الفصل واجباً بينهما ، فـ (إنّ) خصّها بالكسر ؛ لثقله ، فأعطاه لها ؛ لأنّ حكمها مفردة ، فتكون أخف من المفتوحة ، وأمّا (أنّ) المفتوحة فتؤول مع ما بعدها باسم اتسعت بصلتها ، فلزم فتح الأثقل ، وكسر الأخف ليقع التعادل ، أمّا كسر(إنّ) بعد القول ؛ لكونها جرت مجرى الابتداء كقول القائل : إنّ زيدا منطلقٌ ، فأراد أن يحكي كلامه لزم أن يقول : قال عمرو : إنّ زيدا منطلقٌ ، فالقول موضوع ليحكى به في الكلام ، ولفظ المحكي لا يتغير بالحكاية[٤].

وعلل ابن الخشاب كسر همزة (إنّ) بكونها في موضع يتناوب عليه الاسم والفعل ، فيكون من هذا أن تبدأ بالجملة ، وهي أول ما يلفظ به بالكلام يكون موضعا

---

[١] ينظر : الجمل للزجاجي : ٥٧ ـ ٥٨ .

[٢] شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣ / ٣٣٦ .

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

[٤] ينظر : علل النحو : ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

صالحا للاسم والفعل ، فحقا أنك تبدأ بـ (إنّ) المكسورة هنا لا المفتوحة نحو : إنّ زيداً قائم ، ثم كسرها بعد القول كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾[١] ؛ وذلك أنّ القول يحصل الكلام بعده محكياً على ما وضع عليه ، فتقع بعده الجملة الابتدائية يتصدّرها اسم ، قال زيد : عمرو منطلق ، وتقع بعده جملة فعلية يتصدّرها فعل : قال عمرو : قام بكر ، وتكسر أيضا إذا وقعت في أول الصلة ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾[٢] ، لأنّ صلة الموصول لا تختص بجملة دون غيرها ، فإنّ لك أن توصله وتوضحه بالجملة الاسمية نحو : الذي أبوه قائمٌ ، أو بالجملة الفعلية نحو : الذي قام أبوه ، وتكسر (إنّ) بعد اليمين ، لأنّه يجاب عن القسم بجملة سواء اسمية أم فعلية ، وتكسر (إنّ) إنْ دخلت خبرها اللام ؛ كون (لام) الابتداء في إرادة التقدّم ، ومختصة بالجمل التامة ، و(إنّ) مع معمولها جملةٌ ، فبسبب دخول اللام في خبرها كُسرت ولم تفتح[٣]، وتبعه في ذلك العكبري في اثني عشر موضعا[٤]، وتابعهم ابن مالك ، وابن عقيل ، وخالد الأزهري ، والسيوطي[٥].

أمّا النحويون المحدثون فقد تابعوا في تعليلهم النحويين القدامى في وجوب كسر همزة (إنّ) ، فقد ذكر عباس حسن بعد ذكر مواضع وجوب كسر (إنّ) التي وافق بها من سبقه ، أنّ بعض النحاة جاءوا بمواضع أخرى لكسر (إنّ) هي : مجيئها بعد (كلا) الاستفتاحية ، كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾[٦] ، أو وقوع اللام في خبرها بدون

---

[١] سورة الكهف : من الآية : ٩٤ .

[٢] سورة القصص : من الآية : ٧٦ .

[٣] ينظر : المرتجل : ١٧١ ـ ١٧٣ .

[٤] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٠ ـ ١٦١ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٩ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٣٠٠ ـ ٣٠٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٩٨ ـ ٤٩٩ .

[٦] سورة العلق : الآية : ٦ .

فعل للتعليق نحو : (إنّ ربك لسريع الحساب) ، أو مجيئها بعد (حتى) التي تدل على الابتداء نحو : (يتحرك الهواء حتى إنّ الغصون تتراقص) ، والحق أنّ هذه المواضع توافق الأول وهو وقوعها في صدر الجملة ، ولا يمنع لها الصدارة بأن يكون للجملة اتصال معنوي لا اتصال إعرابي بما قبلها كـ (حتى، و كلا) في بعض الأحيان ، أمّا الذي يمنع كسر (إنّ) الاتصال الاعرابي ؛ فلأنّ ما قبلها يحتاج إلى مصدر مؤول من (إن) ومعموليها وهذا الاحتياج لا بدّ منه[١] ، ووافق الدكتور فاضل السامرائي مَن سبقه من النحويين ، فقد ذكر أنّ كل ما ذكره النحاة من مواضع وجوب الكسر والجواز ، أنّ الضابط في كسر همزة (إنّ) هو أنّه لم يجز أن يسدَّ المصدرُ مسدّها ومسدّ معموليْها[٢].

ويتبيّن مِمّا سبق أنّ (إنّ) تكسر همزتها في مواضع : كوقوعها في أول الجملة ، وفي أول جملة الصلة ، أو وقوعها في جواب القسم ، أو حكيت بالقول ، أو حلّت محل الحال ، أو اقترن خبرها باللام ، والعلة في كسرها ؛ لأنها أصل ، والكلام معها غير مؤول بمفرد ، والفتح فرعٌ ؛ لأنّ الكلام معها مؤول بكلمة .

---

[١] ينظر : النحو الوافي : ١ / ٦٤٩ ـ ٦٥٢ .

[٢] ينظر : معاني النحو : ١ / ٢٧٤ .

٥- علة ابطال عمل (إنّ) وأخواتها :

قال ابن حمدون : ((وقوله : (لزوال اختصاصها بالأسماء) أي : فيصح حينئذٍ دخولها على الجمل الفعلية ، والأوْلى للمكودي أن يمثل بنحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[١] ؛ ليكون مثالا لإهمالها ، ودخولها على الافعال ، وللمكسورة والمفتوحة))[٢] .

ذكر ابن حمدون أنّ دخول (ما) على هذه الحروف مبطل لعملها ، فصح دخولها على الأفعال ؛ وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء ، والعلة عنده علة (زوال المشابهة) .

قال ابن السراج إنّه إذا دخلت (ما) على (إنّ) وأخوتها ، فإما ألّا تؤثر في عمل هذه الحروف ، وهي في هذه الحالة ملغاة ، فوجودها من عدمه سواء نحو : إنّما زيدًا منطلقٌ ، وإما أن تُبطل عمل هذه الحروف وتكفها عن العمل ، فيذهب شبهها بالفعل ، كقولك : إنّما زيدٌ منطلقٌ[٣] .

وعلل السيرافي بطلان عمل (إنّ) وأخواتها ؛ لأنّ (ما) كافة تغيّر معناها ؛ فإذا قلت : إنّما زيدٌ البزاز ، فأنت تقلل أمره وكأنّك تسلبه ما يدعى له غير البز ، وليس هذا في كل الحروف ، ولا عمل لـ (إنّما) فيما بعدها ؛ لأنّه أبطل عملها بـ (ما)[٤] .

ذكر الفارسي بأنّه يبطل عمل (إنّ) وأخواتها ؛ وذلك إذا دخلت (ما) عليها ، فتكفها

---

[١] سورة الأنبياء : من الآية : ١٠٨ .

[٢] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٧٧ .

[٣] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣٢ .

[٤] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢ / ٤٦٨ .

عن عملها النصب[١] ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾[٢] ، وأيضا (كأنّ) كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾[٣]، و(لعلّ) ، كقول الفرزدق[٤] :

.... لعلّما أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيّدا

وعلة ابطال عمل (إنّ) وأخواتها عند ابن الورّاق هو دخول (ما) الزائدة عليها تفصل بين هذه الحروف ، وبين الذي تعمل فيه ؛ فلذلك بطل عمل هذه الحروف[٥]. وعلل ابن الخشاب أنّ دخول (ما) على (إنّ) وأخواتها ؛ بسبب كفها عن العمل ، ويأتي ما بعدها مرفوعين بالابتداء والخبر ، وكذلك وقوع الفعل بعدها ، نحو : إنّما زيدٌ قائمٌ ، و إنّما قام عمرو ، وليتما زيدٌ منطلقٌ ، ولعلّما عمرٌو منطلقٌ [٦] ، وتبعه في هذا ابن يعيش ، وابن هشام ، وابن عقيل[٧] .

وعلل الأشموني ابطال عمل (إنّ) وأخواتها قائلا : ((ووصلُ ما الزائدة "بِذي الحرُوفِ مُبطِلُ إعمالَها ؛ لأنّها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو : نّما زيد قائم ، وكأنّما خالد أسد ، ولكنّما عمرو جبان ، ولعلّما بكر عالم)) [٨].

---

[١] ينظر : الإيضاح العضدي : ١٢٧ .

[٢] سورة النازعات : الآية : ٤٥ .

[٣] سورة الأنفال : من الآية : ٦ .

[٤] ديوان الفرزدق : ١/ ١٨٠ .

[٥] ينظر : علل النحو : ٢٥٨ .

[٦] ينظر : المرتجل : ١٧٠ .

[٧] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٥٢١ ، وأوضح المسالك : ١ / ٣٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

[٨] شرح الأشموني : ١ / ٣١١ ـ ٣١٢ .

والنحويون المحدثون جاء تعليلهم موافقاً لمَن سبقهم من النحويين ، فقد ذكر عباس حسن أنّ اتصال (ما) الزائدة ، وتسمّى الكافَّة بـ (إنّ) وأخواتها تمنعها من العمل ، وتبيح لها الدخول على الجمل الفعلية ، وذلك بعد أن كان اختصاصها بالجمل الاسمية[١]، وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي (إنّما) وهي إنّ المتصلة بها ما الزائدة ، وتكون إنّ مع (ما) بمنزلة الشيء الواحد وتسمى الكافة ؛ لأنّها تكف إنّ وتحجبها عن العمل فيما بعدها[٢] . أما الدكتور فاضل السامرائي ، فقال : ((تزاد (ما) بعد الأحرف المشبهة بالفعل ، كما تزاد بعد طائفة غير قليلة من الكلم ،... وهي في كل ذلك إما أن تكون كافة عن العمل أو غير كافة ، فمن مجيئها كافة قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[٣] ، ومن مجيئها غير كافة : ليتما زيداً قائم بالأمر))[٤] .

والنحويون جميعهم متفقون على أنّ دخول (ما) الزائدة ، وتسمى الكافة على (إنّ) وأخواتها يبطل عمل هذه الحروف ، ولا تعمل فيما بعدها ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ، ويصح دخولها على الجمل الفعلية ، إلّا (ليت) فيجوز فيها الاعمال والغاء[٥] ، وتابعهم ابن حمدون في هذا .

---

(١) ينظر : النحو الوافي : ١ / ٦٣٦ .

(٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٣) سورة فاطر : الآية : ٢٨ .

(٤) معاني النحو : ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٨ ، والصول في النحو : ١ / ٢٣٢ ، وعلل النحو : ٢١٨ ، والمرتجل : ١٧٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، شرح ابن الناظم : ١٢٤ ـ ١٢٥ ، وشرح قطر الندى : ١٥١ ـ ١٥٢ ، وشرح شذور الذهب ١٤٧ ـ ١٤٨، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣١١ ـ ٣١٢.

٦ـ علة عمل (أنّ) المفتوحة إذا خُففتْ :

قال ابن حمدون : ((إنْ قيل ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أُهملت الأولى غالبا ، وعملت المفتوحة وجوبا ؟ (فالجواب) : أنّ المفتوحة أقوى ؛ لأنّها أكثر شبهاً للفعل من المكسورة ؛ لطلبها ما بعدها من وجهين : أحدهما : أنه صلة لها يؤول بمصدر ، والآخر : أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ ، والمكسورة إنّما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل ، وإنّما التزم أن يكون اسمها ضميرا ؛ لأنّ المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر ، والعمل في الظاهر أقوى ، والمفتوحة فرع ، والعمل في الضمير على خلاف الاصل ، فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع))[١] .

ما ذهب إليه ابن حمدون هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٢] ، وعلتهم أنّ (أنْ) لمّا خففت بقيَ اختصاصها بالأسماء ، والعلة عنده علة (مشابهة) ، وإن تلاها فعل لزم تقدير اسمها مضمراً ، وما يدل على أنه لم يأتِ بعدها الفعل أنّهم أوجبوا الفصل بين (أنْ) بقد ، أو بأداة النفي (لا ، لن ، لم) ، أو السين ، وسوف ، ولو ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٥] ، أمّا إذا كان الفعل غير متصرفٍ كـ (عسى)

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ١٨١ .

[٢] ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٣ ، والمقتضب : ٢ / ٣٦١ ، والاصول في النحو : ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ١ / ٤٣٦.

[٣] سورة المائدة ، من الآية : ١١٣ .

[٤] سورة البلد ، الآية : ٧ .

[٥] سورة المزمل ، الآية : ٢٠ .

، فلا يحتاج أن يفصل بينهما ؛ لشبهه بالاسم ، فكأنّه لم يليها إلّا الاسمُ ، كقوله تعالى :

﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾[(١)] .

وعلل المبرد عمل (أنْ) إذا خففت ؛ لأنّها مع ما بعدها مصدر ، فلا يكون لها في الابتداء معنىً ، فتخفيفها أشبها بالفعل الذي نقص وزنه بحذف حرف منه ، نحو : لم يكُ زيدٌ منطلقا ، فعمل الفعل بعد حذف النون منه ، فالمبرد قاسه على الفعل ، فأعمل (أنْ) المخففة بعد حذف حرف منها [(٢)] . واعتل بها ابن السرّاج ، بقوله : ((وأمّا (أنْ المخففة) من مفتوحة الألف إذا خففتها من أنّ المشددة ، فالاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمر فيها الهاء ؛ لأنّ المفتوحة ، وما بعدها مصدر ، فلا معنى لها في الابتداء))[(٣)].

وذكر العكبري جواز عمل (أنْ) المخففة من المشددة ، كما عملت قبل التخفيف ، كما قال الشاعر[(٤)] :

فلو أنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتني ....

وذكر ابن مالك إذا خُففت (أنْ) يبقى العمل ولا تلغى ، ولكن لا يلفظ باسمها إلّا في ضرورة ، كما قال الشاعر[(٥)]:

بأنْـكَ ربيـعٌ وغيـثٌ مريـع   وأنْـكَ هنـاك تكـونُ الـثّمالا

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣٦٤ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٢٣٧ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٥) شرح التسهيل : ٤٠ ، وينظر : ديوان الهذليين : ٣ / ١٢٣ ، البيت من (المتقارب) منسوب لجنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلية ، وجاء في الأزهية البيت لكعب بن زهير : ٦٢ ، والحماسة الشجرية : ١ / ٣٠٩ .

ولا يجب أنّ يكون اسمها ضمير الشأن ، كما زعم البعض ، فإن قَدِر أن يعود على حاضر ، أو غائب معروف فيكون أولى(١).

وذكر ابن هشام : أنّ (أنْ) المفتوحة إنْ خُففت يبقى العمل ، ويلزم في اسمها أن يكون مضمراً محذوفاً ، ويجب أن يكون خبرها جملةً ، فإنْ كان جملة اسمية أو فعلية فعلها غير متصرف ، أو دعاء لم تحتج إلى فاصل بينها وبين الفعل ، ويلزم الفصل في غيرهما(٢).

وذكر الميلاني عمل (أنْ) إذا خففت بقوله : ((وتخفف (أنْ) المفتوحة ، فتعمل على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدّر ؛ لأنّ (أنّ) أكثر مشابهة بالفعل من المكسورة ؛ لكون المفتوحة على وزن (فَلَّ) كما ذكر ، وقد علمتَ أنّ (إنْ) المكسورة المخففة تعمل في المظهر ، فقدّروا عمل المفتوحة ضمير شأن مقدّر ، إذ لم يوجد عملها في المظهر ؛ لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف))(٣).

علّل خالد الأزهري وجوب عمل (أنْ) إذا خففت ، بقوله : ((وتخفف (أنْ) المفتوحة ، فيبقى العمل وجوباً ؛ لتحقق مقتضاها ، وهو إفادة معناها في الجملة الأسمية ؛ لأنّها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً لا مظهراً ، محذوفا لا مذكوراً))(٤).

أما النحويون المحدثون ، فإنّهم تابعوا مَنْ سبقهم من النحويين في إعمال (أنْ) المخففة ، منهم : عباس حسن الذي ذكر أنّه يترتب على تخفيفها أربعة أحكام ، **الاول** : أنّه تبقى (أنْ) بعد تخفيفها على ما كانت عليه من معنى وعمل قبل التخفيف ، **والثاني** : يجيء اسمها ضميراً محذوفاً ، والغالب يجيء ضمير الشأن محذوفاً ، نحو : أيقنتُ أنْ عليٌ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٤٠ ـ ٤١ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ٣٧٠ ـ ٣٧٢ .

(٣) شرح المغني في النحو : ٤٧٥ .

(٤) التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣٠ .

شجاع) ، **والثالث** : خبرها يأتي جملة أسمية كانت أو فعلية ، **والرابع** : يفصل في الأغلب بين (أنْ) والخبر إن جاء جملة فعلية والفعل فيها متصرف لا يكون للدعاء[١].

ويتبيّنُ مما سبق من آراء النحويين وتعليلاتهم أنّ سبب عمل (أنْ) المخففة ؛ شبهها الفعل ، والفعل المحذوف منه حرف يعمل ، وكذلك عدم خروجها عن مقتضاها ، فلا تكون حرف ابتداء ، فهي باقية على معنى المصدر ، فإن ابطل عملها فسد معناها ، والعلة في وجوب عمل (أنْ) المخففة في الضمير ؛ لطلبها ما بعدها من وجهين : **الاول** : اتصال الصلة بالموصول ، لأنّه صلة لها يؤول بمصدر ، **والثاني** : كونها عملت فيه فيكون اتصال العامل بالمعمول ، فقويَ اتصالها بما بعدها فلزم أن يقدر لها اسم تعمل فيه ، وبعد القراءة والبحث وجدت أن ابن حمدون قد تابع أكثر النحويين في تعليلاتهم لعمل (أنْ) المخففة.

---

[١] ينظر : النحو الوافي : ١ / ٦٧٩ .

الفصل الرابع

المبحث الثاني

العلّة النحويّة في حروف الجَّر

١ـ علة تسمية حروف الجرّ بحروف الإضافة ، والصّفات :

قال ابن حمدون : ((وكما سميت حروف الجرّ ، قيل : حروف الإضافة ؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، ويقال : لها حروف الصفات ؛ لإحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرها))[١].

يتبين من كلام ابن حمدون أنّ سبب تسمية حروف الجر بحروف الإضافة ؛ لإضافتها ما قبلها لما بعدها ، فمعاني الأفعال تكون قاصرة ؛ لأنّ من الأفعال ما يقوى بالحروف للوصول إلى المفعول به ؛ لأنّه لا يقوى بدونها ، فتحتاج إلى ما يربطها بالاسم ؛ ليقع الفعل على الاسم في العمل بواسطة حروف الجر التي من شأنها أن تضيف معنى الافعال إلى الاسماء ؛ لكي يتضح الكلام ، وسميت بحروف الصفات ؛ لأنّها تحدث في الاسماء صفات من تبعيض ، وظرفية ، واستعلاء ، وتشبيه ، وغيرها والعلة عنده علة (تحليل) .

وذكر ابن السرّاج أنّ حرف الجرّ يوصل ما قبله بما بعده ، وتدخل حروف الجر على الاسماء فقط ، فتوصل الاسم بالاسم نحو : الدار لعمرٍو ، وكذلك توصل الفعل بالاسم نحو : مررتُ بزيدٍ ، فأوصل حرف الجر (الباء) المرور بزيدٍ[٢] .

وقال الزجاجي : ((وإضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه ، كقولك : الحمد لله ، أي : هو مستحقه ، والشكر لزيد ، ومررت بعبد الله ، لأنّ الباء أوصلت مرورك إلى عبد الله ، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد ، وكذلك سائر حروف الجر إنّما هي صلات للأفعال إلى مفعوليها))[٣] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٠٥ .

[٢] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤٠٨ .

[٣] الإيضاح في علل النحو : ١٠٨ .

وإنّ حروف الجر هي التي تصل الفعل إلى الاسم المجرور بها ، وتعني إضافة الفعل إلى الاسم ، أي : ضمّه إلى الاسم وايصاله له نحو : رغبتُ في زيدٍ ، أي : أوصلت إلى زيدٍ الرغبة ، و قمتُ إلى عمرٍو ، أي : أوصلت القيام إلى زيدٍ[١] .

و ذكر أبو علي الفارسي أنّه يصل الفعل بالمفعول بحرف الجرّ نحو: رميتُ عن القوسِ ، كوصلك إياه بالباء نحو : مررتُ بزيدٍ[٢] ، وتبعهم في ذلك ابن الوراق ، وابن جني ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري[٣] .

وعلل ابن يعيش تسميتها بحروف الإضافة ؛ بسبب إضافتها للأفعال إلى الاسماء ، وذلك لضعف الفعل من وصوله إلى مفعوله ، فاحتاج إلى ما يوصله إليه ، فاستعان بحرف الجر ؛ ليصل إلى المفعول كقولك : عجبتُ من زيدٍ ، فلا يصل الفعل إلى المفعول إلّا بواسطة حرف الجر ؛ لضعفه ، فلا يصح :عجبتُ زيدًا ، وسمّاها البصريون (حروف الجر) ، والكوفيون سمّوها (حروف الإضافة) ، وكذلك (حروف الصفات) ، وأما تسميتها بحروف الصفات ؛ بسبب إحداثها صفات في الاسماء كالتبعيض ، والظرفية ، والاستعلاء ، وغيرها[٤] ، وتابعه في ذلك الرضي ، وخالد الأزهري ، والسيوطي[٥] .

والنحويون المحدثون قد تابعوا النحويين الذين سبقوهم في سبب تسمية حروف الجرّ بحروف الإضافة ، فقد ذكر عباس حسن : أنّ حروف الجرّ هي وسيلة ، أو وسيط تحمل

---

[١] ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢ / ٣١٢ .

[٢] ينظر : الإيضاح العضدي : ٢٥٩ .

[٣] ينظر : علل النحو : ٢٠٦ ، وسر صناعة الاعراب : ١ / ١٢٥ ، وأسرار العربية : ١٣٩ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٣٨ .

[٤] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٤٥٤ ـ ٤٥٦ .

[٥] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ٤ / ٢٦١ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٦٣٠ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٣٣١ .

وتضيف معاني الافعال إلى الاسماء المجرورة ، فلا يقدر العامل وهو الفعل أن يصل أثره إلى الاسم إلّا بإعانة حرف الجر له[١].

ويذكر الدكتور مهدي المخزومي سبب تسميتها بحروف الإضافة بقوله : ((إنّ حروف الجر استعملت واسطة للإضافة ، وواسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة ، فإذا قلنا : سافرت من الكوفة إلى البصرة ، كانت (من) و(إلى) واسطتين لإضافة (سافرت) إلى الكوفة والبصرة ، ... ولنا من تسمية الكوفيين هذه الحروف منطلقًا إلى مثل هذا ، فإنهم يصطلحون على هذ الحروف بحروف الإضافة ، ولم يسموها حروف الجرّ كما سمّاها البصريون))[٢] .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنها سميت بحروف الاضافة ؛ لإضافتها وإيصالها معاني الافعال إلى الاسماء ، وذكر أنّ الكوفيون سمّوها أيضا حروف الصفات ؛ لإحداثها صفة في الاسماء كالبعضية ، والاستعلاء ، والظرفية ، وغيرها من الصفات ، كما سُميت بحروف الجر ؛ بسبب جرّها ـ أي توصل ـ معاني الافعال للأسماء ، والأظهر هذا ؛ لجرّها ما بعدها[٣] . وذكر اللبدي كلامه عن الجر : الجرُّ يقصد به جر معاني الافعال إلى الاسماء وتوصيلها إليها ، فأطلق الكوفيون على حروف الجر حروف الإضافة ؛ بسبب إضافتها معاني الأفعال إلى الاسماء ، أي : توصلها إلى الاسماء ، وأنّ الجر يتحقق بأمور منها : حروف الجر وهي الأبرز في عوامل الجر ؛ لأنّ الجار هو مَنْ عمِل الجر في الاسماء ، كما أن حروف الجر هي الأصل في الجر ، وما يثبت أصالته أنّ الجر بالإضافة يكون على تقدير حرف الجر[٤] .

---

[١] ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٤٣٧ .

[٢] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٧ ـ ٧٨ .

[٣] ينظر : معاني النحو : ٣ / ٥ .

[٤] ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٤٣ .

نستخلص مِمّا سبق أنّ النحويين الكوفيين قد أطلقوا على حروف الجرّ (حروف الإضافة) ؛ لإضافتها معاني الأفعال إلى الاسماء ، وكذلك (حروف الصّفات) ؛ لأنّها تحدث في الاسماء صفات كالظرفية ، والتبعيض ...، وغيرها من الصفات ، وأمّا تسميتها بـ (حروف الجرّ) ، فهي تسمية البصريين ، وتابعهم ابن حمدون في ذلك .

٢ـ علة اختصاص (رُبّ) بالنكرة :

قال ابن حمدون : ((إنّما اختصت رُبّ بالنكرة ؛ لأنّها للتقليل قليلا نحو : رُبّ رجلٍ صالحٍ لقيته ، وللتكثير كثيرا نحو : رُبّ رجلٍ طالحٍ لقيته ، هذا هو المشهور ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هي لهما على حد السواء ، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع ، وأما المعرفة فلا يناسبها التقليل والتكثير ؛ لأنّها معروفة المقدار))[١] .

يفهم من كلام ابن حمدون في النص السابق بأنّه اعتل بعلة (الحمل على النقيض) ، وسوّغ هذا الحمل بالتناسب ، وسبب اختصاصها بالنكرة ؛ لأنّ النكرة تفيد الشيوع غير معلومة المقدار، فيناسبها التقليل والتكثير، فخصّها بـ (رُبَّ) التي تفيد التقليل والتكثير .

قال سيبويه : ((واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه رُبّ ، لأنّ المعنى واحدٌ ، إلّا أنّ كم اسمٌ ، ورُبّ غير اسم ، بمنزلة مِنْ))[٢] ، أي : أنّ (رُبّ) عند سيبويه تفيد التكثير ؛ لأنّها بمعنى (كم) ، وأكثر النحويين ذهبوا إلى أنّ (رُبّ) حرف يختص بالدخول على النكرات الموصوفة ، ويفيد التقليل .

وذكر المبرد أنّ معنى (رُبّ) هو وقوع الشيء قليلا مع وقوعها أول الكلام[٣]، وتبعه في ذلك ابن السراج ، والسيرافي ، والفارسي ، وابن الوراق ، وابن جني ، وابن الخشاب[٤] .

---

[١] حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٠٨ .

[٢] الكتاب : ٢ / ١٦١ .

[٣] ينظر : المقتضب : ٤ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ،

[٤] ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٤١٦ ـ ٤١٧ ، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ٢ / ٤٩٢ ، والإيضاح العضدي : ٢٥١ ، وعلل النحو : ٤٠٤ ، واللمع في العربية : ٧٤ ، والمرتجل : ٣١٧ .

أمّا أبو البركات الأنباري ، فقد ذكر أنّ معنى (رُبّ) التقليل ، وخالفت حروف الجرّ بأمور منها : **الأول** : وقوعها في بداية الكلام ، **والثاني** : اختصاص عملها في النكرات ، **والثالث** : تلزم الصفة مجرورها ، **والرابع** : وجوب حذف الفعل الذي أوصلت معناه إلى ما بعدها ، فإنّها اختصت بهذه الأمور لمعانٍ ، فعن الأول : بما أنّ (رُبّ) دلت على التقليل ، وتقليل الشيء يُقرّب نفيه ، لشبهها حرف النفي التي تقع في أول الكلام ، وعن الثاني : انّها اختصت في النكرة لكون النكرة تدل على التكثير ، و(رُبّ) على التقليل لزم اختصاصها بالنكرة ليصح التقليل فيها ، وأمّا عن الثالث : فعوضوه عن حذف الفعل المتعلق به ، ويحصل هذا في ضرورة الشعر ، وعن الرابع : مع (رُبّ) يحذف الفعل للعلم به نحو : رُبّ رجلٍ يفهم ، والتقدير : رُبّ رجلٍ يفهم أدركت أو لقيت[١] .

وبيّن العكبري سبب اختصاصها بالنكرات ؛ لكون القليل يتصور فيها ، وليس مقداره معلوماً عكس المعرفة التي يكون مقدارها معروفًا[٢]. وقد تبع ابن يعيش تعليل ابن السراج لسبب اختصاص (رُبّ) بالنكرة ، ففسّر ذلك أنّ (رُبّ) تدل على التقليل دخلت على نكرة تدل على التكثير ، فصار أكثر منها ، فاكتفت بدخولها على ما بعدها ، وجريانها مجرى التمييز ، ثمّ إنّها نظيرة (كم) التي تدل على التكثير ، و (رُبّ) على التقليل ، فبهذا لا يتصور التقليل والتكثير في المعرفة[٣] .

واعتل الرضي باختصاصها بالنكرة أنّ النكرة تحتمل القلة والكثرة ، أما المعرفة فتدل على القلة لا غير[٤] . وذكر ابن هشام معنى (رُبّ) بقوله : ((وليس معناها التقليل دائما

---

[١] ينظر : أسرار العربية : ١٤٣ ـ ١٤٤ .

[٢] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٤٩ .

[٣] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٨٣ .

[٤] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : ٤ / ٢٩٢ .

خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائما خلافاً لابن درستويه ، وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً))[١] .

ومن النحويين المحدثين الدكتور شوقي ضيف الذي تابع النحويين القدماء في أنّ (رُبّ) تزاد مع المبتدأ النكرة الموصوفة ؛ لتقليله ، نحو : رُبّ عملٍ تحتقره مفيد[٢] .

ويتضح مِمّا سبق أنّ ابن حمدون علل اختصاص (رُبّ) بدخولها على النكرات ؛ لمجيئها للتقليل قليلا ، وللتكثير كثيرا ، متابعًا في هذا ابن هشام .

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١ / ١٨٠ .

[٢] ينظر : تجديد النحو : ٢٢٩ .

٣ـ علة اختصاص الواو والتاء بجرّ الظاهر ، والباء بجرّ الظاهر والمضمر :

قال ابن حمدون : ((وخُصّتْ (الواو ، والتاء) بجر الظاهر ؛ لأنّهما فرع عن الباء ، (والباء) تجر الظاهر والمضمر ، والفرع لا يقوى قوة الأصل ، ... ووجه اختصاص التاء بـ (الله ، و رَب) أنّ (التاء) في القسم فرع عن (الواو) التي هي فرع عن (الباء) والواو تجر الظاهر كيفما كان ، و (التاء) فرع عنها ، والفرع لا يقوى قوة الأصل))[١] .

اعتل ابن حمدون بعلة (الأصل) لاختصاص (الواو ، والتاء) بجرّ الظاهر ، و (الباء) بجر الظاهر والمضمر .

ذكر المبرّد أنّ (الباء) كما كانت موصلة في ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، فهي موصلة ، فتدخل على كل مُقسم به ؛ لكون (الواو) في معناها ، لأنّ (الباء) أصل، وكذلك مخرجهما واحد ، وهو الشفة ، فأبدلت منها[٢] .

قال ابن السراج[٣] : إنّ أكثر أدوات القسم دخولا على المحلوف (الواو) ، ويأتي بعدها (الباء) نحو : والله لأفعلنّ ، و بالله لأفعلنّ ، والأصل فيهما (الباء) ؛ وذلك يرجع المقسم به إلى الأصل إذا كنيته ، فتقول : به آتيك ، ولم يجز : لا آتيك ، ثم (التاء) ، ولا

---

(١) حاشية ابن حمدون : ١ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢ / ٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٣) الأصول في النحو : ١ / ٤٣٠ .

تأتي مع غير الله نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[٤] ، وتابعهما السيرافي ، وابن الوراق ، وابن جني في تعليلهما[٥] .

وذكر أبو البركات الأنباري في تعليل النحويين لأصالة (الباء) إنّها أصل حروف القسم ؛ وذلك للزوم فعل القسم المحذوف ، فالتقدير : بالله أفعلنّ ، هو (أقسم بالله ،أو أحلف بالله) ، ففعل القسم تعدّى بحرف (الباء) ، فهو أولى من (الواو، والتاء) ؛ بسبب أنّ معنى (الباء) الالصاق ، وما أشار إلى أنّ (الباء) أصل ؛ لكونها تدخل على الظاهر والمضمر ، أمّا (الواو ، والتاء) فتدخلان على الظاهر[١] .

وما أورده العكبري في كتابه : أنّ (الباء) هي الأصل في حروف القسم ؛ لتعدي فعل القسم بها ، فصار الجمع بين الفعل والباء جائزاً ، وغير جائز الاظهار مع (الواو ، والتاء) ، ودخولها على الظاهر والمضمر دلالة على أصالتها ، كما أنّ (الواو) تأتي بدلا من (الباء) ؛ لشبهها (الباء) من وجهين : الأول : لتقارب معناهما ، فإنّ (الباء) للإلصاق ، و(الواو) للجمع ، والثاني : كون مخرجهما واحد ، وهو الشفة ، وتأتي (التاء) كذلك بدلا من (الواو) نحو : (تراث وتجاه وتهمة وتخمة) فلّما جاءت (التاء) بدلاً عن (الواو) التي هي بدل عن (الباء) اختصّت في لفظ الجلالة (الله) ، كونه الأكثر في القسم ، ودخولها على (رَب) ، ولا يجوز : (تَرَبّي) ، وحُكيَ شذوذه[٢] .

وذكر ابن يعيش أنّ الأصل في حروف القسم (الباء) ؛ لكونها حرف إضافة ، تدل على الإلصاق ، فتضيف معنى القسم إلى المقسم به ، وتلصقه به ، واعتل بأمرين في

---

[٤] سورة الأنبياء : من الآية : ٥٧ .

[٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٢٣٧ ، والإيضاح العضدي : ٢٥٥ ، وعلل النحو : ٢١٢ ـ ٢١٤ ، واللمع في العربية : ١٨٣ ـ ١٨٤ .

[١] ينظر : أسرار العربية : ١٤٨ ـ ١٤٩ .

[٢] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٥٤ .

أصالة (الباء) في حروف القسم أحدهما : في المخرج ، والأمر الآخر : تقارب معناهما (الباء) للإلصاق و (الواو) للجمع ، فما لاصق الشيء اجتمع به ، فحُملتْ (الواو) على الباء ، ونابت عنها حتى فاقتها في الاستعمال[٣] . وذكر ابن مالك أنّ (الباء) تختلف عن غيرها من حروف القسم في أنّها قد تستعمل في غير القسم ، وفي القسم الطلبي معلقة بظاهر نحو : نشدتك بالله وافقْ[١] . وتابعه المرادي ، وزاد أمرا ثالثا بقوله : ((والثالث أنّها تستعمل في الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه ، ... وزاد بعضهم رابعاً ، وهو أنّ الباء تكون جارة في القسم وغيره ، بخلاف واو القسم وتائه ، فإنّهما لا تجرّان إلّا في القسم ، قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام))[٢].

وذكر ابن هشام أنّ (الباء) هي أُمُّ الباب ، أي : باب القسم ؛ لجرها الظاهر كقوله تعالى : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾[٣] ، وفي المضمر كقوله : (... فلا بك ما أسأل ولا أغامَا)[٤] ، ويأتي الفعل معها مضمرا نحو : فلا بك ، وفي المظهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾[٥] ، وأمّا حروف القسم الباقية ، فتجرّ الظاهر فقط[٦]، وتابعه السيوطي ، وابن كمال باشا (ت:٩٤٠هـ)[٧].

وجاء في تعليل النحويين المحدثين ، ومنهم عباس حسن أنّ أكثر استعمالات (الباء) ، هو دلالتها على القسم ، وهي أصل في حروف القسم ، ؛ لكونها انفردت عن باقي تلك

---

[٣] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٢٥٤ .

[١] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٩٩ .

[٢] الجنى الداني : ٤٥ .

[٣] سورة ص : من الآية : ٨٢ .

[٤] ينظر : النوادر ، لأبي زيد الانصاري : ٤٢٢ .

[٥] سورة النور : من الآية : ٥٣ .

[٦] ينظر : شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام : ٢ / ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

[٧] ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٤٧٧ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا : ٢٨١ .

الحروف ومنها (الواو ، والتاء) بأمور ، أحدها : يثبت فعل القسم وفاعله جوازا معها أو حذفهما نحو : أقسم باللهِ لأعاونن الضعيف ، ويجوز : بالله لأعاونن الضعيف ، والأمر الثاني : والمقْسَم بالباء يجوز أن يكون اسماً مظهراً ، نحو : برَبِ الكون لأعملنّ على نشر السلام ، أو ضميراً ظاهراً ، نحو : بك لأنزلنّ عند رغبتك الكريمة ، والأمر الثالث : يطلب بـ (الباء) القسم الاستعطافي ، وجوابه يكون إنشائيا ، كقولك : بالله هل ترحم الطائر الضعيف ؟ ، ويكون قسماً غير استعطافي في غير (الباء)، وهو الرأي الغالب[1] ، وتابعه الدكتور فاضل السامرائي في ذلك[2] .

واستنادا إلى ما تقدّم من تعليلات النحويين ، تبيّن للباحث أنّ ابن حمدون قد تابعهم في تعليله بأنّ (الباء) هي الأصل في حروف القسم ؛ لأنّها انفردت في أمور لا تصح في غيره من حروف القسم كما بيّنا ، وما يدل على أصالتها في جرّها للظاهر والمضمر ؛ أما (الواو ، والتاء) فلا يجران إلّا الظاهر ؛ بسبب أنّهما فرع عن الباء ، والفرع لا يكون بقوة الأصل .

---

[1] ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٤٩٧ .

[2] ينظر : معاني النحو : ٤ / ١٣٨ ـ ١٣٩ .

الخاتمة

نتائج البحث

إنّ ما توصلتُ إليه من دراستي عرضنا لنشأة العلة النحوية ، وما التقطته واستخلصته من علل في رسالتي هذه ، صار لزاما عليَّ أنْ أُدوّن أهم النتائج التي انتهيتُ إليها على النحو الآتي :

١ـ كل ما خرج عن أصله يتطلب إقامة الحجّة ، لأنّ الأصل لا يسأل عن علته ، وإقامة الحجة لِمَا خرج عن أصله مهم في القياس إذ تُعدّ العلة من أساسيات القياس ، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

٢ـ ثمّة داعٍ ملحٍ لنشأة العلة النحوية ، وهو نزوع العقل العربي ، ومزاج النحوي عند العلماء كافّة .

٣ـ وجدتُ ابن حمدون قد اهتمّ في الحاشية بأصول النحو ، وهي (الأدلة النحوية) التي تؤسس للقواعد ، ويقصد بالأدلة النحوية : (السماع ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب الحال) .

٤ـ سلك المُحشِي (ابن حمدون) ترتيب أبواب حاشيته وعنواناتها على ما اختطه ابن مالك في الألفية ، وهو الذي فعله المكّودي .

٥ـ وجدتُ أنّ ابن حمدون يميل إلى مذهب البصريين ، وهذا ما لحظته مبثوثاً في حاشيته من موافقته للبصريين من خلال ترجيحاته لآرائهم ، إلّا في بعض المسائل القليلة حيث وافق فيها مذهب الكوفيين .

٦ـ لم يكن ابن حمدون ناقلا فحسب ، بل كان يعلل ويفصّل القول إن اقتضت الحاجة ، ويسهب في الحديث لبعض التعليلات ، ويذكر آراء النحويين في المسألة النحوية ، مما يدل على براعته في التعليل .

٧ـ التعليل أحياناً للحكم الواحد بأكثر من علة ؛ وذلك يدل على سعة اطلاعه واستيعابه للمادة النحوية .

٨ـ اتضح للباحث أنّ ابن حمدون اتبع الكثير من تعليلات النحويين السابقين في تعليلاتهم ، كما أضاف إلى قسم منها عللاً أخرى ، وخالف في بعضها .

٩ـ وجدته قد استعمل ألفاظا تدل على التعليل في حاشيته منها : لام التعليل ـ لأنّ ـ لأنها ـ لأنّه ـ لتدل ـ بسبب ـ وذلك .

١٠ـ تنوعت تسمية العلل المستعملة في حاشية ابن حمدون ، فصرّح ببعض منها : كـ (الحمل ـ التشبيه ـ أمن اللبس ـ الثقل ـ العوض ـ التمكن ـ التضمين ، النيابة ـ الفائدة ـ الاعتماد ، وزال الفائدة ، وغيرها) ، وبعضها لا يصرّح بلفظها ، إنما يأتي بلفظ يرشد به إلى التعليل .

١١ـ ما وجدته في حاشية ابن حمدون أنّه لم يكن مقتصرًا على العلل النحوية ، بل ذكر عللاً لغوية أخرى ، صرفيةً ، وصوتيةً .

أما أبرز التوصيات التي تستحق الاهتمام والعناية ، وأوصي بها الباحثين من بعدي في هذا التخصص أن يأخذوا بها ، فهي ما يأتي :

١ـ دراسة آراء ابن حمدون النحوية التي تمثلت باختياراته ، وترجيحاته ، وتصويباته .

٢ـ دراسة جهوده الصرفية ، والصوتية ، والمعجمية ، والبلاغية المبثوثة في الحاشية .

والحمد لله ربّ العالمين

ثبت

المـــصـادروالمراجع

١٧١ ـ ١٩٨

* القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة :

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت: ٨٠٢هـ) ، تحقيق : الدكتور طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ـ عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم : صديق بن حسن القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق : عبد الجبار الزكار ، الناشر : وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ دمشق ـ دار الكتب العلمية ، ١٩٧٨م .

٣. إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع : عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة (١٤٠٠هـ) ، تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧ ـ ١٩٩٧م .

٤. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطيّ (ت : ١١١٧هـ) ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

٥. إحياء النحو : إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والنشر والثقافة ، مصر ـ القاهرة ، ٢٠١٢م .

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف الاندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٧. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت: ١٠٩٦هـ) ، تقديم وتحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ـ الرمادي ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٨. أساس البلاغة : أبو القاسم ، جار الله ، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

٩. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد السلاوي (١٣١٥هـ) ، تحقيق : جعفر الناصري ، ومحمد الناصري ، دار الكتاب ـ دار البيضاء ، ١٩٥٤م .

١٠. أسرار العربية : كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

١١. أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ) ، تحقيق : أحمد حسن أحمد ، دار الفكر ـ عمّان ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

١٢. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي عبد الحميد اليماني (ت:٧٣٠هـ) تحقيق : عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٩٨٦م .

١٣. الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تح : طه عبدالرؤوف سعد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ .

١٤. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ) ، تحقيق : الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ ـ الرياض ، ط١ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١٥. الأصول ، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : الدكتور تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ، ١٩٨٨م.

١٦. أصول التفكير النحوي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٧م.

١٧. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق :الدكتور عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ـ بيروت.

١٨. أصول النحو العربي : الدكتور محمد خير الحلواني ، الناشر: الأطلس ، سنة الطبعة ١٩٨١م .

١٩. إعراب القرآن للنحاس : أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلّق عليه : عبدالمنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١،١٤٢١هـ.

٢٠. الأعلام : خير الدين بن الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م .

٢١. الإعلام بمَن حل مراكش وأغمات من الأعلام : عباس بن محمد بن إبراهيم السملالي (١٣٧٨هـ) ، راجعه : عبد الوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية ـ الرباط ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

٢٢. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : كمال الدين أبو البركات ، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الجامعة السورية ـ دمشق، ١٩٥٧م.

٢٣. الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه : عبدالحكيم عطية ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية ، دار البيروتي ـ دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

٢٤. الإقناع في القراءات السبع : أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش (ت: ٥٢٨هـ) دار الصحابة للتراث ، بمصر.

٢٥. أمالي ابن الحاجب : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق : د. فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ـ بيروت ، دار عمّار ـ عمان (د . ت) .

٢٦. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت : ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناجي ، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٢٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٢م .

٢٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة الاستقامة ـ القاهرة ، ط١، ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م .

٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

٣٠. الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، مصر ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٣١. الإيضاح في شرح المفصل : لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بنّاء العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، جمهورة العراق ، ١٩٨٢م .

٣٢. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم ، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ـ بيروت ، ط٥ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٣٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (١٣٩٩هـ) ، قدمه : محمد شرف الدين بالتقايا ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (د.ت) .

٣٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت : ٦٨٨هـ) تحقيق : د. عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .
٣٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية ـ لبنان ـ صيدا (د. ت) .
٣٦. تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى بن محمد عبد الرزاق الزّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ـ الكويت .
٣٧. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب : أحمد بن يحيى بن المرتضى ، تحقيق : محمد طاهر الحمصي ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق ، ط١ ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م .
٣٨. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : الدكتور محمد المختار الشنقيطي (ت : ١٤٤١هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٩٧١م .
٣٩. التبصرة والتذكرة : أبو محمد عبدالله بن علي الصيمري ، من نحاة القرن الرابع للهجرة ، تحقيق :د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ـ دمشق ، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
٤٠. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء عبدالله بن الحسين ابن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين(ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق : عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
٤١. تجديد النحو : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٦ ، ١٩٨٠م .
٤٢. تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين ، مصر : عبد الكريم المجذوب الفاسي (ت: ١٢٩٦هـ) ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٩٦م .

٤٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيّان الأندلسي (ت: ٧٥٤هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، ط١ (د . ت) .
٤٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بمصر ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
٤٥. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد ابن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ، زين الدين المصري ، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
٤٦. التعريفات : العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٤٧. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧هـ) تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن المفدى ، د١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
٤٨. التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، مصر ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
٤٩. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ليبيا ، ١٩٩٩م .
٥٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش (ت : ٧٧٨هـ) ، تحقيق : علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ـ مصر ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .

٥١. تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

٥٢. توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت : ٦٣٩هـ) ،دراسة وتحقيق ، أ. د. فايز زكي محمد دياب ، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ـ مصر ، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

٥٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي بمصر، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م .

٥٤. التوطئة : أبو علي الشلوبيني (ت: ٦٢٥هـ) ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ١٠٤١هـ ـ ١٩٨١م .

٥٥. ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله ، الحسين بن موسى بن هبة الله الدّينوري ، الملقب بالجليس (ت : ٤٩٠هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور : محمد بن خالد الفاضل ، طبع ونشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

٥٦. جامع الدروس العربية : مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ) ، راجعه : د. عبد المنعم خفاجة ، المكتبة العصرية ـ بيروت ـ صيدا ، ط٢٨ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

٥٧. الجمل للزجّاجيّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجيّ (ت : ٣٣٧هـ) ، ، تحقيق : الشيخ ابن أبي شنب ، مطبعة كلنكسيك ـ باريس، ط٣ ، ١٩٥٧م .

٥٨. جمهرة أنساب العرب : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت:٤٥٦هـ) ، تحقيق : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٥٩. الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والاستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م .

٦٠. جواهر القرآن ونتائج الصنعة : لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت: ٥٤٢هـ) المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة : الدكتور محمد أحمد الدالي ، الناشر : مجمع اللغة العربية ، سوريا ، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م .

٦١. جواهر الكمال في تراجم الرجال ، محمد بن أحمد الكانوني العبدي (ت:١٣٣٧هـ) ، تحقيق : علال ركوك ، الرحالي الرضاني ، محمد السعيدي ، تقديم : محمد بنشريفة ، جمعية البحث والتوثيق والنشر ـ الرباط ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٢. حاشية ابن حمدون : لأحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (ت : ١٣١٦هـ) ، ، بإشراف : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

٦٣. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لمحمد بن مصطفى الخضري الشافعي (ت : ١٣٤٥هـ) ، علق عليها : يوسف الشيخ محمد البقاعي (ت : ١٣٧٥هـ) دار الفكر ـ بيروت ، د١ ، ٢٠٠٣م .

٦٤. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ) ، مطبعة أمير ـ إيران ـ قم ، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

٦٥. الحدود في النحو : علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ) د. مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني ، بغداد ، ١٩٦٩م .
٦٦. الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا ، جنان عبد العزيز ، جامعة الملك فيصل ـ السعودية ـ الرياض ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
٦٧. أبو الحسن بن كيسان ، وآراؤه في النحو واللغة : علي مزهر الياسري ، وزارة الثقافة والفنون العراقية ، دار الرشيد للنشر ـ بغداد ، طبعة ١٩٧٩م .
٦٨. الحماسة الشجرية : ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني (ت: ٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، وأسماء الحمصي ، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ، ١٩٧٠م .
٦٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت:١٩٠٣هـ) ، تحقيق :عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
٧٠. الخصائص : أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ .
٧١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد المعين خان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر اباد ـ الهند ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .
٧٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ابو العباس ، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ـ دمشق .
٧٣. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان ، دار مسلم ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٩م .

٧٤. دليل مؤرخ المغرب الأقصى : عبد السلام عبد القادر ابن سودة (ت:١٣٩٩هـ) ، دار الكتاب بمصر ، ط٢ ، ١٩٦٠م .

٧٥. ديوان أبو بكر الصدّيق ، تحقيق : د. درويش الجويدي ، المكتبة العصرية ، لبنان - بيروت - صيدا ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

٧٦. ديوان أمير المؤمنين الامام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه وكرّم الله وجهه) ، جمع وترتيب : عبد العزيز الكرم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٧٧. ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدّم له : الاستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٧٨. ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٧٩. ديوان الهذليين ، الشعراء الهذليين ، ترتيب وتعليق : محمد محمود الشنقيطي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة جمهورية مصر ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

٨٠. ذكريات مشاهير رجال المغرب : عبد الله كَنون (ت: ١٤٠٩هـ) ، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٨١. رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي ، أحمد بن عبدالنور (ت: ٧٠٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق - سوريا ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٨٢. زهر الآس في بيوتات أهل فاس : عبد الكبير بن هاشم الكتاني (ت: ١٣٥٠هـ) ، تحقيق : د. علي بن المنتصر الكتاني ، مطبعة النجاح الجديدة ، دار البيضاء ، المغرب ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .

٨٣. السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التميمي ، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت : ٣٢٤هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ـ مصر ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .
٨٤. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح ، عثمان بن جنّي الموصلي (ت:٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
٨٥. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمَن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس : شيخ الاسلام أبو عبد الله بن محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٢٧٤هـ) تحقيق : عبد الله الكامل الكتاني وآخرون ، دار الأمان ، الرباط ، ٢٠٠٤م .
٨٦. سنن ابن ماجه : ابن ماجه ، أبو عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي بمصر ، ١٩٧١م .
٨٧. سنن أبي داود : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) ، المحقق : شعيب الأرناؤوط ، محمد كامل قره بللي ، دار الرسالة العالمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .
٨٨. سنن الترمذي : محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى (ت : ٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق : أحمد محمد شاكر ، وآخرون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ، ط٢ ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
٨٩. سنن النسائي الكبرى : أبو عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت : ٣٠٣هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه : حسن عبد المنعم شلبي ، أشرف عليه : شعيب الأرناؤوط ، قدم له : عبد الله بن المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م .
٩٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ، ط١ ، ٢٠٠٩م .

٩١. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ) ، تحقيق : عبد الحميد خيالي ، دار الكتب العلمية ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

٩٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٩٣. شرح ألفية ابن مالك : محمد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ) ، مكتبة الرشد ـ ناشرون ، ط١ ، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م .

٩٤. شرح ألفية ابن معطي : عز الدين ، أبو الفضل ، عبد العزيز بن جمعة بن زيد ابن عزيز القواس الموصلي (ت: ٦٩٦هـ)، تحقيق : د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٩٥. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : شمس الدين محمد بن علي الصالحي (ت:٩٥٣هـ) تحقيق : د. عبد الحميد جاسم الكبيسي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان (د.ت) .

٩٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

٩٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة ـ دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السمار وشركاه ، ط٢٠ ، ١٤٠٠ه ـ ١٩٨٠م .

٩٨. شرح التسهيل لابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيالي الاندلسي (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر ـ القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٩٩. شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن ، علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت:٦٠٩هـ) ، دراسة وتحقيق : د . سلوى محمد عمر ، جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م .

١٠٠. شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، قدّم له : فوّاز الشعّار ، بإشراف د. أميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ،ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .

١٠١. شرح الجمل في النحو : عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) ، تحقيق ودراسة : د. خليل عبد القادر عيسى ، دار ابن حزم ـ بيروت ، مع دار العثمانية ـ عمان ، ط١٠ ، ٢٠١١م .

١٠٢. شرح الدماميني على مغني اللبيب : الامام محمد أبو بكر الدماميني (ت: ٨٢٨هـ) ، صححه : أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

١٠٣. شرح شذور الذهب : شمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ) ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية ، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

١٠٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : جمال الدين ، أبو محمد ، عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) طبعة جديدة مصححة ومنقحة ، اعتنى بها : محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ـ لبنان ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

١٠٥. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : محمد بن محمد حسن شُرّاب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م .

١٠٦. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

١٠٧. شرح قطر الندى وبل الصدى : جمال الدين ، أبو محمد ، عبد الله بن يوسف ، المعروف بابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ـ مصر ، ط١١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .

١٠٨. شرح كافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت: ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ، ٢٠٠٨م .

١٠٩. شرح الكافية الشافية : الإمام أبو عبد الله ، جمال الدين ، محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١١٠. شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي ، الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ٢٠٠٨م .

١١١. شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق : هادي نهر، دار اليازوري العلمية ، الأردن ـ عمان ، ط١، ٢٠٠٧م .

١١٢. شرح اللمع : أبو الحسن ، جامع العلوم ، علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي (ت: ٥٤٣هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن محمد أبو عبادة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٣. شرح اللمع : أبو القاسم ، عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت:٤٥٦هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، مطبعة الكويت تايمز التجارية ـ الكويت ، ١٩٨٤م.

١١٤. شرح اللمع : القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (كان حيا قبل ٤٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور : رجب عثمان محمد ، تصدير : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

١١٥. شرح المغني في النحو : بدر الدين ، محمد بن عبدالرحيم العمري الميلاني (ت: ٨١١هـ) ، تحقيق : د. قاسم خليل إبراهيم الأوسي ، ديوان الوقف السني ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ، ط١ ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .

١١٦. شرح المفصل : موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق :أميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١٧. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : صدر الأفاضل ، القاسم ابن الحسين الخوارزمي (ت: ٦١٧هـ)، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م .

١١٨. شرح المقدمة الجزولية الكبير : للاستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (٦٥٤هـ) ، درسه وحققه : د. تركي بن سهو بن نزال العتبي ، مكتب الرشد ـ الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

١١٩. شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية ـ الكويت ، ط١، ١٩٧٧م .

١٢٠. شرح المكّودي على ألفية ابن مالك : أبو زيد ، عبد الرحمن بن صالح المكّودي (ت: ٨٠٧هـ) ، تحقيق : د. فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

١٢١. شرح الوافية نظم الكافية : أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٢٢. الصفوة الصفية في شرح الدُّرَّة الألفيَّة : تقي الدين ، إبراهيم بن الحسين المعروف بـالنيلي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق : محسن بن سالم العميري ، جامعة أُم القرى ، ط١، ١٤١٥هـ .

١٢٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين ، أبو الخير ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

١٢٤. طبقات فحول الشعراء : أبو عبد الله ، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي (ت: ٢٣٢هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ـ جدة .

١٢٥. طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر ، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، ط٢، مصر، ١٩٧٣م .

١٢٦. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

١٢٧. علل التثنية : أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق : الدكتور صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر (د.ت) .

١٢٨. علل النحو : أبو الحسن ، محمد بن عبدالله الورّاق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق : محمود محمد جاسم محمد الدرويش ،مكتبة الرشد ـ السعودية ـ الرياض ،ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٩. العلل النحوية : دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، د. حميد الفتلي ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .

١٣٠. عمدة الحافظ وعدة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق : أحمد بن إبراهيم المعيني ، الرواد ، القاهرة ـ مصر، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .

١٣١. العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي و ، د. إبراهيم السامرائي ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١٣٢. فتح الملك العلام في تراجم بعض علماء الطريقة التجانية الأعلام : محمد بن محمد ابن الحجوجي (ت :١٣٧٠هـ) ، تحقيق : أنور ترفاس ، كتاب ناشرون ، بيروت ـ لبنان .

١٣٣. الفروق اللغوية : أبو هلال ، الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة ، القاهرة ـ مصر .

١٣٤. الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي : محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت: ١٣٧٦هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

١٣٥. فهارس مخطوطات الخزانة الحسنية حسب أرقامها على الرفوف ، تصنيف : محمد المنوني ، المطبعة الملكية ـ الرباط ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٣٦. فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات : محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي المعروف بعبد الحي الكتاني ، (ت: ١٣٨٢هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢م.

١٣٧. الفوائد الضيائية : شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت: ٨٩٨هـ) ، تحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ، ١٩٨٣م .

١٣٨. في أدلة النحو : د. عفاف حسانين ، كلية البنات ـ جامعة عين شمس ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٦م .

١٣٩. في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الثانية، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م .

١٤٠. في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي (ت: ١٤١٣هـ) ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٤١. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : محمد بن الطيب الفاسي (ت: ١٦٧٠هـ) ، تحقيق : د. محمود يوسف فجال ، دار البحوث ـ دبي ، ط١ ، ٢٠٠م .

١٤٢. القاموس المحيط ، مجد الدين ، أبي طاهر ،محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ) ، اعتنى به : محمد عبدالرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

١٤٣. قواعد المطارحة في النحو : ابن إيازٍ البغدادي ، الحسين بن بدر الدين بن إيازٍ ابن عبد الله (ت: ٦٨١هـ)، تقديم وتحقيق : د. يس أبو الهيجاء ، و د. شريف عبد الكريم النجار ، و . أ . د علي توفيق الحمد ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، أربد ـ الأردن ، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .

١٤٤. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، الملقب بـ (سيبويه) (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١٤٥. كتاب الأزهيّة في علم الحروف : علي بن محمد النحوي الهرَوَي (ت: ٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

١٤٦. كتاب سيبويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الناشر : مطابع دار التضامن ـ بغداد ، ط١ ، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م .

١٤٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى ـ بغداد ، ١٩٤١م .

١٤٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ) ،تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .

١٤٩. اللامات : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجي (ت:٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ـ دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥٠. لب اللباب في تحرير الأنساب : عبدالرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، دار صادر ـ بيروت .

١٥١. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء ، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي ، محب الدين (ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

١٥٢. لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ) ، تصحيح : أمين محمد عبدالوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط٢ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

١٥٣. اللمحة في شرح الملحة : محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي ، أبو عبدالله شمس الدين ، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

١٥٤. اللمع في العربية : أبو الفتح ، عثمان بن جنّي الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت .

١٥٥. اللهجات العربية نشأةً وتطوّرًا ، للدكتور عبد الغفّار حامد ، مكتبة وهبة ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

١٥٦. مباحث في علوم القرآن : الدكتور صبحي الصالح ، الناشر : دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط٢٤ ، ٢٠٠٠م .

١٥٧. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : نصر الله بن محمد بن محمد الجزري ، أبو الفتح ، ضياء الدين المعروف بابن الأثير الكاتب (ت:٦٣٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت ، ١٤٢٠هـ .

١٥٨. المحاجاة بالمسائل النحوية ، جار الله ، أبو القاسم ، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزّمخشريّ (ت : ٥٣٨هـ) ، قدّمت له وحققته وعلّقت على حواشيه : الدكتورة بهيجة باقر الحسني ، مطبعة أسعد ـ بغداد ، سنة ١٩٧٢م ـ ١٩٧٣م .

١٥٩. المدارس النحوية : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

١٦٠. المدارس النحوية : شوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف بمصر ، ط٧ ، ١٩٦٨م .

١٦١. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٨ ، ١٩٥٨م .

١٦٢. المرتجل في شرح الجمل : أبو سعيد ، محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت:٥٦٧هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، برعاية مركز النخب العلمية ، دمشق ، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

١٦٣. المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي ، بهاء الدين (ت : ٧٦٩هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، الناشر جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٦٤. المسائل العسكريات في النحو العربي : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي جبار المنصوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

١٦٥. المسائل المشكلة المعروفة (بالبغداديات) : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، تحقيق : يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

١٦٦. المسائل المنثورة : أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٤٤٣هـ ـ ٢٠٠٤م .

١٦٧. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض حمد القوزي (ت : ١٤٣٤هـ) ، الناشر : جامعة الرياض ـ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٩٨١م.

١٦٨. المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط : جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، تحقيق : الدكتور : نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ـ بغداد ، ١٩٧٧م .

١٦٩. المطبوعات الحجرية في المغرب ، فهرس مع مقدمة تأريخية : جمع وإعداد وتقديم : فوزي عبد الرزاق ، أمين مجموعة الكتب والدوريات العربية في جامعة هارفرد ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ـ الرباط .

١٧٠. معاني القرآن : أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
١٧١. معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ) ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
١٧٢. معاني النحو : د. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .
١٧٣. معجم البلدان : شهاب الدين ، أبو عبدالله ، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) دار صادر ـ بيروت ، ط٢، ١٩٩٥م .
١٧٤. معجم الشيوخ : تاج الدين ، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ) ، تحقيق : د. بشار عواد وآخرين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
١٧٥. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : عمر رضا كحالة (ت:١٤٠٨هـ) ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٧ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
١٧٦. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
١٧٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة : يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت:١٣٥١هـ) ، الناشر : مطبعة سركيس ـ مصر ، ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م .
١٧٨. معجم المطبوعات المغربية : إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني الحسني ، تقديم : الاستاذ عبد الله كَنون ، مركز ودود للفهارس وكتب التحقيق ، منشورات مطابع سلا ، ١٩٨٨م .

١٧٩. معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة (ت : ١٤٠٨هـ) ، مكتبة المثنى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٥٧م .

١٨٠. المغني : موفق الدين ، أبو محمد ، عبد الله أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي (ت : ٦٢٠هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وعبد الفتاح محمد الحلو ، دار عالم الكتاب ـ الرياض ، ط٣ ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

١٨١. المغني في النحو : تقي الدين ، أبو الخير ، منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت: ٦٨٠هـ) ، تحقيق : د . عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية ـ بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٨٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ، أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مطبعة أمير ، مؤسسة الصادق ـ تهران ، ط١، ١٣٧٨هـ .

١٨٣. المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم ، جار الله ، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ـ بيروت ، طبعة ، ١٩٩٩م .

١٨٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (الشواهد الكبرى): بدر الدين ، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ) ، تحقيق : أ.د. علي محمد فاخر ، و أ.د. أحمد محمد فاخر توفيق السوداني ، د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، مصر ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ٢٠١٠م .

١٨٥. مقاييس اللغة : أبو الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ (د . ت) .

١٨٦. المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
١٨٧. المقتضب : أبو العباس ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، المبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .
١٨٨. المقدمة الجزولية في النحو : أبو العباس ، موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ) ، تحقيق وشرح : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه : د. حامد أحمد نيل ، و. د . فتحي محمد أحمد جمعة ، مطبعة أم القرى ـ السعودية (د . ت) .
١٨٩. المقرّب : ابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، ١٩٧١م .
١٩٠. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : الدكتور جعفر نايف عبابنة ، الناشر : دار الفكر للنشر والتوزيع ـ عمان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
١٩١. منازل الحروف : أبو الحسن ، علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان ، ١٩٨٤م .
١٩٢. المنجد في اللغة : لويس معلوف ، تهران : اسلام ، ط ٣٥ ، ١٣٨٣هـ .
١٩٣. موسوعة أعلام المغرب : تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٩٤. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : خالد بن عبد الله الأزهري (ت:٩٠٥هـ) ، تحقيق : أ.د خليل السامرائي ، و أ.د عادل محمد عبد الرحمن ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ٢٠١١م .

١٩٥. نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت : ٥٨١هـ) ، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

١٩٦. النحو العربي ، العلة النحوية نشأتها وتطورها : مازن المبارك ، ط٣ ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٩٨١م .

١٩٧. النحو الوافي : عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) دار المعارف ـ مصر ، ط٣ .

١٩٨. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : الدكتور حسن خميس سعيد الملخ ، دار الشروق ـ عمان- الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

١٩٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه : أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، الأعلم الشنتمري (ت : ٤٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، نشر معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ،ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .

٢٠٠. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن علي ابن أحمد القلقشندي (ت : ٨٢١هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٢٠١. النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ) ، تحقيق ودراسة : د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٢٠٢. نيل الابتهاج بتطريز الديباج : أحمد بابا بن أحمد بن الفقه الحاج ، أحمد بن عمر ابن محمد التكروري التنبكتي السوداني (١٠٣٦هـ) ، عناية وتقديم : د. عبد الحميد عبد الله الهرامة ، دار الكاتب ، طرابلس ـ ليبيا ، ط٢ ، ٢٠٠٠م .

٢٠٣. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : اسماعيل بن محمد بن مير سليم الياباني البغدادي (ت : ١٣٩٩هـ) ، الناشر : طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية في إستانبول سنة : ١٩٥١م ، وأعيد طبعه بالأوفست : دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان .

٢٠٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين ، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٢٠٥. الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .

٢٠٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أبو العباس ، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت : ٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٧١م .

ثانيًا: الرسائل والأطاريح :

٢٠٧. ابن الأنباري وجهوده في النحو ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف ـ بيروت ، تأليف : جميل إبراهيم علوش ، بإشراف : د. الأب ميشيل ألار ، ١٩٧٧م .

٢٠٨. أثر اللهجات العربية في النحو العربي : ليلى برجس ، الجامعة الأردنية ـ عمان ، ٢٠١٣م .

٢٠٩. التعليل النحوي عند الرماني (ت: ٣٨٤هـ) في شرح كتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، إعداد الطالب : صالح بن مطلق ابن سعد القريشي المالكي ، بإشراف د. محمد بن عبدالحي بن عمار سالم ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٨هـ ـ ١٤٣٩هـ .

٢١٠. التعليل النحوي في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) : دراسة وتحقيق : رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة

العربية ، إعداد الطالب : محمد طلب مروان الحياني ، إشراف : د. يونس عبد مرزوك ، كلية الإمام الأعظم ، ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م .

٢١١. حاشية ابن حمدون المسماة الفتح الودودي على المكّودي على ألفية ابن مالك من أول الكتاب حتّى نهاية باب إنّ وأخواتها ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها ، دراسة وتحقيق : افتخار خليل إبراهيم السامرائي ، بإشراف : الدكتور أحمد هاشم السامرائي ، جامعة سامراء ـ كلية التربية ، ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م .

٢١٢. شرح كتاب سيبويه : علي بن عيسى الرماني ، المجلد الأول من اول الكتاب إلى نهاية (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره) ، دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم شيب ، أطروحة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى لعام ١٤١٤هـ ـ ١٤١٥هـ .

٢١٣. شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال): أبو الحسن ، علي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤هـ) أطروحة دكتوراه : سيف بن عبدالرحمن بن نصار العريفي ، اشراف : د. تركي بن سهو العتيبي ، الاستاذ المشارك في قسم النحو والصرف والفقه اللغة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ـ الرياض ـ السعودية ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

٢١٤. العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري : لمحمود جاسم درويش ، الجامعة المستنصرية ، العراق ـ بغداد ، سنة النشر : ٢٠٠٢م .

٢١٥. العلة النحوية في كتاب سيبويه : رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، إعداد الطالب : أسعد خلف عبد جابر العوادي ، بإشراف : الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود ، مجلس كلية التربية ـ جامعة بابل ، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .

٢١٦. كتاب حل الشاطبية للعيني الحنفي (ت : ٨٩٣هـ) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها ، تخصص (اللغة) ، دراسة وتحقيق : حقي إسماعيل محمود السامرائي ، بإشراف الأستاذ الدكتور : خليل إبراهيم السامرائي ، الجامعة العراقية ـ كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م .

٢١٧. موصل النبيل إلى نحو التسهيل : خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) : (رسالة دكتوراه) ، تحقيق ودراسة : ثريا عبد السميع إسماعيل ، بإشراف الدكتور : عبد الفتاح بحيري ، المملكة العربية السعودية ـ جامعة أم القرى ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ثالثًا: البحوث :

٢١٨. التعليل النحوي ، نشأته وتطوره : سعدون أحمد علي الركابي ، بحث منشور في جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، سنة ٢٠١٨م .

٢١٩. العلة النحوية بين النظرية والتطبيق : الدكتورة نهاد فليح حسن ، بحث منشور في مجلس آداب المستنصرية ، العدد الرابع عشر ، ١٩٨٦م .

٢٢٠. علل المنع من الصرف عند النحاة : د. فاضل صالح السامرائي ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ـ العراق ، العدد : السادس والثلاثون ، ١٩٨٩م.

٢٢١. الموفقي في علم النحو : أبو الحسن ، محمد بن أحمد بن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، و هاشم طه شلاش ، نشر في مجلة المورد ببغداد ـ المجلد الرابع ـ العدد : الثاني ، ١٢٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

الملخَّص

باللغة الإنكليزية

This message is entitled (The grammatical illness in Ibn. Hamdoun's footnote " AL – Fath AL – Wadudi to AL – Mukudi ") in which it dealt with the grammatical illness in Ibn – Hamdoun's footnote ((May God have Mercy on him)) and the ancient grammarian's elaboration of grammatical .

The mix of Arabs with others after the advent of Islam met the grammarian's of the importance and gravity of the impact of the melody on the largnage of the Arabs and the Qur 'anic text, So the need for something that protects the Arabic language .

The grammatical illness its origin is associated with the emergence of grammatical studies , its rulings and its principles . Becamsa of this science . The reasoning began early , and it goes back to the end of the first century AH, amd the beginning of the second century AH, which is the period of the emergence of kalam philosophy . The grammarians competed in reasoning until became a form of personal mental sport .

After studying this topic , the topic plan came with an introduction , a preface and then four chapters followed by a conclusion and then a list of the references that were adopted in the research . The preamble in it the concept of the grammatical cause in language and terminology , and the Method of Ibn Hamdoun in the illness or cause . while the second preamble : The first chapter :

contains two preambles , The first preamble : came on two demands , The first demand : I talked about Ibn Hamdouns biography (May Allah have Mercy on him) (CV) , The second preamble : I Described his footnote in general . While the second chapter : which was titled : the grammatical cause in the expressed and structured noun , and divided it into two sections : The first topic : included in the grammatical defect in the name . The Arabized , and the second topic : it came in the grammatical inflection in the built – in noun . While the third chapter : I talked on it about the grammatical cause in the expressive and the built verb . and divided it in to two preamble's . In the first preamble I men tioned the grammatical cause in the expressive of the verb .The second preamble made it in the grammatical cause in the built verb . While the fourth chapter : I talked in it about the grammatical cause of the letters then I divided in to two sections , I talked in the first section the grammatical cause in the already suspicious letters , and the second section I Made it in the grammatical cause of the prepositions , then finished the letter with the most important results that pound it I found it while searching .

What I ached is that the grammatical reasoning in the Arabic language is one of the most prominent phenomena that cannot be dispensed with , and this I found the footnote of Ibn – Hamdoun (May Allah have mercy on him) had included the origins of

grammar , which are grammatical evidence (hearing consensus and analogy) , and the reason is one of the basics , the analogy that depends grammarians have to establish the rules from which its branches and chapters branched , so Ibn – Hamdoun paid attention to (grammatical rulings) that prove the whole of the word , and the structure of parsing , syntax , and others , and the judgment proves the cause or illness .

Ibn – Hamdoun (May cod have mercy on him) was following in many of his explanations to the grammarians who preceded him in reasoning , except that he added to some of them his own reasons , and sometimes he contradicted some of them and followed others , he continued in his method of explanation and explanation the visual doctrine except in some or the issues that he continued in it the Kufic doctrine , and this is what I reached through its explanations and grammatical opinions , it was not just a trans matter , but I found it explaining , explaining and clarifying in its justification of the grammatical rule through its discussion of grammatical issues , as well as it was shown through the research that Ibn – Hamdoun's attention to grammatical origins in his explanations , and the measurement , if it was more then.

Republic of Iraq
Sunni Endowment Diwan
The Great Imam College/ University
Higher Studies/ Arabic Language Dep.

Grammatical Defect in the Footnote of Ibn Hamdoun (D : 1316 E) (Al Fath Al – Wadudi Ala Al Mukawadi)

Thesis Applied by

Abdul Qadir – Abboud Ghawar Al - Dulaimi

To

The Great Imam College Board / University

A Part of the Requirement for Obtaining a Master's degree in Arabic Language and Literature, Major: Grammar

Supervised by

Prof . Dr . Saleh Khalaf Saleh Alusaifer

1443 A.H 2022 A.D